الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلس العلمي للكلية

مستخرج اجتماع المجلس العلمي للكلية

بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي رقم 10 المنعقد بتاريخ االعاشر من شهر جويلية سنة ألفين وثلاثة وعشرين بمقر كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية و المتعلق بالسندات البيداغوجية,فقد قدم(ة) الأستاذ(ة) "بلعباس فضيلة" سندا بيداغوجيا بعنوان " دروس في "مقياس البيئة والتنمية المستدامة" موجه لطلبة السنة الثالثة ليسانس السداسي السادس تخصص علم الاجتماع فقد حدد المجلس العلمي الخبراء الآتية أسماؤهم:

ا.د- حسن عالي	جامعة سعيدة
ا.د- بلعز كريمة	جامعة سعيدة
ا.د- مسعودي أحمد	جامعة تلمسان

و بناء على التقارير الايجابية التي تضمنتها الخبرة فان المجلس العلمي يعتمد السند المذكور أعلاه و يصادق عليه.

رئيس المجلس العلمي للكلية

المجلس العلمي
رئيس المجلس العلمي للكلية
أ.د. لكحل مصطفى

Scanné avec CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

دروس في مقياس البيئة و التنمية المستدامة

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس " السداسي السادس "

تخصص علم الاجتماع

إعداد الأستاذة:

د. بلعباس فضيلة

السنة الجامعيـــة: 2022-2023

Scanné avec CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

دروس في مقياس البيئة و التنمية المستدامة

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس " السداسي السادس "

تخصص علم الاجتماع

إعداد الأستاذة:

د. بلعباس فضيلة

السنة الجامعيـــة: 2022-2023

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

المجلس العلمي
جامعة سعيدة د. مولاي طاهر
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

مقدمة	02
1- التنمية وعلم الاجتماع	05
2- التنمية كوسيلة للتحول	14
3- التنمية والمشاركة الشعبية في البيئة الحضرية	22
4- نظريات التنمية	32
5- نظرية التحديث	38
6- الاتجاه الانتشاري	45
7- الاتجاه السيكولوجي	48
8- الاتجاه الماركسي	52
9- التنمية المستدامة : مفـهومها، أبعادها ، أهدافها	57
10- البيئة كمحدد لقياس التنمية المستدامة	68
11- التنمية والعولمة	79
12- التغيرات المناخية و أهميتها بالتنمية المستدامة	92
13- الأساليب البيئية المتبعة في التخطيط للتنمية المستدامة	100
14- تجارب إقليمية ودولية في قياس التنمية المستدامة	109
قائمة المراجع	116

Scanné avec CamScanner

مقدمة:

تزايد الإدراك العالمي و الوطني بأنّ الرفاه الإنساني و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي إنّما هو مرهون بمدى الاستغلال العقلاني و الرشيد للموارد البيئية، فموضوع البيئة و واجب المحافظة عليها و حمايتها أصبح مركز اهتمام المجتمع الدولي و المنظمات الدولية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان و التنمية، و أيضا الحكومات و الجمعيات الوطنيةكما أنّها باتت تشكل محورا للاستراتيجيات العالمية المتعلقة بالتنمية و التنوع البيولوجي و منع التلوث و تغير المناخ و غيرها، و بخاصة الدول الصناعية لذلك كانت الدراسات البيئية من أبرز التطورات العلمية التّي ظهرتفي السبعينات من القرن الماضي، و التّي تعنى بتشخيص المشكلات البيئية، و تحديد العوامل المؤدية إليها، و بيان مدى الأخطار و الأضرار التّي تلحق بالبيئة، و التّي تنعكس سلبا على الصحة و على مستقبل الموارد الطبيعية و الزراعية، و من ثم على حقوق الأجيال المستقبلية.

لأجل هذا، أصبحت هذه الأخيرة موضوع اهتمام كل الدول سواء الصناعية أو الدول النامية، فصلوت حماية البيئة شرطا لتحقيق التنمية المستدامة التّي تراعي رفاهية كل من الأجيال الحالية و المستقبلية على حد سواء. كما صارت من المشاريع المهمة لدى المجتمع الدولي، حيث انعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات، لعل أهمها:

• مؤتمر استوكهلم، بالسويد لسنة 1972 الذي بدأ كندوة، يعد أول تجمع دولي حول تحقيق التنمية البشرية تحت رعاية الأمم المتحدة، اختتم بإصدار إعلان يعرف ب" إعلان استوكهلم " الذي شكل البداية الفعلية لعولمة التفكير البيئي و بداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة و صيانتها.

• المؤتمر الاستثنائي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة بنيروبي سنة 1982، أصدر إعلانا اعتبر أن ّ : إعلان استوكهلم مدونة دولية أساسية لقواعد السلوك البيئي للسنوات المقبلة.

• مؤتمر" ريو ديجانيرو" بالبرازيل لسنة 1992سمي بمؤتمر قمة الأرض، انتهى بإصدار إعلان يعرف ب " إعلان ريو"، الذي نص على ضرورة تدخل التشريعات للحفاظ على الغابات، و الحفاظ على مصادر المياه العذبة و الحفاظ على التنوع البيولوجي و الوقاية من النفايات الخطرة.

• قمة"جوهانسبورغ" جنوب افريقيا لسنة 2002، و المتعلقة بالتنمية المستدامة، خلصت القمة لأن ّ ضمان التنمية المستدامة يتحقق من خلالها، تطوير نوعية حياة لائقة لكل شعوب المعمورة.

• قمة ريو 20+ لعام 2012، أصبح من خلالها العالم مطالب ببذل الجهود ليس لتشخيص البعد البيئي فقط، بل لتقييم الجهود البيئية و التفكير في آليات فاعلة لحماية البيئة في المستقبل و تدارك أخطاء الماضي (علي سعيدان، 2015، صفحة 24).

هذه المؤتمرات تبحث في حماية البيئة مع تحقيق التنمية، حيث صار المجتمع الدولي من خلال هذه المؤتمرات ينظر في البيئة ليس كضرورة لصحة الإنسان فقط بل أيضا لتحقيق التنمية المستدامة.

أما على المستوى الوطني يمكن القول أن الدولة الجزائرية أغفلت بشكل واضح الانشغال البيئي، وتجاهلته في مخططاتها الحكومية واعتبرته مناورة رأسمالية لعرقلة اقتصاد الدول النامية إلى غاية سنة1983 ، وهي السنة التي تم صدور فيها أول قانون لحماية البيئة ليتكرس هذا الانشغال الجديد أكثر بعد مشاركة الجزائر في مختلف المؤتمرات البيئة، والذي أدى إلى مصادقتها على معظم الاتفاقيات البيئة الدولية، والإقليمية وتجسيدا لالتزاماتها الدولية المترتبة على مصادقتها على

المعاهدات الدولية أصدرت قانون جديد لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003 .

فيما يخص مقياس البيئة و التنمية المستدامة الذي سنتناوله في هذه المطبوعة يتناول مضمونه دراسة تفصيلية لمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البيئة و التنمية و الاستدامة، أما عن أهمية هذا المقياس، فإنّها تكمن في كونه يعد أحد المقاييس المستجدة المعاصرة، و لد كنتاج للتطور التكنولوجي و الصناعي، يعد مقياسا يعالج مواضيع معاصرة في ظل اهتمام دول العالم بالبيئة، التّي بذلت من أجل إحاطة البيئة بالحماية من مختلف المشكلات البيئية الناجمة عن التنمية و ذلك لمنع استنزاف مواردها، مراعاة لحاجات الأجيال الحاضرة و المستقبلية، لأجل هذا فإنّ الدارس لهذا المقياس من اللازم أن يثري معارفه و رصيده العلمي بدراسة هذا المقياس، و ذلك سعيا لتحقيق الأهداف التالية:

- ❖ تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة.
- ❖ التوضيح للطالب مخاطر التنمية على البيئة و كيفية مواجهة المشكلات البيئية(التلوث، تغير المناخ....) و التّي تعد التنمية سبب تفاقمها.
- ❖ تشجيع الطالب على الاهتمام بدراسة هذا المقياس و حثه على القيام ببحوث علمية قصد إفادة المجتمع، فضلا عن توسيع معارفه في هذا المجال.

المحاضرة الأولى: التنمية و علم الاجتماع

تمهيد:

علم الاجتماع هو أحد العلوم الذي ركز اهتمامه عل التنمية في المجتمع، حيث ظهرت العديد من النظم والنظريات و المفاهيم نعالج قضايا الفرد، كما أثرت عدّة تصورات حول العلاقة التّي تجمع بين التنمية، علم الاجتماع و السياق التاريخي و الاقتصادي للفرد، فموضوع علم الاجتماع له مكانة أساسية ضمن العلوم الاجتماعية كونه يعتبر من بين أقدم العلوم التّي اهتمت بموضوع استقرار و توازن المجتمع و مثاليته بدأًمن أفلاطون و أرسطو مروراً بعصر التنوير وصولاً بالدراسات الحديثة بعد الثورة الصناعية.

توضح هذه المحاضرة أهم الأبعاد في المسألة الاجتماعية، بغية بناء إطار لفهم تلك المسألة المعقدة في ضوء إسهامات" علم الاجتماع " و يستهدف بشكل جوهري التعرّف بعلم الاجتماع، من حيث ماهيته، نشأته و أهم رواده، و يولي أهمية خاصة بالأبعاد التّي تتعلق بشكل أكبر بالتنمية.

بعد القراءة المتمعنة لهذه المحاضرة يجب أن يكون الطالب قادر على:

* إعطاء صورة أولية حول علم الاجتماع.
* تعريف الطلبة بأهمية هذا العلم و دوره في تحليل الظواهر المجتمعية.
* التعرّف على نشأة علم الاجتماع و أسباب تطوره.
* تعريف الطلبة بأهم رواد علم الاجتماع.
* القدرة على تحليل العلاقة الارتباطية بين التنمية و علم الاجتماع.

1- تعريف علم الاجتماع:

لقد دأب العديد من العلماء على تكوين تعريف شامل وموحد لعلم الاجتماع غير أن اختلاف المدارس الفكرية و الإيديولوجيات المتنوعة حالت دون ذلك، حيث نجد البعضعرّفه بأنه: علم يعني بالجماعات الإنسانية وبالتفاعلات و العلاقات بين

أفراد هذه الجماعات وآخرون يعتبرون أن علم الاجتماع هو دراسة الحياة الاجتماعية للمجتمعات البشرية واعتبره البعض أنه علم يهتم بالقواعد والعمليات الاجتماعية التي تربط الأفراد بصفتهم أعضاء جمعيات ومجموعات ومؤسسات (هشام مريزيق، 2007، صفحة 17).

كما يعرفه **ماكس فير** بقوله: " هو العلم الذي يعني بفهم النشاط الاجتماعي وتأويله، وتفسير حد له ونتيجته نسبيا" (Max Weber, 1995, p. 28).

وعلى العموم فعلم الاجتماع هو ذلك العلم الذي يدرس الوقائع والظواهر والأحداث والحقائق الاجتماعية ويدرس أيضا الأفراد وتصرفاتهم وسلوكياتهم في علاقتهم بالآخرين، ضمن سياق تفاعلي اجتماعي معين من جهة أخرى، كما يدرس الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية (جميل حمداوي، 2015).

حيث يعتبره **هربرت سبنسر**" العلم الذي يصف ويفسر نشأة النظم الاجتماعية والنظم الاقتصادية والسياسية، والدين، والعلاقات بين هذه النظم " (كريمة صافر، 2017، صفحة 33)

يعرف أيضا وهذا التعريف يتفق حوله كثير من الباحثين على أنه: " علم دراسة المجتمع دراسة علمية تعتمد على المنهج العلمي، وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب في البحث" (عبد الباسط عبد المعطي، 1981، صفحة 15)

2- عوامل نشأة علم الاجتماع:

غيرأنّ ظهور علم الاجتماع بمفهومه الحديث كان في أوائل القرن التاسع عشر على يد أبرز علماء الفرنسيين وهو أوغست كونت Auguste Comte وهو أول من وضع مصطلح Sociologie "علم الاجتماع "في عام 1838م وهو متكون من مقطعين هما Socius و التي تعني باللاتينية رفيق، شريك والكلمة اليونانية Logic بمعنى دراسة، خطاب ويرجع الفضل أيضا إلى تأليف أول كتاب بهذا الاسم "علم الاجتماع" إلى هربرت سبنسر Herbert Spencer ، كما افتتح أول قسم لعم

الاجتماع بجامعة بورديو عام 1895 م وظهر قبله، عام 1892 م قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو، أما في عام 1905 م أسست الجمعية الاجتماعية الأمريكية من علماء الاجتماع المحترفين وهي تتضمن علماء مثل: كارل ماكس إميل دوركايم، فلفريدو باريتو وماكس فيبر (هشام مريزيق، 2007، صفحة 20)

وضمن هذا السياق لابد أن نذكر بأن علم الاجتماع الغربي النشأة هو الذي كتب له الاستمرارية و السيطرة كنظام فكري وعلمي وذلك بحكم عدة أسباب وظروف واكبته وميزته في مرحلة النشأة، ويمكننا تصنيفها إلى ثلاث تطورات أساسية تؤثر وتتفاعل فيما بينها ومنها كالآتي:

1- عوامل فكرية:

يعتبر عصر التنوير أو فلسفة التنوير من أهم الاتجاهات الفكرية في نشأة علم الاجتماع حيث لعبت دورا أساسيا في القضاء على المجتمع القديم والتمهيد لظهور النظام الجديد من خلال التركيز على النقاط التالية:

1- عقلانية الإنسان وقدرته على الوعي بمصالحه وتوجيه التاريخ والمجتمع لصالحه.

2-الكمال الإنساني بمعنى على الإنسان التحرير في قيود النظم الاجتماعية للوصول إلى عصر الذهبي.

3- مشروعية النقد بمعنى على الفرد أن ينقد أي الشيء وكل شيء و أن العقل هو الحكم النهائي.

4- مشروعية الثورة والتغير بمعنى مادام الإنسان يستطيع النقد فعليه أن يثور على الأوضاع الاجتماعية التي يراها غير عقلانية وغير منطقية (محمود عودة، دت، صفحة 73). ومن فلاسفة هذا العصر جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau، توماس هوبز Thomas Hobbes ، جون لوك John Locke هيوم دفيد David Hume ، فولتير Voltaire ، فرانسيس بيكونFrancis Bacon

Scanné avec CamScanner

إيمانويل كانط Emmanuel Kant

2- عوامل اجتماعية اقتصادية:

تمثلت في الثورة الصناعية التي برزت خلال القرن الثامن عشر والتي بدأت في انجلترا، حيث أحدثت الثورة تطورا هاما في علم الاجتماع حيث أفرزت العديد من المؤشرات من أبرزها ظهور نظام اجتماعي جديد وهو النظام الصناعي الرأسمالي على أنقاض النظام الاجتماعي القديم" المجتمع الإقطاعي "ولعل بروز مشكلات اجتماعية خطيرة على النسيج الاجتماعي والتي سميت فما بعد بالمسألة الاجتماعية في نهاية القرن 19 م و من أبرز مظاهرها ما يلي:

1- مشكلات المدينة الصناعية كالفقر والازدحام والمناطق المختلفة.

2- مشكلات الطبقات الاجتماعية الجديدة والتغير الطبقي.

3- مشكلات العلاقات الصراعية بين الطبقات في النظام الجديد.

4- قضية الصراع الاجتماعي ومسألة السلام العالمي (محمود عودة، دت، صفحة 77).

5- مشكلات اجتماعية كنتيجة وجود قوى عاملة كبيرة منها :انخفاض الأجور، زيادة ساعات العمل، خروج الأبناء والأطفال للعمل (هشام مريزيق، 2007، صفحة 25)

3- العوامل السياسية:

إذا كانت العوامل والتطورات الاقتصادية والاجتماعية ظهرت في انجلترا فإن فرنسا لها دور سياسي و محوري في تطور علم الاجتماع وتجلى هذا الدور في الثورة الفرنسية عام 1789 م والتي كانت أول ثورة إيديولوجية مسلحة بمقولات أصحاب عصر التنوير، بتحويل النظام من الإمبراطورية التي كانت قائمة على عدم المساواة السلطة الأبوية المطلقة إلى جمهورية تحقق شعار المساواة ،غير أنه من الطبيعي تواجد مخلفات الثورة والتي تجسدت في عدة مشاكل تجلت في مشكلات الفقر،

السرقة، الاغتصاب، الجريمة الصراع الاجتماعي أو الطبقي، والتفكك الاجتماعي (محمود عودة، دت، صفحة 84)، ومن بين التغيرات التي قامت بها مفهوم الدولة والسلطة، حرية الإنسان، التغير في السلطة من الأسس التقليدية إلى العقلانية القانونية، وأصبح الشعب هو من بيده السلطة والحكم (ابراهيم عثمان، 2007، صفحة 18) .و كخلاصة أخيرة فإن هذه العوامل تعتبر كقطيعة تاريخية وممهدة لعلم الاجتماع الغربي وهي من أهم قضاياه ومواضيعه.

3- موضوع علم الاجتماع:

يعتبر ريمون آرونأن ّ علم الاجتماع يمتاز بكونه دائم البحث عن نفسه، وأن أكثر شيء يجمع الدارسين هو صعوبة تحديد ماهيته وموضوعاته، لذلك فقد انقسم علماء الاجتماع في هذا الخصوص إلى ثلاثة فرق:

1- **الفريق الأول**: يرى أن علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية ويعرف رجال هذا الفريق بأصحاب مدرسة العلاقات، يأتي على رأسهم جورج زيمل و ماكس فيبر.

2- الفريق الثاني: ينادي هذا الفريق بضرورة قيام علوم اجتماعية جزئية بجانب علم الاجتماع يتخصص كل منها بدراسة ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، في حين ينكب علم الاجتماع العام على وضع المبادئ العامة ووصف السمات العامة للحياة الاجتماعية، كما يشبهون علم الاجتماع بشجرة كبيرة جذورها في أرض المجتمع وساقها هو علم الاجتماع العام وفروعها وأعضاؤها العلوم الاجتماعية الفرعية، وثمارها القوانين الاجتماعية، على رأس هذا الفريق دوركايم .

3- الفريق الثالث: يختلف أعضاؤه في تحديد موضوع علم الاجتماع، فهناك من يعتبر موضوع علم الاجتماع هو دراسة التغير الاجتماعي، كما هناك فريق آخر يذهب إلى أن موضوعه هو دراسة النظم الاجتماعية، في حين يعتبر فريق آخر أنه يدرس الظواهر الاجتماعية.

رغم هذا الانقسام لدى علماء الاجتماع حول تحديد موضوع دراسة علم الاجتماع إلا أن هناك شبه إجماع حول الموضوعات الأساسية للدراسات الاجتماعية التالية:

1-دراسة الظواهر الاجتماعية.

2-دراسة العمليات الاجتماعية.

3-دراسة الثقافة.

4-دراسة التغير في الثقافة وفي البناء الاجتماعي (أحمد رأفت عبد الجواد، 1983، صفحة 23). في المحصلة يمكن القول بأن علم الاجتماع هو علم وصفي يرمي إلى دراسة شؤون الحياة الاجتماعية من ظواهر ونظم وعلاقات دراسة تحليلية مقارنة لشرح ما هو واقع وليس لبيان ما ينبغي أن يكون، وهو كذلك دراسة المجتمع والإنسان في بيئته الاجتماعية.

4- أغراض علم الاجتماع:

تنقسم أغراض علم الاجتماع إلى قسمين أغراض نظرية وأخرى عملية.

أ **- الأغراض النظرية:** تتجلى الأغراض النظرية في علم الاجتماع فيمايلي:

1- دراسة الحقائق الاجتماعية وظواهر المجتمع للوقوف على عناصرها ومعرفة المبادئ العامة للحياة الاجتماعية.

2- دراسة أصل الظواهر والحقائق الاجتماعية و التطورات التي مرت بها.

3- دراسة وظائف الظواهر الاجتماعية وتطورها مع الزمان مثلا وظيفة الزواج، تنظيم العلاقة بين الجنسين، وظيفة السياسة، تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة.

4- بحث العلاقات الاجتماعية والروابط المختلفة، والتفاعل الذي يحدث بين الأفراد وبعضهم البعض.

5- دراسة التأثيرات المتبادلة بين الأفراد والتجمعات الإنسانية وبين الظروف البيئية والطبيعة الجغرافية.

6- الكشف عن القوانين والنظريات الاجتماعية التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

ب - **الأغراض العملية:** تتجلى الأغراض العملية في علم الاجتماع فيمايلي:

مثلما يستفيد الطب من المعرفة النظرية لعلم التشريح وتعتمد التربية على نظريات علم النفس فإن نظريات علم الاجتماع والقواعد التي يتم التوصل إليها في ميدان دراسة المجتمع تفيد عمليا مشاريع الإصلاح الاجتماعي والتخطيط الاجتماعي، وجميع فروع الخدمة الاجتماعية تقوم على أساس من علم الاجتماع. فعلم الاجتماع بكشفه عن الحقائق الاجتماعية يساعد على توجيه الإصلاح المنشود، فخطط الإصلاح والتنمية القائمة على أساس علمي وبحوث مستفيضة تجنب المجتمع الكثير من الهزات العنيفة. (أحمد رأفت عبد الجواد، 1983، صفحة 23).

5- التنمية وعلم الاجتماع:

بروز مسألة التنمية في الساحة الاجتماعية دفع العلوم الاجتماعية إلى تخصيص حقول معرفية تعني بها، و من تلك ما يسمى ب " علم اجتماع التنمية " Sociology of Development حيث يتولى هذا الحقل التنقيب في مفاهيم التنمية، النمو، التقدم، التحديث و التخلف، و يعالج علم الاجتماع التنمية مسألة التبعية في التنمية و أسبابها و مظاهرها و آثارها و كيفية الخروج من نسق المسألة بالتغير الاجتماعي و الثقافي، ضمن أدوات التحليل الاجتماعي- السوسيولوجي- التّي تتضمن الحديث عن الحراك الاجتماعي و الطبقات الاجتماعية و الأدوار الاجتماعية و الضبط الاجتماعيو نحو ذلك و يمكن القول أنّ التنمية و علم الاجتماع تدرس الشروط و المقومات الاجتماعية اللازمة لتحقيق التنمية المستهدفة. (هس و آخرون، 1979، صفحة 78)

رغم تزايد الاهتمام بالتنمية سواء من الناحية النظرية أو الإمبريقية إلا أن البعد الاجتماعي بقي مغفلا ومتغاض عنه في الكثير من المحاولات البحثية، الشيء

الـذي دفـع بعـض الدارسـين الاجتمـاعيين إلـى بـذل مجهـودات فـي سـبيل بلـورة أطـر تصـورية تحـاول تجـاوز مزالـق التعميمـات والأخطـاء التـي تقـدمها النظريـات الكبـرى، وتحـاول أن تتجنـب النظـرة التجزيئيـة للواقـع، وعمومـا تنطلـق هـذه الأطـر مـن الرؤيـة التاريخية الشاملة.

وعليـه لـم يقتصـر اهتمـام المـؤلفين بـالموقف النظـري فـي علـم اجتمـاع التنميـة بـل إلـى الارتبـاط الموجـود بـين مختلـف الاتجاهـات النظريـة فـي هـذا الفـرع المتخصـص مـن فروع علم الاجتماع بالنظرية السوسيولوجية العامة، وبناءات اجتماعية معينة.

ويجـب الإشـارة إلـى أن الاهتمـام البـارز للمفكـرين الاجتمـاعيين بقضـية التنميـة، قـد شـكل تيـارا فكريـا مشـهده خاصـة الاقتصـاد السياسـي البورجـوازي فـي السـبعينات مـن القـرن العشـرين، ومـن أبـرز ممثليـه "غالبريـث Galbraithe"، و"روسـتو W.Rostow"وا إلـى هـذا التيـار تنتمـي نظريـة المجتمـع الصـناعي وكافـة نظريـات التحـول الرأسـمالية مـن الـداخل التـي تهـتم خاصـة بآفـاق تطـور الرأسـمالية ومصـيرها، وأسـفار هـذا الاتجـاه يـرون أن التغيـرات التـي تطـرأ علـى الإنتـاج هـي أسـاس تطـور المجتمـع، لكـنهم يتجـاهلون بشـكل كلـي العلاقـات الإنتاجيـة الرأسـمالية وقلـيلا مـا يشـيرون إلـى دور العوامـل الاجتماعيـة وغيرهـا (اسـماعيل قيـرة و علـي غربـي، 2001، صفحة 11).

هـؤلاء الاقتصـاديين غالبـا مـا يتسـترون علـى التناقضـات العدائيـة العميقـة فـي المجتمـع الرأسـمالي وقلـيلا مـا يعترجـون إجـراء بعـض الإصـلاحات البرجوازيـة ممـا يـدل علـى محـاولتهم للتكيـف مـع الأوضـاع العالميـة الراهنـة. وعليـه فـإن البنـاء النظـري فـي علـم اجتمـاع التنميـة قـد تعـددت محاولاتـه غيـر أنـه يمكـن أن نصـنفها فـي اتجـاهين أساسـيين متعارضـين، كـل منهمـا تمثلـه مجموعـة مـن النظريـات تتفـق فـي منطلقاتهـا الفكريـة الأيديولوجيـة وتختلـف فـي بعـض التصـورات الثانويـة أو الجزئيـة فقـط، خاصـة فيمـا يتعلـق بمسـألة تحديـد مسـببات التخلـف أو رسـم سـبل إحـداث عمليـة تنمويـة حقيقيـة فـي

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

المجتمعات المتخلفة، هذان الاتجاهان هما: الاتجاه المحافظ (البورجوازي) والاتجاه الماركسي (الراديكالي) واللذان شكلا أسس البناء النظري لعلم اجتماع التنمية، أي الفرع المتخصص من علم الاجتماع الذي يضطلع بدراسة وتحليل قضايا التنمية والتخلف.

المحاضرة الثانية: التنمية كوسيلة للتحول

تمهيد:

إنّ التنمية بطبيعتها تعكس تغيرات بنيوية تمس البناء الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع في شموليتهو في هذا السياق فإنّ الحديث عن التنمية كوسيلة للتحول يستلزم إبراز العلاقة الكامنة بين التنمية و التحول الاجتماعي أو التغير الاجتماعي، فالتحول في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون و شؤون الحياة المختلفة، و قد قال الفيلسوف اليوناني« هيرقليطس Hericaltus »:إنّ التغير قانون الوجود، و الاستقرار موت و عدم"، أما التنمية فيجب أن ينظر إليها كإستراتيجية ذات منفعة عامة و ليست خاصة، تهتم بكل الفئات المتوسطة منها و الفقيرة و بكل المؤسسات سواء المتوسطة، الصغيرة أو المصغرة، ذكورا و إناثا، قطاع عام أو خاص.

في نهاية هذه المحاضرة يكون الطالب قادرا على معرفة مايلي:

*أنّ مفهوم التنمية أصبح مفهوم حاملا لأهم تحديات المجتمعات المعاصرة.

*أنّ تلم بمفهوم بمفهوم التحول الاجتماعي

* أن تحلل أهم عوامل التغير الاجتماعي.

*أنّ تلم بأهم المصطلحات المشابهة للتحول الاجتماعي.

* الإدراكبأنّ موضوع التحول الاجتماعي من الموضوعات المحورية التّي تلتقي عندها معظم فروع علم الاجتماع.

يهتم علماء المجتمعدراسة التحول اهتماما كبيرا، و يرجع ذلك إلى عدّة أسباب: الأول أنّ موضوع التحول أو التغير الاجتماعي من الموضوعات المحورية التي تلتقي عندها معظم فروع علم الاجتماع، إن لم تكن جميعها. فدراسة التغير الاجتماعي تأخذ الباحث إلى ميادين عديدة مثلدراسات الرّيف و الحضر، و دراسات الطبقات و دراسات التنمية الاجتماعية، و الثاني أن علم الاجتماع قد انشغل منذ نشأته بقضية التحول الاجتماعي و كانت نظريات علم الاجتماع هي النتاج المعرفي الذي أفرزه تاريخ العلم لرصد حركة تغير المجتمعات و تحولها. و للثث أنّ التحول في عالمنا المعاصر قد اتخذ اتجاها سريعا، و أصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه شخص أن يلاحق التغيرات التّي تحدث فيه يوما بعد يوم، و من الطبيعي أن يواجه علم الاجتماع هذه التغيرات المتلاحقة باهتمام لا يستهان به من تفكيرهم في محاولة لفهم التحول أو التغير الاجتماعي.

و منه نطرح التساؤل الآتي، ما المقصود بالتحول أو التغير الاجتماعي؟

1- تعريف التحول أو التغير الاجتماعي:

نعرّف التغير الاجتماعي بأنّه كل: " تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة" (عبد الباسط محمد حسن، 2015، صفحة 205)

و لما كانتلنظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة و متكاملة بنائيا و وظيفيا فإنّ أي تغير يحدث في ظاهرة لابد و أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة.

و يتطلب التغير في ميدان الحياة الاجتماعية ضرورة تكيف الأفراد لمقتضياته و وفقا لما يتطلبه من مستحدثات، لأنهم إذا وقفوا جامدين غلبوا على أمرهم و التمسوا الفرا من ضغوط البيئة، و معنى هذا أنّ الأفراد يجب أن يكونوا أدوات حية في مرونة لدواعي التحول حتى يمكنهم مسايرة ركب الحضارة و عجلة التقدم.

و التحـول أو التغيـر الاجتمـاعي – كمفهـوم متعـارف عليـه فـي علـم الاجتمـاع خصوصـا فـي الدراسـة الديناميكيـة- يعتبـرسمة مـن السـمات التّـي لازمـت الإنسـانية منـذ فجـر نشـأتها حتـى عصـرنا الحاضـر. لدرجـة أصـبح التحـول لازمـا لبقـاء الجـنس البشـري، و تفاعـل أنمـاط الحيـاة علـى اختلافهـا، لتحقـق لنـا باسـتمرار أنماطـا وقيمـا اجتماعية جديـدة يشـعر فـي ظلهـا الأفـراد بـأنّ حيـاتهم متحركـة و متجـددة، و أنهـا فـي حركتهـا تتطلـب منهم الحركـة الدائبـة و المسـايرة الكاملـة دون تخلـف أو تشـبث بالقـديم. (موسى أبو حوسة، 1981، صفحة 81)

و التغيـر فـي أبسـط صـورة ينحصـر فـي أن عـددا كبيـرا مـن الأشـخاص يـؤدون جهـودا تختلـف عـن تلـك التّـي كـان آبـائهم يؤدونهـا فـي وقـت معـين و مـا هـو فـي حـد ذاتـه عمليـة مكملـة لواحـدة أو أكثـر مـن العمليـات الاجتماعيـة السـائدة فـي المجتمـع. (أحمـد النكلاوي، 1968، صفحة 06)

و ظـاهرة التغيـر الاجتمـاعي قـد تحصـل فـي فتـرة زمنيـة قصـيرة و بشـكل سـريع أو قـد تسـتغرق كـل التـاريخ الحضـاري للإنسـان، فعامـل الـزمن هـذا جـدير بالاهتمـام، و يعنـي التغيـر الاجتمـاعي كذلك القـدرة علـى فصـل العلاقـات المتغيـرة عـن تلـم التّـي تتغيـر بـبطء شـديد أو ثابـت تمامـا، فـالاختلاف بـين المجتمعـات يكشـف عـن اختلافـات محـددة لكـن التركيـز علـى الأشـياء المتشـابهة و الثابتـة فـي حضـارة معينـة يبـرز كصـفة رئيسية. (Allen، 1960، صفحة 27)

و نظـرا لأنّ لعم الاجتمـاع يحصـر اهتمامـه فـي العلاقـات الاجتماعيـة فـإنّ التحـول مـا هو إلاّ تغير فـي العلاقـات و البنـاء الاجتمـاعي، كـذلك مـا هـو إلاّ رابطـة مـن العلاقـات الحاضـرة، ومـن ثـمّ فـإنّ أي تغيـر فـي هـذه العلاقـات يـنعكس علـى البنـاء الاجتمـاعي في جملته.

و الواقـع أن التغيـر الاجتمـاعي ظـاهرة طبيعيـة تخضـع لهـا جميـع مظـاهر الكـون، و المجتمعـات الإنسـانية بجميـع ظواهرهـا خاضـعة للتحـول المسـتمر، إلاّ أن هنـاك

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

ظـواهر أسـرع فـي تغيرهـا و تطورهـا مـن الأخـرى أمـا الجمـود نفسـه فـي أيـة ناحيـة مـن نـواحي الحيـاة الإنسـانية فـأمر ل يمكـن التسـليم بـه أو الموافقـة عليـه، إذ يكفـي أن ننظـر إلـى المجتمعـات الإنسـانية المختلفـة لنـرى مـدى التحـول الـذي أصـابها عبـر حقـب التاريخ. (عبد الباسط محمد حسن، 2015، صفحة 206)

و يتعـرض كـل مـن جيـرث(Gerth) و ملـز (Mills) إلـى ماهيـة التغيـر الاجتمـاعي، و يعتبـران أنّ التغيـر الاجتمـاعي هـو:" التحـول الـذي يطـرأ علـى الأدوار الاجتماعيـة التّـي يقـوم بهـا الأفـراد، و كـل مـا يطـرأ علـى الـنظم الاجتماعيـة، و قواعـد الضـبط الاجتملعي التّـي يتضـمنها البنـاء الاجتمـاعي فـي مـدة معينـة مـن الـزمن. (أحمـد النكلاوي، 1968، صفحة 07)

و يـذهب جنزبـرج(1972 ; Ginsberg) إلـى أن التغيـر الاجتمـاعي هـو:" كـل تغيـر يطـرأ علـى البنـاء الاجتمـاعي فـي الكـل و الجـزء و فـي شـكل النظـام الاجتمـاعي، و لهـذا فـإنّ الأفـراديمارسـون أدوارا اجتماعيـة مختلفـة عـن تلـك التّـي كـانوا يمارسـونها خـلا حقبـة مـن الـزمن، أي أننـا إذا حاولنـا تحليـل مجتمـع فـي ضـوء بنائـه القـائم، وجـب أن ننظـر إليـه مـن خـلال لحظـة معينـة مـن الـزمن، أي ملاحظـة اخـتلاف التفاعـل الاجتماعي الذي حدث له" (نضال محمد الموسوي، 1997، صفحة 143)

و فـي ضـوء التعريفـات السـابقة للتحـول أو التغيـر الاجتمـاعي، يمكـن تعريـف التحـول أو التغيـر الاجتمـاعي بأنّـه:"كـل تحـول يطـرأ فـي البنـاء الاجتمـاعي و المراكـز و الأدوار الاجتماعيـة، و فـي الـنظم و فـي الأنسـاق و الأجهـزة الاجتماعيـة خـلا فتـرة معينـة مـن الـزمنو" لمـا كانـت ظـواهر المجتمـع مترابطـة و متسـاندة، فـإنّ ي تغيـر يحـدث فـي جانـب مـن جوانـب الحيـاة الاجتماعيـة، يقابلـه تغيـرات أخـرى فـي كافـة الجوانـب و بـدرجات متفاوتـة، و بنـاءا علـىلذك فـإنّ التغيـر الاجتمـاعي لا يقتصـر علـى جانـب واحـد دون آخـر مـن جوانـب الحيـاة الاجتماعيـة، و حينمـا يبـدأ التحـول

فمن الصعب إيقافه لما بين النظم الاجتماعية و التنظيم الاجتماعي من ترابط و تساند وظيفي.

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية و لكنه قديمن حيث الاهتمام به و ملاحظته، و قد كان يحمل معاني عدّة و يدنو في معناه بالمصطلحات التّي بدأ التمييز بينها و بين التحول في الدراسات الراهنة مع بداية هذا القرن، و من هنا سنقوم بتوضيح هذه المصطلحات المشابهة للتحول" التغير الاجتماعي" و هي كالآتي:

2- المصطلحات المشابهة للتغير الاجتماعي:

*** التقدم الاجتماعي**: يشير إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية و اللامادية وسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية. (دلال ملحس استيتية، 2010، صفحة 29)

*** التطور الاجتماعي:** يشير إلى التحول المنظم من الأشكال البسيط إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، و هو يستخدم لوصف التحولات في الحجم و البناء، كما يشير إلى تطور الكائنات الحية من أشكالها البسيطة و البدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا. (دلال ملحس استيتية، 2010، صفحة 35)

*** النمو الاجتماعي:** يعني أنّه عملية النضج التدريجي و المستمر للكائن و زيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، كما يشير إلى نوع معين و هو التغير الكمي و مثال على ذلك النمو الذي يطرأ على حجم السكان و كثافتهم، و التغيرات في أعداد الوفيات. (دلال ملحس استيتية، 2010، صفحة 38)

*** التنمية الاجتماعية:** عرف بأنّها الجهود التّي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية و الهيكلية اللازمة لنمو المجتمع لتحقيق أكبر قدر من الحرية و الرفاهية للأفراد، أسرع من النمو الطبيعي. (دلال ملحس استيتية، 2010، صفحة 41)

3- التنمية كوسيلة للتحول:

إن الصلة المباشرة بين التنمية والتغير الاجتماعي وطيدة إلى درجة يستحيل معها تحليل الواحد دون مراعاة الثاني.

حيث تعمد البلدان إلى وضع خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لها أهداف محددة وتنفذ خلال فترات معينة، أين تهدف هذه البلدان من وراء هذه الخطط إلى تطوير اقتصادهاالقومي وا إلى تحسين مستويات الاستهلاك والصناعة وغيرها، بهدف أن تؤدي هذه الأهداف المرحلية إلى هدف أبعد، هو توفير حياة أفضل للمواطن واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة والوصول بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات الحديثة.

وعليه تصبح التنمية بمفهومها العام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي من حيث كونها أسلوبا وعملية لتحقيقه وتوجيهه، كما يرى البعض أن كل تنمية تشهدها المجتمعات المتخلفة تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاج إلى آخر، ومن بناء اجتماعي إلى بناء اجتماعي آخر.

وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة العلاقة بين التنمية والتحول الاجتماعي، من خلال الآثار التي تحدثها خطط التصنيع وخطط تنمية المجتمعات الصغيرة على الأبنية والعلاقات الاجتماعية وعلى نوعية وشكل العمل ونظام الأسرة، وطرق التفكير والسلوك، أي أن التنمية تعني بصورة جوهرية عملية تفتح كل الطاقات المادية والروحية الكامنة في المجتمع المعنى من سيطرة القوى الطبيعية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تبدل الوضع الاجتماعي الراهن، والذي يتم بالتخلف واختلال النسق الاجتماعي، إلى حالة أكثر حداثة وتوازن. (محمد السويدي، دون سنة، صفحة 97)

ويرى البعض أن التنمية تساوي التحديث الذي لو يزال مفهومه غامضا حيث تثار حوله تساؤلات عن مدى ضرورة التحديث وأهميته في رصد عمليات التحول والانتقال والتغير التي تشهدها البلدان النامية، خصوصا بعد أن أصبح التحديث يشير إلى نموذج محدد للتغير يظهر في المجتمع على أساس أن التحديث يمثل عملية معقدة، تستهدف إحداث تغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية (محمد علي محمد، دون سنة، صفحة 336)، بحيث يمكن القول مثلا إن التغيرات الاقتصادية الراجعة إلى التحديث تتضمن تخصص الأنشطة تخصصا مهنيا فنيا، وتحديد الوظائف ووجود نسبة من العلاقات اللاشخصية، وتكامل الوظائف الاقتصادية تكاملا أفضل كما تشمل التغيرات السياسية أيضا خصائص مثل التمايز الوظيفي والتنظيم الرشيد وتكافؤ فرص المشاركة في اتخاذ القرارات.

كما تنهض عملية التحديث على تطوير اتجاهات إيجابية داخل المجتمع، أي يصبح من الضروري أن يتغير نسق الاعتقاد وأن يتبنى الأفراد اتجاهات جديدة، ومع ذلك فالناس غالبا ما يميلون إلى الاحتفاظ بقيمهم واتجاهاتهم التقليدية التي قد تتعارض مع الواقع المتغير، بل وفي كثير من الأحيان تكون هذه القيم والاتجاهات ذات أهمية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بهوية المجتمع وبشخصيته.

ومهما يكن حول اختلاف الآراء و التعاريف المفسرة للتحديث، فيمكن القول بأن هذا الأخير يتمثل في سيادة الحياة الحديثة في المجتمع والتي تتلخص في وجود المجتمع المتعلم وتحكيم العقل والمنطق والعلم عند التعامل مع مشكلات الحياة اليومية، وانتشار واسع لمنتجات العلم الحديث، حيث يرى في هذا السياق كل من "ألموند Almond" و"كولمان Colemon" أن أنساق التحديث تتحدد في ارتفاع معدل التحضر وارتفاع دخل الفرد وزيادة معدلات الحراك الجغرافي والاجتماعي

وارتفاع معدل التجارة والتصنيع مع وجود شبكة اتصال جماهيري واسعة بالإضافة إلى المشاركة الجماهيرية (محمد السويدي، دون سنة، صفحة 99).

4- خصائص التحول الناجمة عن التنمية:

تتلخص في انتقال أعداد كبيرة من سكان الأرياف إلى المراكز الحضرية التي تعتبر إحدى عوامل التغير، وكذا تغير النظرة الخارجية للأفراد وسلوك الجماعات الذي يرتبط بوظيفتهم في المجتمع وليس بالنسبة لعقائدهم ولغتهم ومكان إقامتهم.

ومع نمو التحولات الاجتماعية يجد الإنسان نفسه في مجتمع يمتاز بالحية وضعف القيود التي تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به، فيكون حرا في اختيار مهنته وحياته، علما أن القيود المفروضة عليه تأتي من خلال القانون وليس من التقاليد والممارسات الاجتماعية.

كما أن سياسة التحول الشامل اقتصاديا واجتماعيا تتطلب استقلالا سياسيا كاملا عن كل القيود المفروضة وخاصة خارجيا، ما يتطلب تعديلات للعلاقات النقدية والتجارية والمالية ما يدفع بعملية التحول إيجابا إلى الأمام (محمد عاطف غيث، دون سنة، صفحة 160).

المحاضرة الثالثة: التنمية و المشاركة الشعبية في البيئة الحضرية

تمهيد:

التنمية مسألة متجددة وعسيرة التناول إذ تختلف البرامج التنمويّة باختلاف الفاعلين (الدّولة، رأس المال الخاص، الجماعات المحليّة..) والرّهانات (رهانات اقتصادية، اجتماعيّة، سياسيّة...) ومجالات التدخّل (صناعية، فلاحية، خدماتيّة، تكنولوجية....). كما تشهد مسارات التنمية التي تتبعها المجتمعات تداخلا بين عديد المستويات المحلية، الوطنية، الإقليمية القاريّة والدّوليّة.

و بذلك تعتبر البيئة الحضرية (الإقليمية) جزأ لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن الهدف الأساسي من عملية التنمية هو تحسين الإطار المعيشي للفرد والمجتمع. هذا الإستر اتيجية التنموية يجب أن تكون مبنية على معطيات واقعية وذات أهداف دقيقة وواضحة، تكون على شكل برامج تنموية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.

في نهاية المحاضرة يكون الطالب قادرا على معرفة مايلي:

* التعرف على مفهوم" التنمية" بطريقة علمية دقيقة و فق منظور شمولي تكاملي.
* أن يفكك تعريف التنمية بطريقة تحليلية.
* أن يلم بأهمية التنمية في الحياة البشرية.
* التركيز على الجوانب ذات الصلة ب" المشاركة الشعبية" و " البيئة الحضرية" على وجه التحديد، بوصفه أداة فاعلة في تأسيس المدن و القرى و نموها.

إنّ البيئة الحضرية تشكل اليوم حتمية أساسية في كل السياسات العمومية، وهي تحتاج إلى توفير العديد من الوسائل من أجل تجسيدها على أرض الواقع .ومن بين أهم هذه الوسائل نجد التخطيط الإقليمي الاستراتيجي الذي يسمح بالتوقع وبتنظيم البيئة الحضرية على المدى الطويل، فهو في الواقع يجمع بين رؤية شاملة مشكلة من طرف كل الفاعلين، و الإدماج بين السياسات القطاعية، من أجل إرساء تنمية محلية شاملة ومستدامة تعتمد على الموارد المحلية المتاحة، بشقيها المادي والبشري لتكون بديلا عن المساعدات و الإعانات المالية والمادية التي تقدمها الدولة والحكومات للجماعات المحلية.

أولا: مصطلح التنمية:

أ- لغة: التنمية كلمة عربية مشتقة من الفعل نما، ينمو تقابلها باللغة الفرنسية كلمةDéveloppement، يقصد بها الاشارة إلى ظاهرتين الانتشار و النمو، لذا تعرف التنمية لغة أنّها:" المرور من وضع بسيط و مؤقت إلى أشد تعقيدا أو أكثر استقرار" (العايب عبد الرحمن، 2010، صفحة 07)، أيأنّها الازدياد التدريجي.

ب- اصطلاحا:

1- التنمية في الفقه القانوني:يعتبر الحق في التنمية من أهم الحقوق التّي اقتضتها التحولات الجديدة الناجمة عن استقلال العديد من الدول في منتصف القرن العشرين كانعكاس لرغبتا في حل مشاكلها الناجمة عن الاستعمار و قد تمّ اقرار هذا الحق في المواثيق الدولية بصورة صريحة أو ضمنية. و جاء الاعتراف الرسمي بالحق بعد اللائحة رقم 04من طرف لجنة حقوق الإنسان التّي يطالب فيها الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير حول" الحق في التنمية" و توج بالقبول و المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (علال عبد اللطيف، 2010، صفحة 27).

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

إصدار إعلان الحق في التنمية، و قد اعتمد و نشر على الملأ بموجب الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم41/128 بتاريخ 04 ديسمبر1986.

اعتبر الإعلان أنّ الحق في التنمية، حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، بموجبه يحق لكل إنسان و لكل الشعوب المشاركة و الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و سياسية، و التمتع بهذه التنمية التّي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية إعمالاً تاماً . هو من حقوق الدول و من واجبها وضع للسياسات الوطنية الإنمائية التّي تهدف التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان و جميع الأفراد على أساس مشاركتهم في التنمية و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (نص دولي تحت رقم128/41).

2- التنمية في الاصطلاح الفقهي: بلغ الاهتمام مصطلح التنمية فقهياً ذروته في الخمسينات من القرن الماضي أي عد حصول دول عديدة استقلالها السياسي، و اقتحامها مجال التصنيع، حيث تم ربط الاقتصاديون المفهوم بالمفهوم الاقتصادي فنجد" روستو"ريعّف تنمية الدول على أنّها:" عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو و يكون ذلك ببذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار" (العايب عبد الرحمن، 2010، صفحة 07)

إنّ هذا المفهوم للتنمية شكل محور نقاش كبير لدى المفكرين و علماء الاقتصاد و اختلفوا في وضع تعريف موحد للتنمية باختلاف توجهاتهم و إيديولوجياتهم و لتأثر مفهوم التنمية بالقيم السياسية و الاجتماعية السائدة على فترات تاريخية و يعكس مفهوم التنمية حسب هذه الفترات المضامين التالية:

❖ **النمو الاقتصادي كمرادف للتنمية:** حيث استعمل مفهوم التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي في الفترةالتّي تلت الحر العالمية الثانية و حتى منتصف القرن السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة و سريعة (عثمان محمد غنيم، ماجدة

أبـوزنط، 2010، صـفحة 19)، و هـذا مـا ذهـب إليـه " روسـتو"حيـث عـر ّف تنميـة الـدول علـى أنّـها:" عمليـة الخـروج مـن التخلـف انطلاقـا مـن النمـو و يكـون ذلـك ببـذل الجهـد الكـافي فـي مجـال الاسـتثمار" (عبـد القـادر عوينـان، 2008، صـفحة 46) و كـان المقصـود بـه:" الزيـادة فـي النـاتج الكلـي الـذي يتحقـق فـي بلـد مـا عبـر الـزمن، و يقـاس بمعـدل الزيـادة السـنوية فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي للبلـد، أو بصـورة أدق بمعـدل النمـو فـي نـاتج الفـرد الحقيقـي Real output per person، علـى اعتبـار أن ّ زيـادة الـدخل الحقيقـي أو النـاتج للفـرد فـي المتوسـط تـؤدي إلـى وجـه العمـوم إلـى رفـع مسـتوى المعيشـة فـي البلـد، و لقـد اتفقـت أغلـب الأدبيـات الاقتصـادية علـى تعريفـه بأنّـه: " حـدوث زيـادة مسـتمرة فـي إجمـالي النـاتج المحلـي أو إجمـالي النـاتج القـومي، بمـا يحقـق زيـادة فـي متوسـط نصـيب الفـرد مـن الـدخل القـومي الحقيقـي"، و يبقـى النمـولاقتصـادي بـالرغم مـن كونـه ضـروري إلاّ أنّـه غيـر كـافي لتلبيـة و رفـه مسـتوى حيـاة الأفـراد إذ يتطلـب ذلـك وجـود طريقـة فعالـة فـي توزيـع الزيـادة المحققـة علـى الأفـراد، والتّـي تعـد موضـوعا معقـدا يـرتبط بـالنظم السياسـية و الاقتصـادية و طبيعتها في كل دولة (طواهرية منى، 2018، صفحة 163).

❖ **التنميـة الاقتصـادية كمفهـوم تقليـدي للتنميـة:**غيـر أنّـه مـع التطـور الـذي شـهده الفكـر الاقتصـادي اتضـحت معـالم التمييـز بـين النمـو الاقتصـادي و التنميـة الاقتصـادية، فمفهـوم النمـو يشـير إلـى الزيـادةالتلقائيـة التّـي تحـدث فـي المجتمـع دون تـدخل مقصـود بينمـا يناقضـه مفهـوم التنميـة الـذي يشـير إلـى التـدخل المقصـود مـن جانـب المجتمـع و أجهزتـه (رشـاد أحمـد عبـد اللطيـف، 2002، صـفحة 18)، مـا يجعـل مفهـوم التنميـة أشـمل و أوسـع مـن مفهـوم النمـو الاقتصـادي إذ يمكـن أن ينمـو الاقتصـاد دونمـا تنميـة حقيقيـة حيـث قـد ينحصـر النمـو الاقتصـادي فـي قطـاع محـدود و منعـزل عـن بقيـة الاقتصـاد القـومي، بينمـا تتمثـل التنميـة الاقتصـادية الحقيقيـة فـي الانتقـال الفعلـي مـن هيكـل اقتصـادي ذو إنتاجيـة منخفضـة بالنسـبة للفـرد إلـى هيكـل

يسمح بأعلى زيادة إنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و في توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة (عمر مرزوق، شهيناز كشرود، 2019، صفحة 34) كما يعرفها البعض بأنّها:" العملية التّي تتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي" (زبير عياش، سعاد قوفي، 2016، صفحة 108)، كما تعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام أنّها:"العملية التّي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج" (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2003، صفحة 17)

❖ **التنمية البشرية كمفهوم حديث للتنمية**إنّ محدودية نجاح و عدم كفاية النموذج الاقتصادي السائد في الخمسينيات و المتمحور حول تكوين رأس المال المادي و عدم كفايته لتحقيق الرفاه المطلوب في الدول الغربية، و كذا فشل المجهودات التنموية في الدول النامية، استدعى تغيير مسار نموذج النمو الاقتصادي مع بداية الستينات و ذلك بالتوجه نحو التركيز على الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم و التدريب إذ ظهر في تلك الفترة مفهوم " تنمية الموارد البشرية" و التركيز على جعل العنصر البشري هدفا للتنمية بدلا من كونه مجرد وسيلة لذلك (محمد عابد الجابري و آخرون، 1995، صفحة 83)، و منذ هذه الفترة أخذ مفهوم التنمية الاقتصادية الذي كان يركز على البعد الاقتصادي بالتغيير ليشمل أبعاد أخرى و هي الأبعاد البشرية في عملية التنمية إلى غاية حدوث القفزة النوعية في الفكر التنموي مع مطلع التسعينات بصدور تقرير التنمية البشرية لعام 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي(United Nations Development Program(UNDP حيث عر ّف هذا التقرير التنمية البشرية على أنّ ها: " عملية توسيع نطاق خيارات الأفراد، و أهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة و صحية، و أن يحصلوا على قدر معقول من التعليم و أن يكونبوسعهم الحصول على الموارد التّ ي تكفل لهم مستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية و حقوق الإنسان لذاته، كهذا المفهوم التقليدي للتنمية البشرية تم ّ توسعته بموجب تقارير التنمية البشرية حيث جاء تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 يعر ّف التنمية البشرية على أنّ ها: " عملية توسيع خيارات الإنسان، إذ يصبح في متناوله مزيد من الإمكانات و متسع من الفرص لاستخدامها" (رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، 2016)

❖ **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة و المتكاملة:** امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين، و ظهر في هذه المرحلة مفهوم التنمية الشاملة التّ ي تعني:" تلك التنمية التّ ي تهتم جميع جوانب حياة المجتمع و تصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين و ليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، و كانت تقاس هذه التنمية بالإضافة إلى المؤشرات السابقة على مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتغذية و الصحة و السكن و التعليم (العايب عبد الرحمن، 2011، صفحة 10).

ثانياً : المشاركة الشعبية:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستديمة و وضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى، و هذا يعني أنّ ها تنمية من أسفل Development from below يتطلب تحقيقها بشكل

علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التّي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خططها.

و لعل الأسباب التّي جعلت من التنمية المستديمة تنمية من أسفل- تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية و القروية التّي تصدر يوميا عشرات القرارات التّي تخدم حاجات و أولويات المجتمع المحلي و تعمل على تشكيله وفق نمط معين (عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، 2010، صفحة 19)

ثالثا: التنمية والمشاركة الشعبية في البيئة الحضرية:

عند تنمية مجتمع ما، لابد من دراسة التنظيم الاجتماعي به باعتباره بناءا مجتمعا يشتمل على أنماط عديدة من العلاقات تمتد من الجماعات الصغيرة كجماعات الأصدقاء إلى الجماعات الكبرى، وذلك لفهم طبيعة هذه الجماعات من حيث البناء والوظيفة والأهداف، لاكتشاف أيسر الطرق التي تؤدي إلى التنمية في أسرع وقت ممكن وبأقل الإمكانيات وكذلك لتفادي الصعوبات المحتملة عن طريق الاستعداد الدائم لمواجهة المعوقات (محمد عاطف غيث، علم الاجتماع - دراسة تطبيقية-، دت، صفحة 160)، وتختلف الجماعات من حيث البناء بطرق متعددة، ولذلك يمكن أن نتوقع اختلافات عديدة في الوظيفة والسلوك الجماعي عند الأفراد.

وعليه يمكن طرح سؤال ما هو الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه هذه الجماعات في التنمية؟

❖ **المشاركة**: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات و الآليات أو التأثير عليها وذلك من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي من تحديد الأولويات.

• أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية.

• أعضاء المجتمعات يعرفون لهو لا ممكنة على المستوى المحلي. (دوجلاس موشيت، 2000، صفحة 17).

❖ **حسن الإدارة والمشاركة:** أي خضوع أهل الحكم و الإدارة على مبادئ الشفافية، المحاسبة، الحوار، المسؤولية و الرقابة من أجل تجنب الفساد و جميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

❖ **التضامن**: أي التضامن بين الأجيال و الفئات الاجتماعية داخل المجتمع و بين المجتمعات الأخرى و ذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية و عدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة وتأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

❖ **حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:** يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية و الحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية و تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أقل بكثير أو أكثر فعالية من العلاج حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم و تخفيض الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية وتضع معظمها في الحسبان التكاليف عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة.

❖ **تحقيق المعرفة:** يجب أخذ التدابير لتعزيز التعليم و الوصول إلى معلومات تحفز الابتكار و الوعي و المشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة.

❖ **استيعاب التكاليف:** بمعنى أن قيمة السلع و الخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم و الاستهلاك إلى التخلص النهائي.

❖ **الإنتاج والاستهلاك المسؤول:** يجب إجراء تغيرات في الإنتاج و الاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية و البيئية

باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد (عبد الله حسون محمد و آخرون، 2015، الصفحات 342-343)

إن إحساس الشعب بمسؤوليته الأولى في حل مشاكل المجتمع هو أول الطريق إلى التنمية الاجتماعية، رغم الاختلافات الموجودة حول تحديد التنمية أو طرق استخدام وسائلها، ففي بعض المناطق نجد أن التنمية تستخدم باعتبارها وظيفة تقوم بها الدولة أو الحكومة، بحيث يتطلب الأمر وجود قسم أو مكتب أو إدارة تختص بشؤونها، ومع ذلك تعتبر التنمية في المجتمع المحلي عملية لابد أن تقوم على علاقة تعاوف متبادلة بين الحكومة والهيئات المتخصصة من ناحية، وبين الشعب من ناحية أخرى، مهما اختلفت صور هذا التعاون المتبادل.

ولهذا لا تتحقق التنمية عن طريق إنشاء قسم أو مكتب يتحمل مسؤولياتها الخاصة، لأن موافقة المجتمع على التنمية باعتبارها أسلوبا للعمل وللإنجاز، ومن أجل ذلك فإن التنمية تتحقق عن طريق المشاركة الشعبية مباشرة، ولكن لضمان نجاحها لابد من وجود سلطة ومسؤولية.

وتستخدم التنمية من ناحية أخرى لتشير إلى الأساليب المستخدمة في بعض صور التنظيم الاجتماعي الفعالة، فيقال مثلا، تنمية المجتمع من أجر الرفاهية أو الصحة العامة.

ومن الاستخدامات الجديدة لمفهوم التنمية، فينظر إليها على أنها عبارة عن منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير، وتخطيط وتنفيذ أسلوب معين في الحياة ثم التفاعل التعاوني، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التربية، باعتبارها عملية هادفة تمد الأفراد بالمعارف والملومات وخاصة في بعض المجتمعات المحلية كالمجتمعات الحضرية لما تتميز به من خصوصيات شبيهة بما هو سائد في المجتمع الأم، فالترقية يجب أن تطبق على مستوى المجتمع المحلي باعتبارها برنامجا مجتمعيا شاملا يستهدف الوصول إلى حلول لمشاكل الفرد والجماعة.

ومفهوم التنمية يتضمن اعتبار ات هامة تتمثل في تغير المجتمع الحضري المحلي وهي:

قسم علم الاجتماع والفلسفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

Scanné avec CamScanner

• تنمية المجتمع المحلي تعتبر مدخلا لحل بعض المشاكل الخاصة بالمجتمع ذاته، أي المشاكل ذات الطابع المحلي ومن أمثلتها، برامج التربية والترفيه والمرافق العامة والشؤون الصحية وبرامج الرفاهية.

• يصعب فصل التنمية الاجتماعية للمجتمع الحضري عن النماذج الأخرى للتغير في بناء المجتمع المحلي، ومما لا شك فيه أنه التنمية ليست إلا تغيرا مقصودا وهادفا.

المحاضرة الرابعة: نظريات التنمية

تمهيد:

إن أي شكل من أشكال التنظير أو التفكير ما هو إلا انعكاس لواقع بنائي معين بما يكتنفه هذا الواقع من تيارات أيديولوجية، وعليه ظهرت رؤى نقدية تحاول تغيير واقع مجتمعاتنا والاقتراب منها أكثر (مريم أحمد مصطفى عبد المجيد، 1987، صفحة 132). حيث شهدت أواخر القرن العشرين نموا ملحوظا في دراسات التنمية التي تنطلق من فهم الأبعاد التاريخية والخصوصية لأي مجتمع من مجتمعات البلدان المختلفة، وفي هذا السياق دعا عدد من الباحثين إلى ضرورة تأسيس علم اجتماع البلدان النامية، على اعتبار أن علم اجتماع التنمية هو علم رأسمالي كالمجتمع الذي نشأ فيه، ودعا البعض إلى ضرورة التركيز على الواقع التنموي الفعلي حيث من المعروف أن مجموعة التحولات الفكرية التي مست الدول الغربية في الستينات من القرن العشرين قد شكلت تحديا أمام قيام بدائل نظرية يمكنها تعويضها بفعالية أكثرمما سبق عرضه، يمكن الإشارة إلى أن ّ الهدف من استعراض نظريات التنمية يتجلى في:

* أنّ الأفكار التنموية العربية ليست عربية خالصة بل هي في معظمها، إن لم نقل كلها، صدى للأفكار الغربية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية.

* رصد المتغيرات التّ ي يعيشها الفكر التنموي و التعر ّف على المتغيرات التّ ي طرأت عليه و طبيعة هذه المتغيرات و كيف تعامل هذا الفكر معها.

* تناولت ظاهرة التنمية نظريات عديدة من زوايا مختلفة و تعكس و جهات نظر أصحابها، بشيء من الاقتضاب، بحيث نوضح مدى تطور هذه النظريات و مساهمتها في ظهور و صياغة الفكر التنموي.

مقدمة:

التراث السوسيولوجي يزخر بالعديد من التعريفات و النظريات التي تساهم في تحديد مدلول التنمية وا إبراز معالمها النظرية، و هذا راجع إلى التباين الملحوظ لدى الدارسين لهذا الموضوع والمرتبط باختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية و أنماطها و مستوياتها، و لهذا فقد اتخذت دراسة التنمية مسارات نظرية و تطبيقية متباينة أحيانا، و متناقضة أحيانا أخرى، و هذا يستوجب تتبع التشكلات النظرية الأساسية في مجال علم اجتماع التنمية للوقوف على مدى كفاءتها النظرية و مصداقياتها الواقعية .وأهم النقاط المستوجب الوقوف عندها هي " نظريات التنمية "، والتي سوف نحاول عرضها بصورة مختصرة، و إبراز مدى إسهامها في التعريف بأهم السبل والطرق لتنمية المجتمعات .وقد عملت نظريات التنمية على تفسير العمليات التي من خلالها يحقق المجتمع زيادة في النمو الرأسمالي، و تحسنا في الإنتاجية يتبعه تحسن في مستوى المعيشة للسكان، و في مستوى مشاركتهم في شؤون المجتمع على مستوى المجتمع المحلي، وعلى مستوى الدولة ككل، و بالتالي تحقيق التنمية.

التنمية و نظرياتها:

ظهر مفهوم التنمية كمفهوم مستقل و علم قائم بذاته في بداية الخمسينات من القرن العشرين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث شهدت تلك الفترة نشاط كبير في الكتابات في مجال التنمية و التخطيط على أيدي الأخصائيين الغربيين (عبد الفضيل محمود، 1985، صفحة 53)، و ذلك ارتباطا بمرحلة إنّ ها الاستعمار و حصول معظم المستعمرات على استقلالها و ما رافق هذه العملية من سعي و إجراءات جوهرية للخروج من السيطرة الأجنبية حيث أنّ " الفكر التنموي" لم ينفرد كحقل خاص في علم الاقتصاد إلاّ خمسينات القرن الحالي بعدما استقلت مجموعة كبيرة من البلدان نالمية من السيطرة الأجنبية، و الذّ ي سعت إلى إجراء تغيرات

جوهرية في مجتمعاتها شملت عددا من الحقول و الأنشطة الإنتاجية و أنماط الاستهلاك و لمساليب التوزيع في رغبة و طموح أن تتخلص من حالة التخلف التّي عاشتها لفترة طويلة.

و لكن ذلك لم يكن السبب الأساسي لظهور هذا العلم، ذلك لأنّ الاستعمار الغربي الذي فرض هيمنته لفترات طويلة على البلدان المستعمرة كان لابد لم من الاستمرار بمحاولاته لفرض الهيمنة و فرض الإلحاق بطرق جديدة و غير مباشرة، خاصة في ظل الحرب الباردة و انقسام العالم إلى معسكرين، و لهذا ابتدأ منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن و هو العقد الذي اتسم بنشاط حركة التحرير الوطني من المستعمرات اهتمام المختصين في الجامعات و مراكز البحث الغربية على تطور حقل أكاديمي جديد هو حقل التحديث و التنمية (الجرباوي علي، 1985، الصفحات 5-24)، و الهدف المعلن له هو مساعدة البلدان المتخلفة على اخذ سبل التطور و التأكيد على الرسالة الحضارية للغرب، أما الهدف الخفي فهو لتبرير مشروع الحضارة الغازية و تقديمها" التطور" فعلا ناجزا و مكتملا، و يأتي هذا الأمر كاستمرار لأفكار المذهب التطوري الذي ظهر في منتصف القرن19م و ظهرت معه مفاهيم النشوء و التطور و النمو.

إذن فكرة التنمية تتبع من صنع المفهوم الغربي للتطورية الذي قدم للعالم فكرة مفادها أنّ التطور الوحيد ينم من خلال اللحاق بالرأسمالية الغربية و النموذج الغربي و أنّ هذا المسار ليس اختياريا بل هو مسار التطور الوحيد و أن تأخر البعض يعود لأسباب داخلية لها علاقة بطبيعة تلك الأمم و بالجغرافيا و العرق ولدين و الثقافة هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنّ تقدم البعض(الغرب) ينبع أيضا من طبيعة البنية لاجتماعية و الثقافية التّي تعيشها هذه البلدان مما يلقي عليها عبء قيادة العالم و الأمم المتخلفة و قيادتها في الطريق الذي سارت فيه أوروبا و الغرب من قبل.

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

لقد تجلت و انعكست هذه التحولات و التجارب و التوجهات من نظريات فكرية و ممارسة سياسية و اقتصادية منذ زمن.

إذن خرج مفهوم التنمية و نظرياته إلى الوجود مستندا إلى تطور و تغير للظروف التّي حكمت علاقات دول العالم الثالث بالدول الصناعية، و كنتيجة طبيعية لاستمرار منطق التفكير التطوري و الاستعماري للفكر الغربي باتجاهاته المختلفة، و في ذلك يقول" عدنان سليمان":" لقد تضافر التيار الهيغلي و الماركسي و التيار الداروينى، الاجتماعي ليكرسا رؤية المشروع الثقافي الغربي حول التطور البيولوجي و المنتظم للبشرية، إذ يظهر بذلك الارتباط الوثيق بين رسالة الاستعمار الغربي التحديثية و فكرة مجرى التاريخ التقدمي" (سلمان عدنان، 1999، صفحة 111) و هو بذلك يتفق مع آخرين رأوا أنّ القسم الأكبر من نظريات التنمية خرج من بيروقراطية الأمم المتحدة و خبراتها و من النظرية الماركسية، و أن نظريات في صيغها المختلفة في القرن العشرين هي سماح بإبقاء مركز ثقل التصنيع و الإبداع التكنولوجي في البلدان الغربية و طمأنت بال حكومات العالم الثالث (قرم جورج، 1985، صفحة 148) و منعها من التفكير في اجتراع مسارات تنموية خاصة تندتإلى قدرات و اهتمامات و مقدرات هذه الأمم تحت وهم أنّه بمجرد أن تنسخ التجاربالغربية و تتبع نصائح منظريها فإنّها ستتجاوز تخلفها و تنطلق إلى الإمام لاحقة الغرب. و بإعادة النظر في الظروف التاريخية لولادة فكر التنمية فإننا أنّه يرتبط بمجموعة من العوامل:

أولا: استقلال غالبية الدول المستعمرة و رغبتها بإعادة بناء ذاتها للحاق بركب التطور و الفعل في الساحة الدولية و محاولة تقليد المستعمر، فقد نالت معظم الدول العربية استقلالها في فترة الخمسينيات مثل: تونس، العراق و السودان، و تبعتها الكويت في عام 1961م و الإمارات في عام 1971م و كانت تلك الدول حديثة الاستقلال متحمسة لتطبيق برامج مختلفة اقتصادية و اجتماعية في محاولة

منهـا للحـاق بركـب الحضـارة و لـم يـتم ذلـك بعيـدا عـن التعـاون و العلاقـات و النمـاذج التّـي شكلتها الدول التّـي استعمرتها في وقت سابق.

ثانيـــا: انقســام العــالم فــي أعقــاب الحــرب العالميــة الثانيــة إلــى معســكرين، المعســكر الاشـتراكي بقيـادة الاتحـاد السـوفيتي و العـالم الرأسـمالي بقيـادة الولايـات المتحـدة، الأمـر الـذي ترافـق بظهـور مفهـوم الحـرب البـاردة كتعبيـر و مصـطلح اسـتخدم لوصـف حالـة الصــراع و التــوتر و التنــافس بــين الولايــات المتحــدة و الاتحــاد الســوفيتي فــي الفتــرة الممتـدة مـا بـين الحـرب العالميـة الثانيـة، و خصوصـا فـي فتـرة السـتينيات إلـى نهايـة الثمانينيـات مـن القـرن العشـرين كتعبيـر عـن حالـة تـوازن اقتصـادي عسـكري أيـديولوجي بين هذين المعسكرين.

ثالثـا:ظهـور منظمـات و مؤسسـات دوليـة مثـل الأمـم المتحـدة التّـي تأسسـت فـي عـام 1945م علـى أنقـاض عصـبة الأمـم، حيـث أصـبحت العضـوية فـي هيئـة الأمـم مفتوحـة لتصـبح الـدول جزء مـن الجمعيـة العموميـة إلاّ أنّـها بقيـت محكومـة بحـق الـنقض الفيتـو للــدول الخمــس دائمــة العضــوية فــي رفــض أي قــرار، و قــد اتخــذت الأمــم المتحــدة ضـمن هـذا الواقـع تـدبير بـرامج تنمويـة علـى مسـتو ى العـالم و مـن هياكلهـا المجلـس الاقتصادي الاجتماعي (قرم جورج، 1985، الصفحات 149-151)

إذن مفهـوم التنميـة لـيس وليـد فكـرة التطوريـة الغربيـة فحسـب و لـيس تعبيـرا واضـحا عـن العلاقــات بــين دول العــالم الفقيــرة بالــدول الصــناعية أو كونــه آليــة لاســتمرار ســيطرة الـدول الغنيـة فحسـب بـل هـو أيضـا وليـد مرحلـة اسـتقلال الـدول المسـتعمرة و انتشـار حركـات التحـرر و ظهـور الحـرب البـاردة علـى أثـر انقسـام العـالم إلـى معسـكرين بمـا يحملـه هـذا المفهـوم و النظريـات فـي طياتهـا مـن رغبـة فـي اسـتمرار الهيمنـة و الإلحـاق بأشـكال تتناسـب مـع هـذه المرحلـة التاريخيـةو بشـكل عـام فـإنّ الفكـر المعاصـر فـي تعريفة للتنمية ينقسم إلى تيارين:

* **التيـار الأول:** يمثـل الفكـر الاقتصـادي فـي الغـرب و يسـتمد مفاهيمـه مـن تجربـة الغـرب و غاياتـه و هـوفـي الغالـب لا يفـرق بـين النمـو و التنميـة و يؤكـد علـى أن التنميـة هـي العمليـة الهادفـة إلـى خلـق طاقـة تـؤدي إلـى تزايـد دائـم فـي متوسـط الـدخل الحقيقـي للفـرد و قـد بـذلت جهـود كبيـرة لتحويـل هـذا المنطلـق مـن التفكيـر إلـى أوليـة غيـر قابلـة للنقـاش و تتبنـى هـذه المقاربـة العديـد مـن المؤسسـات العلميـة و البحثيـة و التنموية و التمويلية.

* **التيـار الثـاني:** و يمثلـه دارسـو العـالم الثالـث و المهتمـون بقضـية التنميـة فيـه و يؤكـدون علـى أنّ التنميـة هـي الميـة الهادفـة إلـى إحـداث تحـولات هيكليـة اقتصـادية و اجتماعيـة يتحقـق بموجبهـا للأغلبيـة السـاحقة مـن أفـراد المجتمـع مسـتوى مـن الحيـاة الكريمـة و نقـل بمقتضـاها ظـاهرة عـدم المسـاواة و تـتقلص مشـكلات البطالـة و ترتفـع و تـزداد صـور المسـاهمة و المشـاركة فـي توجيـه مسـار الـوطن ومسـتقبله و اسـتقراره (صايغ يوسف، 1992، صفحة 07).

خاتمة:

يجمـ ـع عللجتمـاع التنميـة جملـة مـن المعـارف والنظريـ ـات والتجـارب البحثيـ ـة والأدوات المفهوميـ ـة والمنهجيالاسقـتنتاجات التحليليـ ـة التـي تتعلّـق بمسـار التغيـ ـر الاجتمـاعي الذ ـاتجـة عـن تحـويرات مبرمجـة ومنظمـة وواعيـة ومدروسـة فـي أنمـاط الإنتـاج داخـل المجتمعـات. علـى أنهـامسـارات تنمويـ ـة " تمـس حاضـر و مسـتقبل البشـر فـي جميـع أنحـاء العـالم ذلـك لان المفهـوم و تطبيقاتـه و تبعـات تجسـيداته علـى الأرض تخـالف من مفكر إلى آخر و من تجربة على أخرى و من مدرسة و اتجاه فكري إلى آخر.

Scanné avec CamScanner

المحاضرة الخامسة: نظرية التحديث(الاتجاه المحافظ)

وهو ما يصطلح عليه أيضا بنظرية التحديث، حيث شكل هذا الاتجاه إطارا نظريا يحاول تنظيم الكم الهائل من البيانات والتي تم تجميعها بواسطة الملاحظات المقارنة عن التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي، أين برز هذا الاتجاه بشكل واضح في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث أثار هذا الاتجاه مسألة الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالتطور الاجتماعي ودراسة العمليات التنموية التي أثيرت في البداية من طرف "سبنسر Spencer"، "تايلور Tylor"، "مورغان Morgan" و"دوركايم Durkheim" (اسماعيل قيرة، على غربي، 2001، صفحة 01).

فمفهوم التحديث أشار عند هؤلاء إلى ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي والانتقال إلى أنماط التنظيم الاجتماعي الذي يميز الاقتصاديات المتطورة، ولقد استند هذا التصور إلى فكرة مفادها أنه يمكن وصف المظاهر العامة لكل المجتمعات التقليدية والمتقدمة. الأمر الذي جعل التنمية في نظر هؤلاء عبارة عن عملية انتقال من نمط إلى آخر.

تقوم نظرية التحديث على اعتبار الحداثة عملية تحول كوني تشمل جميع المجتمعات في العالم، تتم نتيجة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي من أوربا الغربية إلى جميع البلدان أخرى مما يحقق لهذه البلدان زيادة في النمو الرأسمالي، و زيادة في القدرات الإنتاجية، و تحسنا في مستوى المعيشة للسكان، و إذا ما تبنى هؤلاء السكان نظام القيم الليبرالي المصاحب للرأسمالية فإنهم يشهدون عملية تحول ديمقراطي أيضا تزيد من مشاركتهم في شؤون المجتمع، و بخاصة السياسية منها. صنفت هذه النظرية المجتمعات البشرية إلى صنفين عريضين: المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التي سميت فيها بعد بالمجتمعات النامية، و تشمل المجتمعات المتقدمة الرأسماليات الحديثة و بخاصة الأوروبية منها، و هي تتصف بسيادة الإنتاج الرأسمالي فيها، و تمتعها بفائض إنتاجي يضمن مستوى معيشي متقدم للسكان، كما تسود فيها الديمقراطية الليبرالية التي تضمن المساواة والعدالة و الكرامة للجميع . أما المجتمعات النامية فتشمل بلدان آسيا و أفريقيا عدا اليابان

و كوريا الجنوبية، سنغافورة وبعض دول أمريكا اللاتينية، و هي تتصف جميعها بسيادة نمط إنتاجي تقليدي مختلط فيها، فيه عناصر رأسمالية غير فعالة، و تتميز هذه المجتمعات بالتالي بضعف الإنتاجية، و عدم وجود فائض إنتاجي يضمن للسكان مستوى معيشي متقدم كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة، و على المستوى السياسي تعاني هذه المجتمعات من الاستبداد و الطغيان، و عدم تمتع السكان بالمساواة و العدالة والكرامة الإنسانية، كما يمكن التوقف عند أهم الاتجاهات الأخرى لنظرية التحديث، و هي عبارة عن محاولات حاول أصحابها وضع الطرق و السبل الأنجع للخروج من دائرة التخلف و الانتقال إلى التنمية المرغوب فيها، و المتطلع إلى تحقيقها، أهمها:

أ/ اتجاه النماذج و المؤشرات المثالية:

يتخذ هذا الاتجاه شكلين الأول كمي والثاني كيفي، ويتأسس على:

أولا: تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات "نماذج " مثالية.

ثانيا: تحديد ما يعد أو يعتقد أنه الخصائص العامة للمجتمعات المتخلفة، وعملية التنمية (أو التغير الاجتماعي - الاقتصادي) المراد إحداثها أو التي تحدث بالفعل وأخيرا صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم (محمد احمد الزغبي، دت، صفحة 781). و لقد لخص KINDEL BERGERالإجراءات التي يتبعها هذا الاتجاه يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التقدم، بحيث تتبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها نخطط المشروعات (السيد الحسيني، 1992، صفحة 88)، والتنمية من هذا المنطلق هي عملية تحول من نموذج إلى آخر.

فقد أشار **هوسيليتز**- كأبرز ممثلي هذا الاتجاه -أن الدول المتقدمة تشهد متغيرات النماذج التالية :العمومية، والأداء والتخصص، في حين تشهد الدول المتخلفة المتغيرات المقابلة وهي :الخصوصية والنوعية والانتشار.

معتقدا أن من مقدور الدول المتخلفة أن تحقق تنميتها عن طريق التخلي عن متغيرات النموذج السائد فيها وتبني متغيرات النموذج السائدة في الدول المتقدمة (السيد الحسيني، 1992، صفحة 88) والواقع أن نظرية **هوسيليتز** باعتبارها الامتداد الطبيعي للتقليد السوسيولوجي الذي يميل إلى تصنيف المجتمعات إلى ثنائية تعكس ازدواجية التحديث و التقليد؛ والتي تفصح عن جوانب قصور واضحة، يتضح ذلك أكثر في تحديدها للعناصر المعبرة عن الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء فالعمومية مثلا: ليست سائدة تماما في الدول المتقدمة، كما أن ما يعد عمومية في سياق معين، قد يعد خصوصية في سياق آخر.

و أن " خاصية **العزو** تسود لدى جماهير الفقراء في الولايات المتحدة حصل عليها شاغل الوظيفة تستند في معظم الأحيان إلى خاصية العزو أي أنها ترتبط ارتباطا وثيقا ببعض العوامل مثل العمر والارتباط كالولايات المتحدة الأمريكية تتشابك فيما بينها تشابكا معقدا بحيث ترتبط الأدوار العليا(الاقتصادية والسياسية والثقافية) ارتباطا وثيقا..

"أما **جورج بلاندي** فقد ركز في دراساته حول التنمية والتخلف على استعمال مؤشرات كمية، للتعبير ولقياس التخلف، تبلغ أحد عشرة مؤشرا وهي:ارتفاع نسبة الوفيات و بالخصوص وفيات الأطفال- ارتفاع نسبة الحضرية- انعدام الوقاية الصحية- ارتفاع نسبة ألامية - سوء التغذية - استهلاك ضعيف للطاقة- ارتفاع نسبة المزارعين - تدني المكانة الاجتماعية للمرأة - تشغيل الأطفال- حجم الطبقة المتوسطة - حجم المجتمع (عبد السلام فراعي، صفحة 28)، بالإضافة إلى متوسط الدخل الفردي و درجة التصنيع و طبيعة الحراك الاجتماعي. وعليه فإن

قسم علم الاجتماع والفلسفة
العلوم الاجتماعية والإنسانية

Scanné avec CamScanner

ما يمكن تسجيله على هذا الاتجاه، وما أكدته معظم الكتابات بصدده، هو أنه يعاني من افتقاره النظرة الكلية التاريخية الشاملة .واختزاله لعملية التنمية في اكتساب الدول المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة .متغافلا بذلك الخصائص البنيوية للدول التي تفعل التنمية والتخلف في علاقتها بتاريخ البلدان المختلفة الذي ارتبط بالاستعمار الأوربي ابتداءا من مطلع القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن العشرين. بالإضافة إلى متوسط الدخل الفردي و درجة التصنيع و طبيعة الحراك الاجتماعي...وعليه فإن ما يمكن تسجيله على هذا الاتجاه، وما أكدته معظم الكتابات بصدده، هو أنه يعاني من افتقاره النظرة الكليةالتاريخية الشاملة . واختزاله لعملية التنمية في اكتساب الدول المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة . متغافلا بذلك الخصائص البنيوية للدول التي تفعل التنمية والتخلف في علاقتها بتاريخ البلدان المختلفة الذي ارتبط بالاستعمار الأوربي ابتداءا من مطلع القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن العشرين.

ب/ الاتجاه التطوري المحدث:

يمثل هذا الاتجاه الامتداد الموضوعي للنظرية التطورية في علم الاجتماع، التي أرسى أسسها الرواد الأوائل ؛ أمثال دوركهايم و سبنسر و تونيز ..وقد أخذ الاتجاه التطوري المحدث عن هؤلاء فكرة الثنائيات .واعتمادها كمحكات للتفريق بين التقدم والتخلف، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد عمل **تالكوت بارسونز TALCOT PARSONS** على تطوير فكرة الثنائيات إلى عدد كبير من المتغيرات لتحليل التقدم و التخلف، أطلق عليها اسم متغيرات النمط .و التي يعتبرها لب الإسهام النظري الذي قدمه لعلم الاجتماع (نيقولا تيماشيف، 1982، صفحة 167)، وهي كالتالي:

1 - الوجدانية في مقابل الحياد.

2- المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجمعية.

3- العمومية في مقابل الخصوصية.

4 -الأداء في مقابل النوعية.

5- التخصص في مقابل الانتشار.

و تمثل المتغيرات النمطية على حد **هوسيليتز** منهجا للتعرف على الملامح الاجتماعية للنمو الاقتصادي إلى درجة التقدم في أي مجتمع من المجتمعات .فكلما كان المجتمع متقدما مالت فيه الأدوار نحو العمومية و التخصص والمصلحة الجمعية. و كلما كان متخلفا اتسمت فيه الأدوار بتغليب المصلحة الذاتية، والانتشار والخصوصية والنوعية (نيقولا تيماشيف، 1982، صفحة 155) ينهض هذا الاتجاه على محاولة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية والاستفادة منها في دراسة البلدان النامية على الخصوص، حيث تصنف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية، و تؤكد في نفس الوقت علىأنّ المجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية و إنما نحو الاستهلاك الواسع وضمن نفس الاتجاه يبرز اسم الاقتصادي الأمريكي **روستو** وقد ذهب إلى أن المجتمعات تمر أو يجب أن تمر بمراحل خمس أساسية كما يلي:

1-**المجتمع التقليدي**: هو الذي تتطور بنيته ضمن وظائف إنتاج محدودة، ترتكز على ما قبل العلوم التطبيقية التكنولوجيا، و غلبة الطابع الزراعي، المرتبط بالنظام الإقطاعي وانتشار التقاليد الجامدة كالقدرة التي تحول دون تحقيق الحراك الاجتماعي (السيد الحسيني، 1992، صفحة 67)

و يري **روستو** " تاريخ الإنسانية كله، وحتى ظهور الرأسمالية كان خالي من التطور الحقيقي، /وعبارة عن مستنقع راكد، يدعى بالمجتمع التقليدي (بويوف، 1974، صفحة 75)

2-التهيؤ للإقلاع: وهي المرحلة التي تطورت فيها الشروط المسبقة للإقلاع، لأن الأمر يحتاج إلى وقت ليتحول مجتمع تقليدي تحولا كاملا بالطرق الضرورية لكي

يتمكن من إن يستفيق بداية القرن 18 ، إذ أن المعارف العميقة للعلم الحديث تترجم وظائف إنتاج جديدة في كل من الزراعة والصناعة، حيث أعطيت نشاطا فعالا بواسطة توسع لاحق لأسواق العالم ومنافسة عالمية لها .أما شروط الإقلاع فتتمثل في حدوث تغيير في اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب، و تحول رؤوس الأموال إلى الاستثمارات في النشاطات الاقتصادية ذات الطابع العام، ونحو معايير يتم بمقتضاها الأفراد من أعمال ومنجزات والتخلي عن تقييمهم اعتمادا على انتماءاتهم وطبقاتهم.

3-مرحلة الإقلاع :إنها المرحلة التي يتم فيها القضاء على القوى والعقبات التي تقف في طريق سياسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كما يتم التوسع في صناعات جديدة (السيد الحسيني، 1992، الصفحات 69-69)

4-مرحلة النضج:(الاتجاه نحو النضج)يعرفها **روستو** على أنها "المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية، التي دفعته إلى الإنطلاق". بحيث أن النضج يستطيع إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة (السيد الحسيني، 1992، صفحة 69)

5-مرحلة الاستهلاك الجماهيري الوفير: وفي هذه المرحلة تنتقل القيادة إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات و إنتاج السلع المعمرة مثل: السيارات و الثلاجات..الخ .ولقد شهدت المجتمعات التي وصلت إلى هذه المرحلة، ارتفاع بتوفير اعتمادات طائلة للرفاهية. يقول **روستو**:" إن الولايات المتحدة الأمريكية أول من دخل هذه المرحلة .تلتها بلدان أوربا الغربية، فاليابان، أما الاتحاد السوفييتي فيقف على عتبة هذه المرحلة، مؤكدا أن وصول الإتحاد السوفيتي مرحلة الاستهلاك الجماهيري سيؤدي إلى انحلال و سقوط الاشتراكية" (بويوف، 1974، صفحة 77)

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

يتضح مما سبق إذن، أن نظرية **روستو** تتخللها العديد من نقاط الضعف، إذ كان يسعى من خلالها إلى إبراز أن نظريته هذه مشابهة لنظرية ماركس، وتمتاز عنها بكونها أكثر واقعية وشمولية، فالنظرة المدققة والمتأنية توحي على الفور أنه لم يكن يقصد فقط تقديم نظرية بديلة، بل أنه كان يسعى إلى تشويه النظرية الماركسية . وذلك ما ذهب به، إلى حدود القول بأن: "الصراع الطبقي لم يعد القوة المحركة للتاريخ الإنساني".

و قد وصف السيد الحسيني نظريته هذه" بالمضللة على المستوى الإيديولوجي" كما انه من الخطأ النظر إلى المجتمعات المتقدمة على أنها كانت متخلفة يوما ما. إذ أن مفهومي التقدم و التخلف، لم يظهرا إلا بعد الثورة الصناعية. ضف إلى ذلك تجاهلها و فهمها الخاطئ -أي نظرية روستو -لتاريخ الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء .فالدول المتخلفة حسب اندر كوندر فرانك؛ " لها تاريخ لا يقل في عراقته و قدمه عن تاريخ الدول المتقدمة، كما أن الدول المتخلفة لا تعيش الآن الحياة التي كانت تعيشها في قرون مضت" (السيد الحسيني، 1992، الصفحات 70-72)

المحاضرة السادسة: الاتجاه الانتشاري

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه "ويلبرت مور W.Moore"، "دانيال ليرنر D.Lerner" و"كارل دوتيش K.Deutsch"، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية شكل من أشكال التغير الاجتماعي، تتم بواسطة الانتشار الثقافي أو الحضاري من نقطة مركزية، وهذه النقطة المرجعية الاشعاعية في نظرهم في القرن العشرين هي الغرب، وبالتالي فإن هذا النوع من التغير الاجتماعي يتم بالقدر الذي ينقل فيه الغرب إلى المجتمعات المتخلفة مقومات التقدم، وهي المعرفة العلمية والتقنية ورأس المال والمهارات والقيم الغربية.

ويتم كذلك بالقدر الذي تكون فيه هذه المجتمعات المتخلفة مستعدة لتقبل واستيعاب وتقمص هذه المقومات المادية وغير المادية للتقدم.

وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار هذه تتحول المجتمعات المتخلفة تدريجيا إلى مجتمعات ذات هياكل ومؤسسات وعلاقات مماثلة لما هو سائد في مجتمعات غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وستحل القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية، وسيحل اقتصاد السوق والنقود والصناعة محل اقتصاد الكفاف والزراعة المتخلفة، وستحل التكنولوجيا العلمية محل التكنولوجيا البدائية (سعد الدين ابراهيم، دت، الصفحات 29-30) 1

غير أن أهم ما يميز هذا الاتجاه عن غيره من الاتجاهات في دراسة التنمية والتخلف هو إبرازه للمعوقات التي تحول دون تمثل التجديدات وترتبط هذه المعوقات بالبناء الاجتماعي-السياسي وبالقيم السائدة في البلدان المتخلفة. بمعنى يتأسس هذا الاتجاه على اختزال عملية التنمية في انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول التي تعاني التخلف و الفقر. مما يعني ضرورة أن تشهد هذه الأخيرة عملية تثقيف أو مثاقفة إذا أرادت الخروج من تخلفها و بلوغ التنمية.

أما عملية المثاقفة هذه، فإنها تمر حسب هذا الاتجاه من مرحلتين:

أولا: نقل العناصر الثقافية للدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة.

ثانيا: تشمل العواصم الإقليمية إلى أن تنتشر في نهاية المطاف داخل كل جهات هده الدول.

و يعتقد أصحاب هدا الاتجاه،بأن الانتشار والمثاقفة يمثلان جوهر العمل التنموي. ولاشك أن التخلف يظل قائما في حالة وجود مقاومة تحول دون تحقيق الانتشار الثقافي. و الفائدة التي يمتاز بها هذا الاتجاه هو الإسراع بعملية التنمية. لأن التنمية عندهم تتمثل في نقل رؤوس الأموال و التكنولوجيا، و القيم، والنظم من دول العالم الغربي إلى دول العالم الثالث .و أنه إذا ما أرادت الدول المتخلفة أن تحقق تنميتها – كما يقول فيهم " I.R.SIWAI –فما عليها إلا أن تخلق صورا آسيوية أو افريقية أو أمريكية لاتينية، من الحضارة الغربية (مهى سهيل المقدم، 1998، صفحة 68)

ومن اللافت للنظر أن أصحاب هذا الاتجاه يعتقدون أن القيم التقليدية السائدة في البلدان المتخلفة تمثل مصدرا للفساد، لذلك وجب التخلي عنها، ولقد شجع ذلك أنصار اتجاه الانتشار الثقافي–الحضاري على مطالبة البلاد المتخلفة في مقابل ذلك بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة.

ورغم ما قدمه أصحاب هذا الاتجاه من إسهام بارز حول الموضوع إلا أنهم قد تعرضوا لانتقادات شديدة تتلخص فيما يلي:

- ليس الانتشار عملية اقتصاديةسياسية حيادية، وإنما ينطوي على علاقة سيطرة واستغلال من ناحية، وحجب النوايا السياسية والأيديولوجية للمساعدات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- إغفال طبيعة البناء الاجتماعي الذي فرضه الاستعمار على البلدان المتخلفة.
- تنطوي الدعوة إلى تطبيق الليبرالية على مغالطة وتزييف على اعتبار أنه لا يمكن تكرار نفس تجربة البلدان المتقدمة في مجتمعات لها خصوصيتها التاريخية.

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

- تفتقد ثنائية التقليد-التحديث - الصدق الإمبريقي بشكل واضح.

والواضح أن الفحص الدقيق لأفكار هذا الاتجاه، يقتضي منا التأكيد على أن معالجة هؤلاء لقضية التنمية بالبلدان المتخلفة تنطوي على تضليل بالغ. إذ أنهم يغفلون تاريخ الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء. فالواقع أن للاستعمار دور كبير وخطير جدا في كبح نشاط المنظمين الوطنيين، إضافة إلى تركيز تحليلات هؤلاء على أن القيم" التقليدية " السائدة في دول العالم الثالث تمثل مصدرا للفساد دون الإشارة إلى الدور الذي لعبه الاستعمار في نشر الفساد داخل هده البلدان (السيد الحسيني، 1992، الصفحات 81-84).

المحاضرة السابعة: الاتجاه السيكولوجي

مقدمة:

يحاول أن يفسر المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي وذلك بالتركيز على الذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الجمعي، وبمعنى أخر كيف يفسر الفرد الجماعة في ضوء هذا التصور فإن الجماعات ليست موجودة فيزيقيا، لذلك لجأ الكثير من علماء الاجتماع إلي تفسير المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي وذلك بالتركيز على الذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي، ويرمي الاتجاه السيكولوجي في مجال التنمية إلي اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص ويعتبر ماكس فيبر من أنصار هذا الاتجاه، فقد عر ّ ف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد. ويلجأ الاتجاه السيكولوجي في مجال التنمية الحضرية إلى اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص ويعتبر ماكس فيبر من أنصار أعلى درجات الفردية.

- الاتجاه السيكولوجي:

يعنى أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد، والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وهكذا نجد" ماكليلاند « Mc Glelland » يعلن بوضوح أن :" القيم والدوافع أو القوى السيكولوجية– عامة -هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية". والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون تأكيدا واضحا

الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، وهم ينطلقون في ذلك من مؤلف" ماكس فيبر « Weber » عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية.

ولقمر ّ ف" ماكليلاند " الحاجة إلى الإنجاز بأنها:" الدافع إلى صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية، فالأمم التي لديها درجة أعلى في مقياس الحاجة إلى الإنجاز تتطور وتنمو بشكل أسرع، والنتيجة التي يمكن استخلاصها من ذلك هي أن رفع مستوى الحاجة إلى الإنجاز مطلب أساسي لتحقيق التنمية". لهذا وصف" ماكليلاند "سكان الدول المتخلفة "بالكسل" مفترضا وجود علاقة موجبة بين البروتستنتية والحاجة إلى الانجاز، ذلك أن قيم الاعتماد على الذات التي هي من أبرز خصائص البروتستنتية، تؤدي إلى تدريب مستقل يقوم به الآباء بالنسبة للأبناء، وهذا يزيد بالتالي من الحاجة إلى الإنجاز لدى الأطفال، مما يؤدي بعد ذلك إلى حدوث تنمية اقتصادية.

ومن الملاحظ أن" **ماكليلاند** "قد اهتم كما اهتم" هيجن "بدراسة مشكلة سوسيولوجية معقدة هي التجديد في المجتمع، وهي مشكلة طالما لفتت أنظار علماء الاجتماع المحدثين، ويمكننا أن نحدد ثلاث فئات من المجددين حظيت باهتمام عدد كبير من علماء الاجتماع، هم :المنظمون والمحدثون والمبتكرون، ولقد درس" ماكليلاند وهيجن " فئة المنظمين، وذهب إلى أن المنظم يمثل نموذجا معينا من الشخصية يتصف بالحاجة الشديدة إلى الانجاز والإحساس بالتفوق على بقية أفراد المجتمع، ثم ذهب بعد ذلك إلى مصدر الحاجة العالية إلى أن الإنجاز يكمن في الجماعات الساعية إلى التجديد، ذلك لأن هذه الجماعات تؤمن بأنها تمتلك مفتاح خلاصها وخلاص الجنس البشري بأسره" (مهى سهيل المقدم، 1998، صفحة 69)

لقد مثل أصحاب هذا الاتجاه امتدادا للاتجاه البنائي الوظيفي، حيث ركزوا على قضية جوهرية وهي أن التنمية عملية مرهونة بتغير أفراد المجتمع قيميا وحوافزا

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

وسلوكا، فالمجتمعات التي حققت تنمية في الماضي أو تحققها في الحاضر، كانت متميزة بضمها لعدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح، والرغبة العارمة في الإنجاز، والقدرة على التقمص، والتصور لأدوار وا إمكانيات مستقبلية، وهؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على عاتقهم عبء نقل مجتمعهم من الإطار التقليدي المحدود المتخلف إلى الإطار الحديث المتقدم ذات دفع تنموي دائم.

وهؤلاء الأفراد قد لا يدركون أنهم يقومون بمهمة مجتمعية تاريخية وهم يسعون لإشباع طموحهم أو حاجتهم للإنجاز، إلا أن المهمة تؤدي على أي حال من الأحوال.

فإذا كان المجتمع لا يضم هذا النوع من الأفراد بأعداد كافية، فعليه أن يزيد من أعدادهم، بوسائل متعددة من أهمها تنشئة الأطفال على ما يمجد صفات البطولات الفردية الطموحة.

ومن أهم منظري هذا الاتجاه "ماكليلاند D.Marclelilandد"، و"هيجن E.Hagen"، و"دانيال ليرنر D.Lerner" أين نلاحظ أن هذا الاتجاه قريب من المنظور النفساني للتخلف أو اتجاه تغيير الأفراد نفسانيا والذي يرى أصحابه أن الإنسان المتخلف لم يعط نفسه الاهتمام الذي وجه إلى البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (محمد عبد المولى، 1990، الصفحات 83-84).

حيث يرون أن المنطلقات التقنية والاقتصادية والاجتماعية أكدت على نوعية وتركيب البنى المتخلفة، لكنها جميعا أهملت البنى الفوقية (النفسية، العقلية، القيم الموجهة للوجود)، والتي لابد أن تنتج عن البنى التحتية وترافقها، إلى أن يخلصوا إلى نتيجة مفادها أن التخلف بالمنظور النفسي العريض يتجاوز إلى حد بعيد مسألة التكنولوجيا والإنتاج، ليتمحور حول قيمة الحياة الإنسانية والكرامة البشرية.

وعموما يمكن تلخيص بيان التخلف عند هؤلاء فيما يلي:

• الشخصية في البلدان المتخلفة غير خلاقة وتسلطية.

• متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره وهذا ما تفتقره البلدان المتخلفة.

• للوعي دور في تحريك الجماهير للمشاركة الإيجابية في عملية التغير وهو مفقود إلى حد بعيد في البلدان المتخلفة.

وعليه فالتنمية لن تحدث إلا بإحداث نقلة نوعية في النقاط الثلاث التي سبق ذكرها.

ورغم هذا الإسهام لهذا الاتجاه إلا أنه قد تعرض كغيره من الاتجاهات الأخرى لانتقادات أبرزها:

• الإطار التصوري للاتجاه السيكولوجي يفتقد للبعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرها في ضوء مفاهيم سيكولوجية محضى.

• الافتقاد للفهم الشمولي لعملية التنمية والتحيز العنصري للثقافة والمجتمع الغربي.

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

المحاضرة الثامنة: الاتجاه الماركسي

تمهيد:

شهد القرن الثامن عشر والتاسع عشر مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالثورة الفرنسية (1789- 1799)وا إعلان الاستقلال الأمريكي(1783) وأحداث الثورة الصناعية في بريطانيا تقريبا بداية من 1760وما تبعها من هجرة العمالة من الريف إلى الحضر واستغلال الطبقة الرأسمالية لهم. كل تلك التطورات كانت بمثابة أرض خصبة لظهور الفكر الاشتراكي في الاقتصاد (عبد الرجمن أحمد يسرى، 2003، صفحة 123).

- كارل ماركس Karl Marx (1818- 1883)

في كتابه الشهير(Das Kapital (Marx, 1867 ، اتفق ماركس مع معظم الكلاسيك بأن السبب الأساسي للأزمة – الذي يعيق عملية التنمية – هو انخفاض الأرباح، لكنه اختلف معهم وانتقدهم بشدة في توضيح أسباب هذا الانخفاض، فبينما أوضح الكلاسيك أن ذلك يعزى إلى انخفاض معدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية، فضلا عن سريان قانون تناقص الغلة في الزراعة، رأى ماركس أن الأسباب الكلاسيكية السابقة ما هي إلا أسبابا ظاهرية، وأن المشكلة الحقيقية تكمن في النظام الرأسمالي نفسه، الذي يقوم على مجموعة من التناقضات – بين العمال والرأسماليين – تؤدى إلى حدوث تقلبات اقتصادية حتى تصل في النهاية إلى انهيار النظام (محمد علي الليثي، 2005، صفحة 145).

إن نقطة الانطلاق الأساسية في دراسات الماركسيين المحدثين هي ضرورة الدراسة في ضوء إطار نظري عالمي وهو إطار يقوم على وجود اقتصاد دولي متحد موضوعيا وذي طابع جماعي .والواقع أن النظرية الماركسية قد ظلت عالمية في طابعها، ولكن فقط إلى المدى الذي تتصور فيه الطبقة العاملة الصناعية أنها هي الطبقة الأساسية التي يؤدي تحريرها إلى تحرير الإنسان بوصفه نوعا. هذا ويذهب

الماركسيون المحدثون إلىأن ّ (التناقض الأساسي) القائم، هو ذلك الذي ينشأ بين الامبريالية من ناحية وشعوب العالم الثالث من ناحية أخرى، وتكاد تمثل قضية الامبريالية(الاستعمار الجديد)الاهتمام الأساسي للماركسيين المحدثين المعنيين بدراسة التخلف. فالبلاد النامية تزود البلاد الصناعية بالمواد الخام الهامة، كما تزود شركائها ومؤسساتها بأرباح هائلة ومجالات واسعة للاستثمار، وكنتيجة لذلك نجد الدول الرأسمالية الغربية تعارض تصنيع الدول النامية، ولكي تضمن الدول المتقدمة، استمرار تخلف الدول المتخلفة، فإنها تضطر إلى تبني استراتيجيات عديدة ومتنوعة تحقق ذلك، ولقد رفض" باران « Baran » "النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويستند" باران " في ذلك إلى سببين :

الأول: أن الزيادة الضئيلة في الدخل القومي سرعان ما تختفي بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان.

الثاني: تبديد الذين يشغلون أوضاع القوة في الدول النامية للمصادر المختلفة، واستئثارهم بامتيازات خاصة مرتبط بالاستثمارات الأجنبية، وفضلا عما سبق يذهب "باران" إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد تتبنى إستراتيجية أخرى لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة، تقوم على تأييد ودعم الجماعات المحافظة في الدول الأخيرة بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية من أجل استمرار التوتر والصراعات الداخلية (مهى سهيل المقدم، 1998، صفحة 82).

واستنادا إلى أفكاره حول البناء الفوقي والتحتي وقوانين التطور والدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج، فقد حدد "ماركس" خمس مراحل تطورية تنمو وفقا لها المجتمعات البشرية:

- مرحلة الإنتاج البدائي.
- مرحلة العبودية.

- مرحلة الإقطاع.
- مرحلة الرأسمالية.
- مرحلة الاشتراكية.

حيث اعتقد "ماركس" أن التنمية عملية ثورية أي أنها تتضمن تحولات وتغيرات شاملة في البناءات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وغيرها، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، ومع ذلك فقد أعطى "ماركس" اهتماما كبيرا للدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في عملية التنمية.

وعليه فالنظرية الماركسية تعالج قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية والمراحل الطبقية والتاريخية (بيتر وورسلي، دت، صفحة 49)، حيث وانطلاقا من القوى المادية والتاريخية يحدث التغير الاجتماعي (التنمية) نتيجة للصراع الطبقي.

وعقب تعرض الاتجاه الماركسي الكلاسيكي لانتقادات عدة ظهرت محاولات حديثة في نفس السياق عملت على الاستعانة بمفاهيم "ماركس" وأطره النظرية، هذه المحاولات تنظر إلى التنمية على أنها تحسين حقيقي في المستوى العام للحياة، واهتمت بالتناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم المتخلف، ودعت إلى ضرورة النظر إلى العالم باعتباره وحدة متكاملة رغم الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه، "باران P.BARAN"، "بتلهايم C.BETTELHEIM"، و"فرنك FRANK".

فالأول ينظر إلى التنمية على أنها عملية ثورية وليست تطورية والثاني يعتقد أن التخطيط الشامل هو الطريق الوحيد إلى التنمية الاقتصادية السريعة، والأخير ينظر

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

إلـى التخلـف باعتبـاره نتاجـا للعلاقـات الاقتصـادية التاريخيـة بـين الـدول المتقدمـة والمتخلفة، وعليه ظهرت ثلاث نظريات تمل الماركسية المحدثة كما يلي:

أ-نظرية الإمبريالية:

لصـاحبها "لينـين" الـذي حـاول صـياغة نظريـة شـاملة تشـرح أسـباب بـروز الرأسـمالية الاحتكاريـة وتصـف القـوانين التـي تـتحكم فيهـا، كمـا اهـتم بتوضـيح التنـافس الرأسـمالي وقيـام الاحتكـارات العالميـة وتحـول المنافسـة إلـى العالميـة بمـا يتسـبب فـي الحـروب الإمبرياليـة، فضـلا عـن تناولـه للأبعـاد الدوليـة للرأسـمالية وربطـه بـين التوسـع الرأسـمالي ودول العالم المتخلف (عبد الخالق عبد الله، 1986، الصفحات 35-36).

ب-نظرية نمط الإنتاج:

وهـي نظريـة تشـكل امتـدادا للماركسـية الكلاسـيكية وامتـدادا لـه، وذلـك بانطلاقهـا مـن المفـاهيم والقضـايا التـي طرحهـا "مـاركس"، غيـر أن الشـيء الجديـد فيهـا هـو إدخالهـا لأول مـرة لمفهـوم أسـلوب الإنتـاج أو نمـط الإنتـاج كمرتكـز نظـري للتحليـل العلمـي للتشـكيلات الاجتماعيـة فـي البلـدان المتخلفـة، وعمومـا فمحـور اهتمـام النظريـة فـي دراسـة التخلـف هـو محاولتهـا إبـراز خصوصـية كـل حالـة مـن حـالات التخلـف، حيـث تعتقـد أن المسـببات الحقيقيـة لديمومـة التخلـف هـي عوامـل اقتصـادية، اجتماعيـة وسياسـية محليـة أي داخليـة فـي المجتمـع المتخلـف نفسـه، وذلـك بتقـديم تحلـيلات معمقة حول أساليب الإنتاج المتعايشة.

جـ-نظرية التبعية:

إن ممثلـي هـذه النظريـة لـم يركـزوا اهتمـامهم فقـط علـى تحليـل الاحـتلالات الداخليـة فـي بيئـات المجتمعـات المتخلفـة، بـل تعـدوها إلـى توضـيح الآثـار الناجمـة عـن الرأسـمالية الغربيـة. إن أسـاس التبعيـة هـي أنـه لا يمكـن فهـم طبيعـة مختلـف الـنظم الاقتصـادية، السياسـية والاجتماعيـة فـي دول العـالم المتخلـف بمعـزل عـن تـأثيرات العوامـل الخارجيـة

وخاصة تلك الناتجة عن التوسع الرأسمالي في العالم (عبد الخالق عبد الله، 1986، صفحة 58).

ويمكن تلخيص الإسهام الأساسي لنظرية التبعية في كونها ركزت على العوامل الخارجية والتاريخية التي ساهمت في صنع التخلف، وضع شروط إعادة إنتاجية، وفي هذا السياق يؤكد "باران" أن التخلف هو نتيجة اتصال للبنية الاقتصادية للدول المتقدمة مع نظيراتها في الدول المتخلفة، هذا الاتصال يؤدي إلى تحلل هذه الأخيرة، واستنزاف فائضها بواسطة رؤوس الأموال الموظفة في زيادة تنمية البلاد المتقدمة على حساب المتخلفة، وفضلا عن كل هذا ركز أصحاب نظرية التبعية على قضية هامة مؤداها أن التخلف في دول الهوامش أو الأطراف هو نتيجة طبيعية للتوسع والهيمنة الإمبريالية المعاصرة متمثلة خاصة فيما يسمى بالاستعمار الجديد، بمعنى أن حالة التخلف سببها أن الثورة التي تنتج في المحيط تنقل إلى المركز، وليس في فقر هذه البلدان.

وعموما فاهتمامات أصحاب هذه النظر ية دارت كلها حول أسباب التخلف داخلية كانت أو خارجية، ورغم كون هذه النظرية تشكل امتدادا للماركسية، إلا أنها اختلفت عنها في نظرتها للطريقة التي يمكن بواسطتها تحقيق التنمية الحقيقية في المجتمعات المتخلفة، ألا وهي قطع سلسلة التبعية التي تخضع من خلالها هذه المجتمعات المتخلفة، ألا وهي قطع سلسلة لن تقطع إلى من حلقتها الأضعف والتي تتمثل في نظر أصحاب هذه النظرية في تلك الأنظمة السياسية الضعيفة القائمة في المجتمعات المتخلفة والتي تضمن استمرار الاستغلال والهيمنة الرأسمالية من المركز (الغرب) باتجاه الأطراف أو المحيط (العالم المتخلف) (اسماعيل قيرة، على غربي، 2001، صفحة 24).

المحاضرة التاسعة: التنمية المستدامة

تمهيد:

إنّ مفهوم التنمية المستدامة لم ينشأ وليد الصدفة و إنما جراء تراكمية تاريخية وتطورات عملية و تجاذبات بين مختلف العلوم ساهمت في تشكيل هذا المفهوم الشاسع للتنمية المستدامة الذي يحمل أهدافا و أبعادا مختلفة و أدوات متنوعة لتجسيده على أرض الواقع، وكذا مؤشرات عملية لقياس مدى تحققه على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي و المؤسسي، لتشكل هذه العناصر في مجملها مدخلا نظريا لمعرفة هذا المفهوم و تركيبته العلمية و العملية التي سنحاول في هذه المحاضرة التفصيل فيها.

في نهاية هذه المحاضرة يكون الطالب قادرا على معرفة مايلي:

* مختلف التعاريف و الصياغات اللغوية و الاصطلاحية لكل من الاستدامة و التنمية المستدامة بطريقة علمية دقيقة و بمنظور شمولي.
* الجذور الأولى لمفهوم التنمية المستدامة و فكرة الترابط بين التنمية و البيئة.
* مفهوم الاستدامة و مبدأ الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
* أهم خصائص التنمية المستدامة.
* أبعاد و أهداف التنمية المستدامة.

1- ظهور فكرة التنمية المستدامة:

لتأصيل فكرة التنمية المستدامة تاريخيا، يمكننا العودة إلى التقرير الصادر عن نادي روما تحت اسم" حدود النمو"، الإستراتيجية العالمية للصون سنة 1980 ، ومؤتمر ستوكهولم(السويد) عام 1972 حول بيئة الإنسان، والتي تعتبر بمثابة مقدمات لظهور هذه الفكرة، فقد أصدر نادي روما الذي انعقد في عام 1972 تقريره الشهير تحت عنوان" حدود النمو " "*Limits to growth* " شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك بهذه النسب، فإن الموارد الطبيعية ستكون عاجزة عن تلبية احتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة(النطو ع، المراعي، الغابات، مصايد الأسماك)، والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم) سيهدد المستقبل. ويذكر التقرير في البداية" أن عالمنا بني خصيصا من أجل تحقيق خمسة اتجاهات ضمن الاهتمامات العالمية التسريع من عملية التصنيع، تزايد سكاني سريع، اتساع دائرة المجاعة وسوء التغذية، تناقص الموارد المتجددة، تدهور البيئة" (Eduard Pestel, 1972, p. 1)

وفي عام 1973 هزت العالم أزمة نفطية حادة، وهذا ما أدى إلى توجس الدول من خطر نضوب الموارد .أما في عام 1980 فقد صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون" *World Conservation Strategy*" التي أشارت إلى أهمية، تحقيق التوازن بين ما يستهلكه الإنسان من موارد البيئة، وقدرة النظم البيئية على إنتاج المزيد من الموارد.

لكن التأريخ لحقل التنمية المستدامة المعاصرة يبدأ حسب سنجيف خاغرام "*Sanjeev Khagram*" بتقرير لجنة بروندتلاند سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وكانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

حاضرهم، من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على الإنتاج المتواصل لتلبية حاجات الأجيال القادمة.

لقيت فكرة التنمية المستدامة تأييدا كبيرا من قبل منظمة الأمم المتحدة، ما أدى إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في مدينة ريو دي جانيرو (البرزيل) سنة1992 ، برزت فكرة التنمية المستدامة، أو المتواصلة في هذا المؤتمر، كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي. ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة برنامج العمل في القرن الحادي و العشرين : أجندة تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية(الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية)، والتنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية، وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.واستكملت هذه الفكرة تطورها بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في جوهانزبورغ(جنوب أفريقيا) سبتمبر **2002**. (Eduard Pestel, 1972, pp. 294-297) لتراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة.

يمكننا القول- كملاحظة أولية -أن تغير الأسماء من فكرة بيئة الإنسان سنة 1972إلى فكرة البيئة والتنمية سنة 1992، إلى فكرة التنمية المتواصلة سنة 2002 يعبر عن نضج الوعي الدولي بقضايا البيئة والتنمية، واستيعاب العلاقة بينهما، وبين الإنسان و المحيط الحيوي، الذي يعيش فيه، ويمارس فيه نشاطاته، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الاعتقاد سنة 1972 ، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده، وبما حصله من المعارف العلمية، والوسائل التقنية، إلى ثروات، تحويل الموار د إلى ثروات هو جوهر التنمية، فكرة التنمية المتواصلة تتقدم بنا خطوة إلى الأمام؛ إذ تضيف أبعادا اجتماعية وأخلاقية لعلاقة الإنسان بالبيئة، وتضع التنمية على ثلاث ركائز:

Scanné avec CamScanner

1- الكفاءة الاقتصادية.

2- الحفاظ على البيئة، وحماية عناصرها، وقدرتها على العطاء.

3- العدالة الاجتماعية بين الناس جميعا، في حاضرهم ومستقبل أبنائهم. (العالم2003، الصفحات 22-23)

2- التنمية المستدامة: الأصل اللغوي و المعنى العلمي

أ-الأصل اللغوي:

يعود أصل المصطلح" استدامة " *Sustainability*" إلى علم الإيكولوجيا *Ecology*، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية، التي تكون عرضة-نتيجة ديناميكيتها -لتغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها، وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد*Economy*، وعلم الايكولوجيا *Ecology* على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذرEco الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعني العام لمصطلح *Ecology* هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح*Economy* فيعني إدارة مكونات البيت .ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة، أو إقليم، أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية، وبين إدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي، الذي هو المدخل الرئيسي، الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم، ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق، الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) لمعان متعددة منها :التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه، (لسان العرب/مادة(دوم)) وكلها معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي، التنمية تحتاج إلى

التأني في رسم سياساتها، وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها (غنيم و آخرون، 2010)

ب - المفهوم العلمي:

منذ مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 ظهر مفهوم التنمية المستدامة، ممثلا في أجندة عمل القرن الحادي و العشرين، ثم زاد و تدعم مفهوم التنمية المستدامة بشكل أساسي و واضح في قمة التنمية المستدامة في جوهانزبرغ عام2002 (فوزية، غربي، 2010، الصفحات 57-58)

كما عرفت الاستدامة عموما على أنها " قيمة معيارية أساسية في مجال النهج الإنساني لتحقيق الإنصاف، وتشير الاستدامة في حدها الأدنى إلى الحفاظ على حياة الإنسان على الأرض" (شيلي الهام، 2021، صفحة 779)

كما اصطلح على تعريفها أنها ": تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أوتدمير ها جزئيا أو كليا، أيضرورة ترشيد استخدامها "، فهي الطريق لتحقيق النمو الذي يراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية،الاجتماعية و الأخلاقية، ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الإختلالات و الفوارق سواء الداخلية في المجتمع الواحد أو بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال و الجنوب أو بين مختلف الأجيال" (شيلي الهام، 2021، صفحة 780)

أمّا مصطلح التنمية المستدامة يعاني من التزاحم الشديد في التعريفات، فالمشكلة ليست في غياب التعريف بقدر ما هو في تعدد و تنوع التعريفات.

حيث عرّف تقرير بروتلاند التنمية المستدامة بأنّها:" هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها" (عياد محمد سمير، دت، صفحة 156) و هي تحتوي على مفهومين أساسين:

أنّ التنمية المستدامة تنتهج مقاربة جديدة مغايرة للتنمية الاقتصادية التقليدية. فهي تحترم الحدود الايكولوجية التّي من شأنها أن تجعل البيئة قادرة على الاستيعاب و التجديد كما أنّها تحافظ على التنوع البيولوجي.

* انتفاع الأجيال الحالية بحقوقهم و الوفاء بحاجاتهم دون المساس بحقوق و حاجات الأجيال المقبلة و الحفاظ على الأرصدة البيئية بانتهاج الاستغلال العقلاني الرشيد حتى لا تتعرض للنضوب (زيد المال صافية، 2013، صفحة 33). و هناك صنفين من التعاريف:

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة وهذه التعاريف أقرب للشعارات و تفتقد للعمق العلمي و التحليلي و منها:

* التنمية المستدامة في التنمية المتجددة و القابلة للاستمرار.

* التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

* التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية (رواء زكي يونس الطويل، 2010، صفحة 79).

الصنف الثاني: تمثل التعاريف الأكثر شمولا و لاسيما تلك المقدمة من طرف الهيئات و المنظمات الدولية و منها:

– تقرير الموارد العالمية: حصر تقرير الموارد العالمية الذم نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب 20 تعريف للتنمية المستدامة، و تمّ تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية كما يلي:

1– تعريفات ذات طابع اقتصادي: حيث أن التنمية المستدامة للدول المتقدمة يعتبر إجراء التقليص مستديم لاستهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري لأنماط الاستهلاكية كالإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشية (مصطفى يوسف كافي، 2014، صفحة 71).

2- تعريفات ذات طابع اجتماعيوا إنساني: التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني و وقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية كالتعليمية في الأرياف و تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. (رواء زكي يونس الطويل، 2010، صفحة 80)

3- تعريفات متعلقة بالبيئة: تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية.

4- تعريفات متعلقة بالجانب التقني : هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة و التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غاز ي ملوث وضار بطبقة الأوزون (بوشتقير ايمان، رقامي محمد، 2013، صفحة 39).

و لكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات، و التفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة، يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسية و هي:

- التنمية المستدامة عملية تحويل من جيل إلى آخر، و هذا يعني أنّ التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، و ثم فإنّ الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.
- التنمية المستدامة هي عملية تحدثفي مستويات عدّة تتفاوت عالمي، إقليمي، محلي. و معلذلك فإنّ ما يعتبر مستديما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك عل المستوى العالمي.
- التنمية المستدامة تتكون من ثلاث مجالات على الأقل: اقتصادية، بيئية، اجتماعية و ثقافية. و مع أنّه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من

تلك المجالات منفرداًإلاّ أنّ أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، جوهر الاستدامة هو إيجاد التوافق بين التنمية الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية و الحفاظ على البيئة.

- التنمية المستدامة خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة، فمع أنّ كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية و المستقبلية، و كيفية الإيفاء بها، إلاّ أنّه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعياً، فضلا عن أي محاولة سكون محاطة بعدم التيقن و نتيجة لذلك فإنّ التنمية المستدامة يمكن تفسيرها، و تطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة (عبد الله، بن جمعان الغامدي، 2007، صفحة 09).

3- أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي عبارة عن عمليات تنموية بمراعاة ثلاثة أبعاد مع ضمان التنظيم والترشيد في استخدام الموارد، وعليه فإن أهم خصائص التنمية المستدامة بحسب مفهومها هو ربط ثلاث مكونات أساسية هي المجتمع-الاقتصاد-البيئة (باتر محمد علي، 2003، صفحة 189).

وعليه فالتنمية المستدامة تستند إلى أبعاد ثلاثة: بيئية، اجتماعية واقتصادية في شكل متكامل ومترابط، حيث شاع كثيرا بأن التنمية المستدامة هي مؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية، غير أن حقيقة المفهوم، لا تقتصر على البعد البيئي فحسب بل تشمل الإستراتيجية الاقتصادية والوعاء الاجتماعي، ويمكن أن نلخص أبعاد التنمية المستدامة كما يلي (عثمان، ماجدة، 2008، صفحة 177):

أ-البعد الاقتصادي: نظام الاستدامة الاقتصادية يعني التمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل دائم مع المحافظة على مستوى معين من التوازن الاقتصادي مع منع حدوث اختلالات اجتماعية بسبب السياسات الاقتصادية، وعليه فالبعد الاقتصادي يشتمل على:

- النمو الاقتصادي المستديم.
- كفاءة رأس المال.

- إشباع الحاجيات الأساسية.
- العدالة الاقتصادية.

ب-البعد البيئي: الاستدامة البيئية هي المحافظة على قاعدة مستقرة من الموارد الطبيعية وتجنب استنزاف الزائد من الموارد المتجددة وغير المتجددة، مع حماية التوازن الجوي والتنوع الحيوي وا إنتاجية الأرض الزراعية ومختلف الأنظمة البيئية الطبيعية المصنفة كموارد اقتصادية، وعليه فالبعد البيئي يشتمل على:

- مراعاة النظم الأيكولوجية.
- التنوع البيولوجي.
- الطاقة.
- الإنتاجية البيولوجية.
- القدرة على التكيف البيئي.

جـ-البعد الاجتماعي: الاستدامة الاجتماعية تتمثل في تحقيق العدالة في التوزيع، مع توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والترفيه وغيرها إلى طالبيها مع ضمان المشاركة الشعبية، وعليه فالبعد الاجتماعي يشتمل على ما يلي:

- المساواة في التوزيع (التوزيع العادل).
- المشاركة الشعبية.
- التنويع الثقافي.
- استدامة المؤسسات.

فالتنمية المستدامة هي تكامل وتداخل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، حيث أنها تتضمن اقتصاديا زيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر، باستغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل مع إعطاء الأولوية لفقراء العالم، وتتضمن اجتماعيا إلى التوازن في العلاقة بين الطبيعة والبشر، والنهوض بالرفاهية وتحسين سبل تحصيل الخدمات التعليمية والصحية الأساسية واحترام حقوق الإنسان مع تنمية الثقافات

المختلفة وحماية التعددية وعمومية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، وتتضمن بيئيا الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والأيكولوجية وتنميتها.

وزيادة على هذه الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة يمكن إضافة أبعاد ثانوية وفرعية لها مثل:

- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- الحد من انبعاث الغازات.
- الحد من التدهور البيئي باستخدام قوانين خاصة بالبيئة.
- الاعتماد على الطاقات المتجددة والبديلة عن المحروقات.
- الحفاظ على طبقة الأوزون.

وبتطور مفهوم التنمية المستدامة هناك من أضاف بعدين آخرين لها هما:

هـ- البعد الثقافي: الذي يتضمن الدفاع عن التنوع والاختلاف الثقافي.

و-البعد السياسي: الذي يتضمن الممارسات السياسية المدعمة للديمقراطية والتي تسمح بتحقيق العدل والمساواة في توزيع الموارد بين الأجيال، مع العقلانية في استخدام الموارد الطبيعية (عثمان، ماجدة، 2008، صفحة 177).

4- أهداف التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك استنادا إلى عناصرها ومقوماتها، نجمل هذه الأهداف فيما يلي:

أ-الدخل: تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع المصغرة وخلق الوظائف للأغلبية محدودة الدخل أو الفقراء وذلك في القطاع الرسمي، أما الاستدامة الاقتصادية فتهدف إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في كلا القطاعين العام والخاص، وتهدف أيضا إلى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

ب-الصحة: تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية القيمة الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية من خلال تحقيق الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الأيكولوجية والأنظمة المدعمة للحياة.

جـ-الغذاء: تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، أما الاستدامة الاقتصادية فتهدف إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والإقليمي والتصدير، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

د-المياه: تهدف فيها الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية.

هـ-السكن والخدمات: تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بسعر مناسب مع الصرف الصحي والمواصلات والطرقات ومختلف الخدمات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الجيد لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية، وكل تلك الموارد التي تستغل أو تستخدم بطريقة أو بأخرى في البناء (أندرو ويبستر، 1995، صفحة 85).

قسم علم الاجتماع والفلسفة
العلوم الاجتماعية والإنسانية

Scanné avec CamScanner

المحاضرة العاشر ة: البيئة كمقياس محدد للتنمية المستدامة

تمهيد:

إنّ نجاح الدول المتقدمة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية يرتبط بدرجة كبيرة بالمساهمات التّي تقدمها السياسات الموضوعة بحكمة و موضوعية و التّي تتوافق مع المتطلبات الحديثة للاقتصاد العالمي، و تكون على سلم الفشل عندما لا تتصل سياساتها الموضوعة مع المستجدات العالمية المتغيرة و المتجددة يوما بعد يوم، و من هذا المنطلق فإنّ أبرز التطورات التّي عرفها وقتنا الحالي تتجسد في الديناميكية التّي عرفها مجال التنمية المستدامة خاصة تلك المتعلقة بالبعد البيئي، و الاهتمام المتزايد بأهداف الألفية الإنمائية و ما ترتب عنها من تنديد بضرورة تكثيف وسائل و طرق الاستغلال الأمثل للبيئة.

و في هذا الصدد أنّه من واجب الطالب في نهاية هذه المحاضرة القدرة على معرفة مايلي:

* التعرف على مفهوم" البيئة" بطريقة علمية دقيقة و فق منظور شمولي تكاملي.
* تزويد الطالب و المجتمعات بالوسائل اللازمة و بالمعلومات لفهم علاقة التكامل و التفاعل بين عناصر البيئة المختلفة، حتى يتم استخدام الموارد الطبيعية بتدبر و حيطة، لتلبية الحاجات الإنسانية.
* خلق الوعي بأهمية البيئة بالنسبة لجهود التنمية الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية.
* نشر المعلومات البيئية و توفيرها حتى تتم التوعية الشاملة، لغرس المفاهيم السليمة عن البيئة لدى الطلا و ما ينجم عنها من مخاطر، التّي قد تصيبهم مباشرة من خلال حياتهم اليومية أو بصورة غير مباشرة بعد عدّة سنوات.

* مساعدة الطلاب على فهم موقع الإنسان في إطاره البيئي و الإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التّي تؤثر في ارتباط الإنسان بالبيئة و التنمية.

مقدمة:

يسود الاعتقاد أن النظام الاقتصادي العالمي يمكنه الاستمرار في نفس المسار دون مراعاة العوامل البيئية، ويعتقد كذلك أن ذلك ناشئ عن النظرة الاقتصادية الأحادية للعالم، حيث أن التاريخ الطويل للعلاقات المتبادلة بين البشر والطبيعة تشير إلى درجات لتأثيرات البشر على البيئة بشكل متوافق، مع تطور الحياة البشرية، ولذلك فإن ما حدث من تدهور خطير للبيئة في عصرنا الراهن لم يكن سو ى نتاجا لاستخدام الإنسان لقدراته في التأثير على البيئة، وفي استغلال واستنزاف مواردها دون الأخذ في الاعتبار لتلك النتائج والآثار السلبية المضرة به.

إن المسائل البيئية و التنموية التي كانت مستقلة بعضها عن بعض في وقت من الأوقات، أصبحت الآن متداخلة لا يمكن فصلها، فالتدهور البيئي يدفع الناس بنسب متزايدة إلى الفقر، حيث أن الناس الذين تقل آمالهم يلجؤون إلى استهلاك أصول الموارد التي يعتمدون عليها، والنظم الاقتصادية العالمية تساهم في عملية عرقلة التنمية البيئية واستعمالاتها.

ولتعديل هذا الوضع فإنه يتعين على الصناعات (المؤسسات) والحكومات تغيير نظرتها للعالم، وذلك بتقليل التركيز على الاعتبارات التي تركز على الأرباح الاقتصادية قصيرة الآجال والعائدات المترتبة على أعمالها والتركيز على الأنشطة التي يترتب عليها أرباح طويلة الأمد وهي تلك التي تراعي حماية القدرات البيئية المتوفرة.

ولتحقيق ذلك يجب أن ينجح كل العالم في خلق نظام متواصل اقتصاديا وبيئيا، فلابد من وجود تصور ورؤية لمسار استدامة العملية التنموية.

فالتعامل لا يجب أن يكون فقط مع القضايا الآنية الملحة، أو القضايا ذات الأمد القصير، بل أيضا مع الاستعداد لمجابهة تحديات المستقبل وخاصة البعيدة الأمد منها، فالتنمية المستدامة هي مسؤولية الحكومات ثم المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، والمنظمات المختلفة ثم يأتي دور المشاركة الشعبية الواسعة، والأداء التنفيذي للمنظمات والهيئات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني (أندرو ويبستر، 1995، صفحة 85).

وعموما فإن فكرة التنمية المستدامة هي القاعدة الأساسية التي بنيت عليها الإستراتيجية الدولية للقرن الواحد و العشرون، وهي الفكرة التي تجعل من البيئة محددا أساسيا في علاقته بالعملية التنموية في كل بلدان العالم.

و في هذا الصدد قبل البدء في تناول موضوع البيئة في إطار التنمية المستدامة لابد من تحديد مجموعة من المفاهيم تحديدا دقيقا حتى يسهل فهم دلالتها العلمية و اللغوية و الاصطلاحية، ويفرض علينا هذا الموضوع بيان كل من مصطلح البيئة والتنمية المستدامة باعتبارهما مكونات أساسية في محاضرتنا مع بيان الإرتباط بين هذين العنصرين خاصة بعد أن أصبحت قضايا البيئة مكونا أساسيا في جميع خطط التنمية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

1- مفهوم الاستدامة: Sustainability

الاستدامة هي فلسفة تُعنى بالبحث عن بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية وتقنيات تعمل على استدامة البيئة تُحسن حياة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، ولتحقيق ذلك لابد من إعادة صياغة النشاطات الحالية أو البحث عن نشاطات أخرى جديدة ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لتحقيق تنمية مستدامة، على أن تكون مقبولة ثقافيا وممكنة اقتصاديا وملائمة بيئيا وقابلة للتطبيق سياسيا وعادلة اجتماعيا كاستهلاك الموارد الطبيعية بصورة معتدلة، وعدم استهلاك الموارد المتجددة بطريقة تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض والتوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة، وإعادة تأهيل البيئات

المتدهورة قدر المستطاع وغيرها بما يكفل للإنسان الحق في بيئة سليمة مستدامة له وللأجيال التي بعده، ولتحقيق ذلك يجب المحافظة على موارد البيئة بحيث لا يهدر أو يستنفذ أحد الأجيال وحده هذه الموارد،وا ٍنما يترك للأجيال المقبلة نصيبها منها من باب العدالة والإنصاف خاصة وأن العديد من هذه الموارد غير متجددة تنضب بالاستخدام، وبالتالي فإن هناك علاقة تكامل وتوازن بينهما حيث تعد البيئة وعاء التنمية وأي خطر قد يهدد البيئة أو يصيبها خلال تنفيذ خطط التنمية سيؤثر حتما تأثيرا مباشرا على تلك الخطط ويعيق تلك العمليات وعليه فإن الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها ستنتج عنه نجاح خطط التنمية، ورفع المستوى المعيشي وتوفير الرفاهية للمواطنين (شيخة أحمد العليوي، 2017، الصفحات 76-77).

2- مفهوم البيئة: environnement

أ/ لغة: يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلىالفعل بَوَّأَ، ونقولَبَوَّأَ المكان أي نزل وأقام به، والبيئة هي المنزل والحال، ومنهبَوَّأَ الرمح نحوه أي صوبه وسدده، و المباءة معطن الإبل حيث تناخ في الموارد، ومباءة الغنم منزلها الذي تأوي إليه، والمباءة من الرحم المكان الذي يكون فيه الجنين (عبد المجيد قدي، 2010).

أما البيئة في اللغة الإنجليزية *environment* فتعني الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فيتأثر به ويؤثر فيه (عبد القادر الشيخلي، 2009، صفحة 28).

وفي اللغة الفرنسية تعرف كلمة *environnement* بأنها:" مجموعة الظروف الطبيعية للمكان، من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان (فارس، 2005، صفحة 18).

وقوله جل وعلا في سورة العنكبوت ﴿الذِينآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ ، سورة العنكبوت الآية58 –

من هنا نلاحظ أن المعنى اللغوي لكلمة بيئة في مختلف اللغات متشابه، فهي تعبر عن المكان أو المنزل أو الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي.

ب/ اصطلاحا:

لقد شاع إستخدام مصطلح البيئة، حيث أصبح مرتبطا بجميع مجالات الحياة، ومع ذلك فإن مفهوم هذه الكلمة لايزال غامضا، خاصة مع إنعدام تعريف موحد يبين ماهية البيئة ويحدد مجالاتها المتعددة. وقد حاول كل من الفقه والمؤسسات الدولية التي تهتم بموضوع البيئة، وبعض القوانين أن تضع له تعريفا ومنه:" تمثل البيئة ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، ويشمل كافة الكائنات الحية من حيوان، نبات والتي يتعايش معها الإنسان" (خالد محمد القاسمي، مجيه جميل البعيني، 1999، صفحة 11)

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في **ستوكهولم** سنة **1972**:" البيئة هي جملة الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته" (سعيد سالم جويلي، 2001)

فالبيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الأرض، ومكونات التربة، وطبقة الأوزون، هي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي، هي مصدر المياه، ومواد البناء، والحيوانات والنباتات والكيماويات، والبيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات (فرحات غول، 2007، صفحة 150).

يعرف" ألان بومبار "*Alain Bombard*في كتابه الاستقصاء الأخير *La Derniere Exploration* البيئة بأنها:" دراسة التوازن بين الأنواع الحيوانية والنباتية والمعدنية، مشيرا إلى وجود تناقضات في علم البيئة، إلا أنها ليست أساسية" (عامر محمود طرف، 2002، الصفحات 15-16).

وقد قسم بعض الباحثين البيئة إلى قسمين رئيسيين:

* **البيئة الطبيعية:** وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها: الصحراء و البحار ومختلف التضاريس والمياه الجوفية وغير الجوفية والكائنات الحية النباتية والحيوانية.

* **البيئة المشيدة:** وتتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة و المناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية و المدارس والطرقات... 10 (سلطان الرفاعي، 2009، صفحة 20)

3- علاقة مفهوم البيئة بالمصطلحات الأخرى:

أ/ النظام البيئيEcosystem

هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي، و هذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد و كائنات حية و غير حية، لذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر ينعكس سلبا على النظام البيئي مما يؤدي إلى مشكلات مجتمعية و طبيعية مثل تلوث الأنهار و البحار والمحيطات، تلوث الهواء، إصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض، و اختلال طبقة الأوزون إلى غير ذلك من المشكلات البيئية (خالد مصطفى قاسم، 2007، صفحة 20)

فالنظام البيئي هو: "وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن في حركة دائبة لتستمر في أداء دورها في إعالة الحياة ولذلك يطلق على النظام البيئي من هذا المنطلق نظام إعالة الحياة " (سلطان الرفاعي، 2009، صفحة 18).

ويمكن تعريفه أيضا بأنه:" التفاعل المنظم والمستمر بين عناصر البيئة الحية وغير الحية، وما ينجم عن هذا التفاعل بين هذه العناصر من دوام واستمرارية التوازن البيئي بينها جميعا، حيث أن هناك علاقات وارتباطات وظيفية معقدة تربط بين عناصر البيئة بنوعيها الطبيعي والحيوي، في انسجام دقيق هو الذي يطلق عليه النظام البيئي، حينما يتدخل الإنسان بسوء سلوكياته أو استغلاله ويحدث خللا في هذا النظام الدقيق ، تقع الكوارث البيئية التي لا تحمد عقباها على المجتمع البشري كله" (علي سالم الشواورة، 2012، الصفحات 32-33)

وعرفت المادة 04 من القانون 10 / 03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه:" مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية" ويستخلص من هذا النص أن مفهوم النظام البيئي مفهوم عام ومطلق ويشمل كل تلك العناصر الموجودة في البيئة والتي تشكل في مجموعها كتلا مترابطة ومتكاملة فيما بينها، ولهذا فإن هذا المفهوم لا ينظر إلى البيئة على أساس أنها مطلب اجتماعي أو حتى سياسي لا بد من حمايته بل ينظر إليه على أنها نظام لا يمكن التفرقة فيه بين الاعتداء على البشر أو على البحار والمحيطات والبيئة عموما. (سليمان مختار النحوي، عبد المالك لزهاري، 2019، صفحة 211) وعلى هذا الأساس يتكون النظام البيئي من العناصر التالية :

*** العناصر الحية:** وهي عديدة تشمل الإنسان، و النبات والحيوان، وتعيش هذه العناصر على اختلاف أشكالها، في نظام حركي متكامل، كل عنصر يتأثر بالعناصر الأخرى، ويؤثر فيها، ويؤدي دوراً خاصا به، ويتكامل مع أدوار العناصر الأخرى، ويأتي الإنسان على قمة هذه العناصر فينسق بينها ويسخرها لخدمته.

*** العناصر غير الحية:**

وأهمها الماء والهواء والتربة، وكل عنصر منها يشكل محيطا خاصا به، فهناك المحيط المائي ويشمل كل ما على الأرض من مصطلحات مائية (بحار – أنهار –محيطات - بحيرات) وهناك المحيط الجوي أو الهوائي ويشتمل على غازات وجسيمات وأبخرة وذرات معادن. وأخيراً هناك المحيط اليابس أو الأرضي ويشمل الجبال والهضاب والتربة (سلطان الرفاعي، 2009، صفحة 23).

و بالتالي فالنظام البيئي مكون من مجموعة العلاقات المتحركة ذات الاعتماد المتبادل بين الكائنات الحية و ما يحيط بها من موارد و مكونات غير حية و التي توجد في أي مجتمع ما.

ب/ **التنمية المستدامة "Sustainable Development"**

مع مطلع ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يعي خطورة المشاكل البيئية التي باتت تهدد أشكال الحياة على كوكب الأرض، هذه المشاكل البيئية التي كان السبب الرئيسي في ظهورها الممارسات الإنسانية غير العقلانية في مجال الصناعة و التي يرجع بتاريخها لمخلفات الثورة الصناعية للقرن ال18. بإضافة إلى إهمال مسار العملية التنموية لقطاع البيئة طوال العقود الماضية، فكان السبيل للقضاء على المشكلات البيئية استحداث فلسفة تنموية جديدة وهو ما بلورته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية**WCED** أو كما يعرف بتقرير **بورندتلاند" Brundtland Report "** في ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقريرها المعنون ب "مستقبلنا المشترك" « **Our Common Future**» حيث عرفتها على أنها: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون تشوه قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم (كوثر أبو عين، 2006، صفحة 83).و قد أشار مؤتمر استوكهولم إلى العلاقة بين التنمية و البيئة و أكد على أن مشكلات البيئة متداخلة مع التنمية و لا يمكن فصلها عن بعضها البعض. يقول كوفي عنان: " إذا فشلنا في معالجة تحدي تغير المناخ، فنحن لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة" (Melinda Kimble, p. 103).و بالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة يناقش الحاجة لاقتصاد حديث لا يؤثر سلبا على البيئة، فالاقتصاد الحالي مبني على أسس تتعارض مع مقومات البيئة السليمة مما يحد من قدرات الأجيال القادمة على تحقيق حياة أفضل.

4-العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة:

في الواقع إن مشكلات البيئة والتنمية المستدامة متداخلة ومتشابكة، فقد يؤدي تحقيق التنمية المستدامة إلى الإخلال بالنظام البيئي، لذلك يستلزم في إطار مفهوم التنمية المستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية واستخدامها بحرص. وذلك

من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

*** قاعدة المخرجات:** وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

*** قاعدة المدخلات:** و هي مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء، وهذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق عدة أمور:

1- حماية الموارد الطبيعية :حيث تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك، ويتواكب ذلك مع التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجات السكانية.

ويقصد بالحماية هنا الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات الحشرية لعدم تهديد الحياة المائية والحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية.

2- الحفاظ على المحيط المائي: إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة وثرواتها المعدنية ذات الأهمية البالغة.

والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة شبكات المياه، وتحسين نوعية المياه، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

3- صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي: إن التنمية المستدامة تعني صيانة ثراء الأراضي والغابات، وا بطاء عمليات انقراض الحيوانات والنباتات وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجيةوا ن أمكن وقفها.

4- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري**إنّ للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثارا سيئة في البيئة فانطلاق الأبخرة والغازاتوا ٍجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ويؤدي ذلك إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ويعني ذلك عدم استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض.

لذا يجب على التنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغييرات كثيرة تضر بالكائنات الحية بدون استثناء.

ويركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة (قاسم خالد مصطفى، 2012، الصفحات 32-33).

5-العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية المستدامة:

انطلاقا من كون البيئة هي مختلف الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على جميع الكائنات الحية على سطح الأرض، متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ، والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض إلى درجة التعقيد، والتي تؤثر وتحدد بقاء الإنسان في هذا العالم المصغر والتي يتعامل معها بشكل دائم (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2000، الصفحات 92-93).

وتعتبر البيئة وسطا منتجا لحقوق الإنسان، لذلك فحماية البيئة أمر أساسي لرفاه الإنسان وللتمتع بحقوقه الأساسية، بما فيها الحقوق البيئية، فالمياه الصالحة للشرب والهواء النقي والتربة الخصبة وضرورة وجود توازن بيئي وتنوع بيئي هي عناصر

ضرورية لتحقيق حقوق الإنسان الأساسية، بمعنى أن حقوق الإنسان لا يمكن تأمينها في بيئة متدهورة، فالظروف البيئية تحدد مدى تمتع البشر بحقوقهم الإنسانية الأساسية هذا التمتع بحقوق الإنسان مرتبط بالضرورة بحماية البيئة، بمعنى الامتناع عن الإضرار بالبيئة، لأن حماية البيئة تعد الإطار العام لحقوق الإنسان، وهي تعني حماية الأحياء البرية والمائية، وحماية النظم الطبيعية واستغلالها على نحو يضمن استمرارها في العمل وفق نظام طبيعي متزن دون تبذير للموارد المتاحة. وحماية مكونات البيئة مترابطة فكل شيء يكمله الآخر، فتدمير النبات يؤثر في الإنسان والحيوان، وقتل الحيوان يؤثر في حياة الإنسان، وتلوث البيئة يدمر كل شيء (سهيل حسين الفتلاوي، 2007، صفحة 90).

وقد اتخذ الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان وبين البيئة شكلين اثنين هما: اعتماد حق جديد واضح في التمتع ببيئة صحية أو مأمونة أو مستدامة أو مرضية، وزيادة الاهتمام بعلاقة حقوق - معترف بها فعلاً - بالبيئة، مثل :الحق في الحياة والحق في الصحة (جون هـ. نوكس، 2014، صفحة 10).

كما أن العلاقة بين البيئة والتنمية الإنسانية المستدامة والإنسان علاقة متشابكة لا انفصال لها، فلا يمكن للتنمية الإنسانية المستدامة أن تقوم بدون موارد بيئية جيدة، كما لا يمكن تحقيق حماية البيئة ما لم تراع التنمية ضرورة المحافظة على البيئة ووضع تكاليف تدمير البيئة في حسابها.

Scanné avec CamScanner

المحاضرة الحادية عشر: التنمية و العولمة

تمهيد:

مسألة تحقيق التنمية المستدامة، مسؤولية مشتركة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما في ظل عالم يتعاظم فيه قوة السوق و يتزايد دور المؤسسة المالية العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات، و عليه بات من الضروري التكيف و إدارة العولمة بطريقة تدعم التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية و المقبلة، فقد أوضح تقرير " مستقبلنا المشترك " لعام 1987 الصادر عن اللجنة العلمية للتنمية المستدامة أن نموذج التنمية الحالي يعد فاشلاً و ذلك بسبب تزايد الفقر و تفاقم التدهور البيئي في العالم.

و لما كانت العولمة هي تلك الموجة الجارفة من التغيرات التي تمس جونب عديدة من جوانب الحياة، سياسية، اقتصادية، ثقافية و اجتماعية، فلعولمة جعلت التنمية بعد عالميا، و هدفاً مشتركا.

في نهاية هذه المحاضرة يكون الطالب قادرا على معرفة مايلي:

* التعرف على مفهوم" العولمة " بطريقة علمية دقيقة و فق منظور شمولي تكاملي.

*أهمية العولمة و المكانة التّي أصبحت تحتلها في اقتصاديات الدول.

* الدور الذي يمكن أن تلعبه العولمة في تحقيق التنمية.

* إدراك الأخطار الناجمة عن العولمة بالنسبة للدول النامية على حد سواء في حين لم توظف بالطريقة الصحيحة.

* تقدير العلاقة بين العولمة و التنمية.

عرف العقد الأخير من القرن العشرين و بشكل أخص فترة التسعينيات العديد من التغيرات السريعة و المتتالية في كل المجالات ، ولقد كان لهذه التغيرات العديد من الآثار على الاقتصاد العالمي. فالثورة التكنولوجية حولت العالم إلى قرية صغيرة

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

و أصبح العالم بذلك سوقا واحدا لكل المتعاملين، وظهرت بذلك أطراف أخرى كالمنظمات العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية بالإضافة إلى تبني الكثير من دول العالم اقتصاد السوق الحر و كذا رفع الحواجز الجمركية و هذا ما ساعد على ظهور العولمة و انتشارها في العالم.

مما سبق يتضح لنا أن مسألة تبني العولمة والانفتاح على العالم الذي يواجه الدول والدول النامية خاصة في النظام الاقتصادي العالمي لا تتعلق فقط، باتخاذ خطوات نحو كثير أو قليل من العولمة، ولكن تتعلق بأفضل الطرق للحصول على أفضل العناصر التي تدعم التنمية من هذا النظام.

1- النشأة التاريخية للعولمة:

يمكن القول أن للعولمة جذورا ضاربة في أعماق التاريخ، على الرغم أن أول وجود معروف للعولمة كظاهرة لها مدلولها الاصطلاحي عام1991 (ممدوح محمد منصور، 2002، صفحة 20)، و بالذات بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، و مع هذا فإن الظاهرة ليست حديثة فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، أو في انتقال رؤوس الأموال،أو في انتشار المعلومات و الأفكار، أو في تأثر أمة بقيم و عادات غيرها من الأمم (مصطفى رجب، 2009، صفحة 18).

و كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، إذ يرون أصولها و إرهاصاتها الأولى إلى نحو خمسة قرون أي إلى القرن الخامس عشر الذي شهد بداية ما سمي بعصر الكشوف الجغرافية، و ذلك حين حاولت كل من اسبانيا و البرتغال أن تفتح لها طريقا بحريا إلى الشرق الأقصى قارة بذلك فوق الإمبراطورية الإسلامية في المشرق العربي و قد أسفرت عنها وصول الأوروبيين إلى سواحل غرب إفريقيا(1434)، و إلى رأس الرجاء الصالح(1488)،و إلى القارة الأمريكية الشمالية(1492)، و إلى الصين(1511)، و انتهاء بأول رحلة بحريةللدوران حول الأرض(1522) (ممدوح محمد منصور، 2002، صفحة 20).

و بعدها بدأ التصارع حول السيطرة على الأسواق العالمية ترويجا للسلع و المنتجات الأوروبية، ورغبة في مبادلتها بالمواد الخام و المنتجات الآسيوية و الأفريقية مما اعتبر ذلك بدأ لعصر الرأسمالية التجارية.

و قد ألقت التطورات بما أتاحته من انفتاح أوروبي على بقية أرجاء المعمورة بظلالها على العلاقات الدولية، إذ شهدت هذه الفترة البدايات الأولى لنشأة القانون الدولي من خلال كتابات" هيجو جروشيوس"(1625) كما تبع ذلك إرساء قواعد التعامل السياسي الدولي من خلال مقررات مؤتمر وستفاليا (1648).

و مع بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر شهدت أوروبا ما عرف بظاهرة الإنتاج الكبير حيث أدت ميكنة العمليات الإنتاجية إلى زيادة متنامية في حجم الإنتاج، الأمر الذي استلزم فتح أسواق جديدة في مختلف أنحاء العالم لتصريف فائض الإنتاج المتراكم، و كذا البحث عن مصادر جديدة للمواد الخام لمواجهة الزيادة في متطلبات العملية الإنتاجية، ذلك فضلا عن إتاحة فرص جديدة لاستثمار فوائض رؤوس الأموال الأوروبية المتراكمة، و الاستفادة النسبية في مناطق مختلفة من العالم كوفرة المواد الخام و رخص الأيدي العاملة و القرب من منافذ التسويق، و قد أدت هذه التطورات إلى زيادة قوة الرأسمالية الصناعية الأوروبية ممهدا المجال لظاهرة السيطرة الاستعمارية. (ممدوح محمد منصور، 2002، صفحة 21)

و مع نهاية القرن التاسع عشر و على امتداد القرن العشرين حدثت تطورات هائلة في مجال التكنولوجيا، وفي مجال الاتصالات و المواصلات الدولية بين أطرافه المترامية إلى الحد الذي سوغ للبعض أن يشبه بالقرية الصغيرة.

لكن التحول الجدري أو التطور الجوهري الذي طرأ على العلاقات الدولية مع مطلع التسعينات في حدث سقوط الاتحاد السوفييتي كقوة قطبية و اضمحلالها أسفرت عنها تحولات في ميزان القوى العالمي والليبرالية صارت في الصدارة، حيث تزايد الاندفاع نحو التحول الديمقراطي و الأخذ بآليات السوق وكان هذا انتصار لدول

الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تمثل الصفوة المهيمنة على مجريات العلاقات الدولية عن طريق فرض رؤاها الخاصة التي تعكس مصالحها و تعظيما لمكاسبها و تمكينا لأهدافها على حساب المصالح الحيوية لدول الجنوب.

و قد أشار" برودل " بصدد تحليل المتغيرات التاريخية إلى نوعين منهما:

النوع الأول: المتغيرات طويلة المدى و التي ترتب عليها آثار تراكمية على امتداد مراحل زمنية طويلة.

النوع الثاني: فهي الطارئة أو الحدثية أي التي ترتبط بوقوع حدث معين يكون من شأنه أن يترتب عنه آثارا جوهرية سريعة أو مفاجئة خلال فترة زمنية قصيرة و ترتبط بالتحولات التاريخية الكبرى(انتهاء الحرب الباردة و انهيار السوفيت) (ممدوح محمد منصور، 2002، الصفحات 26-27)

2- مفهوم العولمة:

من خلال تطرقنا للنشأة التاريخية للعولمة و التي سجلت نقطة فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، نلاحظ أنه يستحيل الإجماع على وضع تعريف جامع، حيث نجد أن لكل باحث في هذا الموضوع تعريف خاص به، لأن هذه الظاهرة و إن كان لها جذورها الضاربة في عمق التاريخ إلا أن المصطلح في حد ذاته حديث نسبيا و مزال في طور التكوين، لذا كان من الصعب علينا صياغة تعريف دقيق نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم و كذا اختلاف وجهة نظر العلماء و المفكرين كل حسب رأيه و مجال تخصصه.

أ/ لغة: وتعرف العولمة لغة كما يلي:

العولمة لفظ مشتق من الفعل عولم، على وزن فوعل، أو أنه مشتق من الصيغة الصرفية فوعلة، و التي تدل على تحول الشيء إلى صورة أخرى (رضا محمد الدعواق، 2005، صفحة 15).

لفظ عولمة هي ترجمة للمصطلح الانجليزيGlobalization و باللغة الفرنسية Mondialisation و بعضهم يترجمها بالكوكبة، و بعضهم يترجمها بالكونية و بعضهم الآخر بالشمولية و في الآونة الأخيرة اشتهر مصطلح العولمة والذي يعني في اللغة تعميم الشيء و إكسابه الصيغة العالمية و توسيع دائرته ليشمل العالم كله.

العولمة مصدر فقد جاءت توليدا من كلمة عالم و نفترض لها فعلا هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي.و أما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث و هي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل (يوسف حسين يوسف، 2010، صفحة 05).

ب/ اصطلاحا:

هناك عدة تعاريف للعولمة و نذكر من بينها مايلي:

العولمة تعني في مجملها التوسع في السوق الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه من قبل، مثل الدول الشيوعية السابقة و الدول النامية التي حاولت تطبيق أنماط تنمية خاصة، يصاحبها تراجع في سلطة الدولة و قدر اتها التي حاولت تطبيق السيطرة و تنظيم تدفقات السلع و الأشخاص و المعلومات، و الأنماط الثقافية المختلفة، إضافة إلى تطور اقتصاد السوق العالمي (أسامة المجذوب، 2000، صفحة 43).

يعرفها "رونالد روبرتسون" قائلا: العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم و زيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش، أي تقليص المسافات بين الأفراد في جميع أنحاء العالم و قضية الوعي هو إدراك لفكرة القرية الكونية ونفي وجود الصراع المؤدي للانقسام (عبد القادر تومي، 2009، صفحة 19).

و يعرفها الكاتب الفرنسي "دولفوس" بأنها: تبادل شامل و إجمالي بين مختلف أطراف الكون، يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها

و هي كظاهرة لا تخرج عن دائرة المتبادلات الاقتصادية داخل الأسواق العالمية (عبد القادر تومي، 2009، صفحة 19).

فيرى" بروتون بادي" أن العولمة تعمل على إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج الإنسانية ضمن إطاره، خلاصة هذا التعريف أن الغرض الأساسي من العولمة هي توحيد المجتمع الإنساني في إطار قالب جاهز تقوده قوة معينة"، يتخلص في الغالب الأعم في البرنامج الأمريكي المجسد في قيم وقواعد وأهداف خاصة بالدول الرأسمالية الغربية عامة وبالولايات المتحدة الأمريكية خاصة (فضيل دليو، 2002، صفحة 22).

ويحدد" ريكاردو بيتريلا " العولمة في كونها: مجموعة من المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في الأسواق العالمية، منظمة بمعايير ومقاييس عالمية من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية، وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على النظام العالمي وتخضع للاستراتيجيات العالمية (يحي اليحياوي، 1999، صفحة 19).

و يقول "كامل أبو صقر " في كتابه العولمة التجارية و الإدارية و القانونية، رؤى إسلامية، متحدثا عن تعدد رؤى الأفراد، و اختلاف مستويات فهمهم للعولمة: العالم قرية صغيرة بالنسبة لرجل الأعمال، و شربة ماء لطفل إفريقيا، و بيت لمتشرد و جرعة دواء لمريض، و لوحة ذات جمال لفنان، و قرية الكترونية لمدمن على الانترنت، فلكل واحد من الناس نظرة مستقلة مختلفة بالنسبة للعالم. و لكن للمضاربين في الأرض، و التجار و المستثمرين، و رجال الأعمال، و المال فإن العالم هو سوق والعولمة هي حرية التجارة الدولية و التي هي في تزايد (عبد القادر تومي، 2009، صفحة 12).

أما" برهان غليون" في كتابه" العرب و تحديات العولمة الثقافية" يعتبر العولمة نتيجة من نتائج التقدم العلمي و يقول في تعريفه لها ":هي الدخول بسبب تطور

الثورة المعلوماتية و التقنية و الاقتصادية معا من التطور الحضاري يصبح مصير الإنسانية موحدا أو نازعا نحو التوحيد و هو بذلك يجعل العولمة في قمة الهرم أضلعه الثلاثة هي المعلوماتية، التقنية و الاقتصاد. (عبد القادر تومي، 2009، صفحة 21).

و يقول أبو راشد عبد الله في كتابه" العولمة إشكالية المصطلح و دلالاته في الأدبيات المعاصرة" العولمة تعني: التعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة و التقدم العلمي و تمركز رأس المال، وانعدام القيم الإنسانية و الأخلاقية و سيادة منطق الربح و الازدهار الفردي، البقاء للأقوى من خلال تجارة سوق المعلوماتية، والاستلاب الثقافي للشعوب و الدول و القوميات (عبد القادر تومي، 2009، صفحة 23).

ومهما اختلفت التعاريف فان الشائع لدى الباحثين و المفكرين أن العولمة تنقسم إلى أربعة أقسام و هي:

1- **العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية** : يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثرمن أنّها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظري، و هي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينيات من القرن العشرين بين القطبين المتضاربين في النظام الدولي آنذاك.

2-العولمة باعتبارها تجليات لظاهرة اقتصادية: يتركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، و تتجلى هذه الظاهرة في اللبرالية الاقتصادية و الخوصصة و نشر التكنولوجيا... الخ.

3-العولمة باعتبارها انتصار للقيم الأمريكية: أحسن تعبير عن هذا التعريف هو فوكوياما، الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السفياتي انتصار حاسما للرأسمالية.

4-العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية و تكنولوجية: حيث تعتبر العولمة شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعي أي العلاقات الصناعية.

ومن خلال كل التعريفات التي تم التطرق إليها فلا يسعنا القول سوى أن العولمة هي ظاهرة تاريخية لكن شاعت وانتشرت بهذا المصطلح في بداية التسعينيات من القرن الماضي و التي تعني إزالة الحدود والقيود الزمنية والمكانية بين دول العالم ليصبح قرية كونية صغيرة بفعل التقدم التكنولوجي الرهيب الذي يشهده هذا العصر.

3- أهداف العولمة.

سنتطرق إلى الأهداف التي تسعى ظاهرة العولمة إلى تحقيقها من وجهة نظر مؤيديها و كذا من وجهة نظر معارضيها.

أ/ أهداف العولمة حسب مؤيديها:

يرى مؤيدي العولمة نأّ ها تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف و نذكر أهمها فيما يلي :

أ- تقريب الاتجاهات العالمية نحو أسواق التجارة و رأس المال.

ب- زيادة جم الإنتاج المحلي.

ج- زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش العالم.

د- إيجاد استقرار في العالم و السعي إلى توحيده.

هـ-نشر اقتصاد التكنولوجيا المعلوماتية أو الاقتصاد المعرفي الجديد التي تغيرت معه أساليب الإنتاج.

و- استقطاب الاستثمارات الأجنبية (محمد زميت، 2005-2006، صفحة 164).

ب/ أهداف العولمة حسب معارضيها:

إن المعارضين للعولمة يرو أن للعولمة عدة أهداف خفية تسعى لتحقيقها الدول الكبرى من خلال نشرها لظاهرة العولمة و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاديات الدول.

ب- القضاء على المشاعر الوطنية و الهوية الثقافية، و ربط الإنسان بالعالم لا بالدولة.

ج - تدمير الهويات والثقافة القومية و تغليب الثقافة الغربية.

د- فرض السيطرة العسكرية و الثقافة الغربية على الشعوب النامية، بقصد نهب مواردها و ثرواتها الوطنية (بوكساني رشيد، 2005-2006، صفحة 130).

4- أبعاد العولمة:

تشتمل العولمة على مجموعة من الأبعاد المختلفة وتتمثل فيما يلي:

1-البعد التقني: يجمع معظم الباحثين على أن البعد التقني هو الدافع للأبعاد، الاقتصادية و السياسية و الثقافية في ظاهرة العولمة، فقد ساهم التطور التقني منذ اختراع العجلة إلى اختراع الانترنت في ظاهرة العولمة. و من أدوات البعد التقني ما يلي:

أ - الانترنت وعالم الكمبيوتر.

ب - تقنية الاتصالات الحديثة، ابتداء بالبرقيات وصولا إلى الهاتف الجوال.

ج - سرعة التنقل من العربة إلى الطائرة.

د -الصورة المرئية،و سرعة انتقال الأخبار و المعلومات بين الأمم.

2- **البعد الثقافي**:

تتمثل في توسيع وانتشار الثقافات بأنواعها على مستوى العالم، وتشكل تحدي الهوية والخصوصية الثقافية، كما نأّها تعكس التنوع والاختلاف في الثقافات العالمية، وترتبط العولمة الثقافية بفكرة التنمية أو التوحيد الثقافي للعالم لصياغة ثقافة عالمية، تفرض أنماط تفكير ومسلك في الحياة ويتم ذلك عن طريق تغيير برامج التعليم وا ٍضعاف جوانب الثقافة القومية في البرامج خاصة في المجالات

النظرية كالتاريخ والاجتماع، بجانب غزو هذه الدول عن طريق برامج إعلامية كثيفة مصاغة بحنكة شديدة و جاذبية عالية، و تهدف إلى تمجيد قيم معينة تتسلل إلى وجدان ملايين الشباب في هذه الدول بحيث يصبح القطب الرأسمالي هو المثل الأعلى، والنموذج المحتذى.

3- **البعد التكنولوجي**:

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة تكنولوجية هائلة، وقد تسارعت معدلات التطور التكنولوجي في الربع الأخير منه على وجه الخصوص بشكل فاق كل التوقعات والتصورات (نعيم ابراهيم الظاهر، 2010، صفحة 24).

وقد ألقى هذا التطور التكنولوجي بظلاله على كافة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية و الخدماتية والاتصالية والعلمية والتقنية حيث نلاحظ أنه هناك منظومة تكنولوجية تدافعية، كل فاعل فيها يدفع الآخر ويحركه من أجل الوصول إلى صورة أفضل مما كانت عليه الابتكارات السابقة

4- البعد السياسي :يذهب البعض أن العولمة السياسية تعني نقل سلطة الدولة و اختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم و توجيهه، و هي بذلك تحل محل الدولة و تهيمن عليها.

و كذلك تتجلى العولمة في مجال السياسية في عدة جوانب، أهمها محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون دول العالم الثالث، متذرعة بذلك بمفاهيم حقوق الإنسان و الديمقراطية التي يجب على دول العالم تطبيقها لتحقيق اندماج مع العولمة (حداد محمد، 2003-2004، صفحة 41).

5-**البعد الاقتصادي**: هو البعد الذي يحتوي على مؤشرات و اتجاهات و مؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة من قبل و تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.

6- **البعد الاجتماعي:** عندما تتجرد المجتمعات من قيمها تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة تتماشى و متطلبات ظاهرة العولمة، فكان استيلاب وعي البشرية و إرادتها لصالح القوى العظمى بعد ما تم نزع قيمها من ثقافتها و كانت الانعكاسات الاجتماعية سريعة كما يلي:

أ- تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية.

ب - التأثير في هيكل البناء الاجتماعي و الطبقي للمجتمعات.

ج- زعزعة الاستقرار الاجتماعي و زيادة مركزية حدة الصراع الاجتماعي.

د- ارتفاع معدل الجريمة و تزايد التجارة غير المشروعة.

هـ - تزايد خطورة جماعات الجريمة المنظمة (يوسف حسين يوسف، 2010، صفحة 10).

5- مظاهر العولمة:

يمكن أن نوجز أهم مظاهر العولمة فيما يلي:

1- تحرص العولمة مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية فهي تضع قواعد عملها وتستمد هذه المؤسسات قوتها من القوة السياسية والاقتصادية للدول العظمى التي تسيطر على إدارتها ا وكافة ثرواتها و من خلال التحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات، إذ أصبح الاقتصاد العالمي يدار من خلال ثلاثة مؤسسات هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير وهو المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية والتي تعد الركن الثالث للعولمة.

2- أضحت المعرفة إحدى عوامل الإنتاج.

3- تزايد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على النشاط الاقتصادي وتعاظم دورها في تحفيز البحث العلمي والتكنولوجي.

4- تزايد في حجم رؤوس الأموال والمعاملات الدولية.

قسم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

5- تعميم نطاق السوق الرأسمالي على كافة بلدان العالم وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص وعلى آليات السوق في النشاط الاقتصادي والمالي.

6- انتشار الثقافة الرأسمالية في الدول النامية.

7- تزايد دور التجارة الإلكترونية من حيث الأهمية النسبية للتجارة العالمية. (حسن كريم حمزة، دت، صفحة 27)

6- آثار العولمة على تنمية البلدان المتخلفة:

يمكن تلخيص أهم الآثار المترتبة على تنمية البلدان المتخلفة بفعل العولمة ومظاهرها في ست نقاط أساسية وهامة:

أ- إن عدم استجابة حكومات بعض الدول للتغيرات العالمية التي تحدث من حولها عن طريق تعديل سياساتها لتصبح أكثر جذبا لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتهيئة البنية التحتية لتصبح أكثر ملاءمة لها سوف يجعلها تخسر الكثير، ففي عصر العولمة أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها على جذب رؤوس الأموال، وإذا كانت السياسات الحكومية غير ملائمة من وجهة نظر الأفراد، فإن هذا قد يحفزهم على التنقل من بلد لآخر، برؤوس أموالهم وبخبراتهم أيا كان قدرها.

ب- إن إتباع أي حكومة لسياسات من شأنها تحقيق مصلحة رعاياها والإضرار بالغير لن يسمح لها بالاستمرار طويلا، بل قد يؤدي لتوليد سياسات مضادة من قبل الدول الأخرى، تسبب آثار عكسية أقوى من الآثار الإيجابية الأولية للسياسات القومية محدودة النظر، ولذا يتعين الإقلاع في ظل العولمة عن سياسات إفقار الدول الأخرى.

جـ- توجد مشاكل عابرة الحدود والقارات، تهدد جميع الدول وتتطلب تعاون الجميع لحلها، أي أنها تحتاج إلى أنظمة فوق القومية، أكثر من حاجتها لأنظمة قومية السلوك، ومن أمثلة ذلك، مشكلة حماية البيئة من التلوث، وحماية طبقة الأوزون، واكتشاف قاع البحر، ومكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن العسكري وغيرها، فالعولمة أصبحت في حاجة إلى رأسمالية متحالفة بدلا من الرأسمالية الفردية، أي التحالف بين الحكومة والقطاع الخاص لإنجاح النظام القائم على المنافسة، وكذا تحالف الحكومات للقضاء على المشاكل الكونية.

د- تحمل العولمة في طياتها سرعة انتشار كبيرة للأزمات بين أرجاء العالم، فأي اهتزاز يحدث في اقتصاد دولة ذات أهمية يحدث ردود فعل سريعة في اقتصاديات الدول الأخرى، وخير دليل على ذلك الأزمة المالية التي سبق وحدثت في دول جنوب شرق آسيا وانتشرت آثارها في كل المنطقة، والأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت في أولها اقتصاديات كبريات دول العالم وانتشرت آثارها في كل العالم.

هـ- من الضروري بما كان تطوير الخدمات الحديثة بحيث تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، ذلك لأن الخدمات هي أساس تطوير الصناعات الأخرى، فالخدمات أصبحت جزءا هاما من تصدير السلع المادية نفسها، فالمصدر الناجح يجب أن يهتم بتوصيل السلعة في أقرب وقت ممكن وعلى أعلى مستوى من الكفاءة في الخدمة، أي أن الخدمة الممتازة أصبحت جزءا من التصدير، ولا يكفي أن تكون السلعة ذات نوعية جيدة، وفي الصناعات الحساسة للوقت تصبح المنشآت إما سريعة أو راكدة.

و- تخلق العولمة صراعا بين الثقافات، فانفتاح الحدود وتدفق الأنماط الاستهلاكية والثقافية الجديدة يخلق صراعا بين القائم والوافد، ويدمر عادات وتقاليد ربما كانت مفيدة لأهلها (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2000، الصفحات 241-244).

المحاضرة الثانية عشر: التغيرات المناخية و أهميتها بالتنمية المستدامة

تمهيد:

تشكل التغيرات المناخية التي يواجهها العالم اليوم تحديا مهما، نظرا لما صاحب ظاهرة الاحتباس الحراري من انعكاسات طالت مختلف المجالات والأبعاد الإنسانية، كما أن مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وتدهور البيئة أصبحت لها أثر واضح على إضعاف التنمية المستدامة.

في هذا الصدد تواجه قضية تحقيق التنمية المستدامة العديد من التحديات أثرت سلبا على الاقتصاد و على الحياة على سطح الأرض من فقدان التنوع البيولوجي و البيئي، و نقص في حجم الموارد الطبيعية غير المتجددة و استنفاد بعضها، و هذه المشاكل كلها نتيجة للاستخدام الغير العقلاني لهذه الموارد، مما جعل العالم يدرك و يتأكد من أن ّ استنزاف الثروات خاصة الغير متجددة منها هو هلاك للبيئة و انتهاك لمقوماتها، و على هذا الأساس ينبغي البحث عن نموذج تنموي مستدام يقوم على حتمية حماية البيئة في إطار تنمية مستدامة حقيقية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الباطنية.

في نهاية هذه المحاضرة يكون الطالب قادرا على معرفة مايلي:

* التعرف على مفهوم" تغير المناخ " بطريقة علمية دقيقة.
* ضرورة زيادة الوعي بمخاطر التغير المناخي.
* كيفية التعامل مع قضية التغيرات المناخية.
* إدراك العلاقة الارتباطية بين التنمية المستدامة و التغيرات المناخية.

عرف المشهد الدولي في الآونة الأخيرة اهتماما واسعا بمسألةتغيّر المناخ، بعد أن أدرجت بوصفها قضايا جديدة إلى صلب النقاشات الدائرة في المحافل و المؤتمرات الدولية، فقد أصبحت ظاهرةالتغيّرات المناخية على نحو متزايد القضية المحورية التي تطرح على طاولات النقاش الدولي، وحتى الوطني بالنظر إلى عواقبها المتسارعة والمتزايدة يوما بعد آخر، ما جعل منها هاجسا يؤرق أمن المجتمعات ويهدم ما حققته من تقدم وتنمية، مما استوجب ضرورة البحث عن آليات من شأنها مواجهة هذه الظاهرة و ضمان تنمية الإنسان في واقعه الحالي ومستقبله المنتظر وفق منظور أمني مستدام.

. 1- تعريف تغير المناخ:

يعتبر التغير المناخي تحدي عظيم يواجه البشرية، وقد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة بداية القرن 19 أين تمكن علماء وباحثين في مجال علم المناخ والأرض من التأكيد على أن مناخ الأرض في تغير مستمر وبطريقة سيكون تأثيرها سلبي على نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي، وهذا عائد لعدة أسباب طبيعية وبشرية .

ومنذ ذلك الوقت قدمت عدة تعاريف:

عرّفته اتفاقية الأمم المتَحدة الإطاريةبأنّه: "تغيرا في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية مماثلة" (هيئة الامم المتحدة، 1992، صفحة 01)

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ(GIEC) ، فقد اعتبر التغيرات المناخية:" كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها، بوصف إحصائي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية، الناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي" (مجمد جبران، لحسن التايقي، 2014، صفحة 05).

والتغير المناخي كمثعر ّفه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) هو:" تغير في حالة المناخ والذي يمكن تحديده عن طريق استخدام الاختبارات الإحصائية مثلا :التغير في المتوسط، وأن يستمر هذا التغير فترة طويلة تدوم عقود" (حسين جبر، سمى مطلك الشمري، 2017، صفحة 369)

ونخلُص إلى أنّ التغيُّر المناخي عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخيَّة للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو، ومن هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكاسيد النيتروجين و الكلورو فلوروكربون، ومن أهم التغيُّرات المناخيَّة: ارتفاع حرارة الجو، واختلاف في كمية وأوقات سقوط الأمطار، وما يتبع ذلك من تغيُّر في الدورة المائية وعملياتها المُختلفة (حصة عبد العزيز المبارك، زكية راضي الحاجي، 2019، صفحة 73).

بوجه عام يقصد بتغير المناخ تلكالتغيّرات التي تحدث في حالات المناخ كالحرارة، البرودة، ومعدل التساقط وغيرها، والتي من شأنها إحداث آثار سلبية بمختلف الأنظمة البيئية والاقتصادية، وحتى السياسية بما تخلقه من صراعات.

2- أسبابتغيّر المناخ:

عبر ملايين السنين شكّلت ظاهرةتغيّر المناخ قضية طبيعيةتكيّفت معها مختلف الأنظمة الإيكولوجية، بيد نأّها حملت مع تطور البشرية عبر الزمن العديد من الآثار السلبية الناجمة عن الاحتباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض الناجمة عن التسربات الغازية، وقد لفتت هذه الظاهرة اهتمام العلماء للتقصي والبحث عن أسباب وعوامل حدوثها، فخلصوا إلى وجود نوعين من العوامل و الأسباب، تمثلت في عوامل طبيعية و أخرى بشرية، و هو ما سنوضحه في ضوء النقاط التالية:

1- **الأسباب الطبيعية:** أكد العلماء أن للعوامل الطبيعية دور كبير في حدوث التغير المناخي وخاصة النشاط الشمسي، و من هذه العوامل نجد:

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

أ/ **تغيرات معالم دوران الأرض والإشعاع الشمسي:** تشير القياسات السطحية إلى أن معدل الإشعاع الشمسي الواصل إلى سطح الأرض يتغير بين الحين إلى الأخر، و يعزى ذلك إلى الأسباب الآتية:

• تغير ثابت الإشعاع الشمسي نتيجة عوامل فلكية، تشمل النشاط الشمسي وظهور البقع الشمسية.

• التغير في شفافية الغلاف الجوي لوجود الشوائب الدقيقة العالقة في طبقاته، ومن أكثر الأدلة على وجود تغير في نشاط الإشعاع الشمسي وجود تغير في عدد البقع الشمسية التي تظهر على سطح الشمس، و بالتالي إحداث تغيرات مناخية كبيرة (حسين جبر، سمى مطلك الشمري، 2017، صفحة 370).

ب -النشاطات البركانية:

إن للبراكين تأثير على مناخ الأرض نتيجة الغبار والغازات التي تطلقها في الغلاف الجوي، إذ تعمل هذه الغازات على حجب جزء من الإشعاع الشمسي مما يؤدي إلى انخفاض درجة الحرارة، و يعتقد العلماء أن ضعف النشاط البركاني أدى إلى تزايد درجة حرارة الأرض، عكس ما يعتقده الكثير من أن النشاط البركاني يزيد من ارتفاع درجة حرارة الأرض (ميسون طه محمد السعدي، 2015، صفحة 369).

ت-العواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة، التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وقلة الزراعة والأمطار.

ث-الأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم، حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض وتؤدي لتكون الكربون المشع (ندى عاشور عبد الظاهر، 2014، صفحة 03).

2- **الأسباب البشرية:**

يشكل النشاط البشري السبب الرئيسي وراء هذا التغيير المفاجئ، بفعل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وخصوصا غاز ثاني أكسيد

الكربون والميثان، هذه الغازات هي طبيعية وضرورية للحياة لأّنها تحافظ على الحرارة من خلال " الاحتباس الحراري"، إلا أن انبعاثها بكميات متزايدة وغير منضبطة، أدى إلى زيادة الحرارة بطريقة غير طبيعية غيّرت في نظام المناخ الكلي، وقد بلغت نسبة تركز هذه الغازات في الغلاف الجوي حدها الأقصى منذ 420ألف سنة، وذلك بسبب تزايد المصانع خلال قرن ونصف وزيادة استهلاك البشر للطاقة بشكل كبير (تسعديت بوسبعين، دت، صفحة 04).

3- العلاقة بين التنمية المستدامة والتغير المناخي:

تعتبر التنمية بوجه عام الإطار الشامل الذي يمكّن الفرد من المساهمة في تحقيق مختلف أشكال التنمية المستدامة، ولعل التعريف الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة1978 (بترونتلاند) للتنمية بصفة عامة يشمل هذا المعنى على أنها التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار باحتياجات المستقبل (سناء جبور، 2011، صفحة 53)، فالتنمية المستدامة إذن عبارة عن:" عقد أخلاقي ذا طبيعة مستمرة، هدفه تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحاضرة،وا لزامها بالمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، يتميز بالوحدة والشمولية، وتتخرط فيه جميع دول العالم، بصفة متضامنة " إدارة وحماية " للموارد الطبيعية في كامل المعمورة.

هذه الحماية التي تقف في وجهها ظاهرة التغير المناخي في صيرورة مضادة للتنمية المستدامة ومثبطة لها، لذلك فرضت الضرورة نفسها لاحتواء هذه الظاهرة، بعد التقرير الذي تقدمت به اللجنة الدولية للتغيرات المناخية(GIEC) في سنة 2007 (ايف سياما، 2015، صفحة 07). حول ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن انبعاث الغازات المضرة بصحة بالبيئة، خصوصا (Co2)وذلك من اجل اعتماد سياسة جديدة يكون من إفرازاتها تغير نمط الحياة لدى الإنسان في كامل أرجاء المعمورة.

فالاحتباس الحراري أو الدفئية ليست ظاهرة جديدة على الأرض وإنما الاحتباس الحراري أدى إلى اختلالها، فهي بالأساس مفيدة للحياة، لأن متوسط الحرارة في كوكب الأرض لن يتجاوز 18 درجة مئوية تحت الصفر وفي حال غيابها تنعدم الحياة على الأرض، حيث يتكون الإشعاع الشمسي الذي تتلقاه الأرض من الشمس 40%من الضوء المرئي، 10%من الأشعة فوق البنفسجية، 50 % من الأشعة تحت الحمراء، وهي نوع من الأشعة يمتص ما يعرف بالغازات الدفئية، وقد كان أول من أكتشف ظاهرة الدفيئة هو " سفانتي أرينيوس" ، بمناسبة أعماله التي نال بها جائزة نوبل للفيزياء عام1903 الخاصة بالتحاليل المائية (ايف سياما، 2015، صفحة 10)، بمعنى أن الاحتباس الحراري شرط أساسي لقيام الحياة على الأرض لأنها ناتجة عن النشاط الشمسي من خلال الأشعة الكهرو مغناطيسية والرياح الشمسية المؤلفة من جسيمات مشحونة تتدفق خارج الهالة الشمسية(التدفق الكتلي الكروتي)Ejection Mass Coronal التي تؤثر على النشاطات الجيومغناطيسية للكواكب المحيطة بالشمس ومنها الأرض، دون أن ننسى الثورات البركانية، هذه مجمل الظروف الطبيعية التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري الموازنة للحياة على الأرض (راحلة عبد الكريم، أقاري سالم، 2019، صفحة 16)، لكن الذي أدى إلى التغير المناخي هو النشاطات الإنسانية التي ساهمت في ارتفاع درجة حرارة الأرض فأخذت الظاهرة وسم الاحتباس الحراري، لأن الإنسان كان في حاجة إلى الطاقة من أجل تلبية حاجياته اليومية والصناعية الاقتصادية، فأتجه إلى إنتاج الوقود الأحفورية من نفط وفحم وغاز وهي جميعها تحوي " الهيدروجين والكاربون "، وكذلك المحطات التي تولد الكهرباء تسير بالوقود الأحفورية، وتسمى أحفورية لأنها تكونت في القشرة الأرضية منذ آلاف السنين، فهي عبارة عن نباتات وحيوانات عاشت على الأرض منذ300مائة مليون سنة (أحمد شفيق الخطيب، سليمان خير الله يوسف، 2002، صفحة 06)، بالإضافة إلى استعمال الوقود

الأحفورية، نجد يد الإنسان امتدت لضرورة معيشته للغابة وقطع أشجارها، لذلك اتجهت الأمم المتحدة للحد من الاعتداء على الغابات وخصوصا غابة الأمازون، إلى وضع تعريف للغابة حماية لها من قطع أشجارها بقساوة لاستعمال أراضيها في تربية المواشي والزراعة مما يؤدي إلى تعرية الأرض ونقصان الأكسجين، وبالتالي زيادة CO2 المساعد على زيادة الدفيئة، فالغابة وفقا لتعريف الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي(UNFCCC) على أنها أرض لا تقل مساحتها عن 0,5 إلى هكتار يعلوها غطاء شجري تاجي أو ما يكافئ ذلك من مخزون أشجار تزيد نسبتها عن 10إلى 30% ، والتي لها احتمالية الوصول إلى علو قدره 02 إلى 05 أمتار عند النضج في الموقع يمنع استعمالها في الزراعة أو الرعي أو تربية المواشي (اسماعيل نجم الدين زنكة، 2012، صفحة 41).

4- السياسة العامة للجزائر في التعامل مع قضية التغيرات المناخية:

قابلية التأثر بالتغيرات المناخية في جميع المجالات، دفع بالدولة الجزائرية لتبني إستراتيجية شاملة لمواجهة مختلف الآثار، تتمحور حول السياسة المناخية العامة الواجب انتهاجها محليا، إقليميا ودوليا وكذا على ضرورة إعداد الهياكل المؤسساتية الكفيلة بمتابعة تطبيق هذه السياسات .وتهدف هذه الإستراتجية إلى تثبيت حجم الغازات الدفيئة من خلال آليات التكيف والتخفيف من أثار التغيرات المناخية.

وتولي الجزائر أهمية بالغة لقضية التغيرات المناخية، وقد وقعت على أكثر من عشرين اتفاقية دوليةوا إقليمية منذ الاستقلال حتى الآن تتعلق بحماية البيئة، خمسة منها على الأقل تتعلق بموضوع التغيرات المناخية. هذا العدد المعتبر ينم عن الإرادة السياسية لدمج هذه القضية في جل السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وتركز السياسة العامة الإقليمية الجزائرية في ما يتعلق بقضية التغيرات المناخية على بعدين، البعد المغاربي والبعد الإفريقي، ونظرا للموقع الجيوستراتيجي والوزن السياسي والاقتصادي للجزائر كأكبر دولة إفريقية فهي تعتبر شريك مهم

وأساسي حتى بالنسبة للدول الأورومتوسطية. وقد وضعت الجزائر بمعية الدول المغاربية إطار عام من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، سمح هذا الإطار بالقيام بالعديد من الدراسات المتعلقة بآثار التغيرات المناخية على المنطقة وسبل تعزيز آليات التكيف والتخفيف من أضرارها، كمشروع G31/94/RAB سنة2003م(Ménouer BOUGHEDAOUI, 2013, pp. 42-49)

وقد عقدت عدة ندوات تعاونية مشتركة كان آخرها في نوفمبر 2013 م بالدار البيضاء(المغرب)، ارتبط موضوعها بتأقلم الفلاحة والزراعات الكبرى مع التغيرات المناخية، باعتبار قطاع الفلاحة والزراعة الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية في دول المنطقة . وفي سبيل تمكين البلدان المغاربية من إنجاح عملية تكيف الفلاحة مع التغيرات المناخية، تم الاتفاق على سبعة محاور إستراتيجية تتعلق عامة بتطوير الرصد الجوي، وتطوير الأبحاث المشتركة في ذات المجال من أجل إحداث بنك للمعطيات المغاربية.

أما إفريقيا، فالجزائر تبذل الجهود الحثيثة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في إطار النيباد، وهي عضو في اللجنة الإفريقية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، وقد ترأست الجزائر الوفد الإفريقي المفاوض حول التغيرات المناخية في العالم منذ ديسمبر 2007 إلى غاية 2009 م، وفي هذا الإطار نظمت الجزائر ندوة إفريقية في 2008 م جمعت وزراء البيئة للمناقشة والتحضير لقمة كوبنهاقن حول التغيرات المناخية التي كانت في 2009 م، وكذا لبحث موقف إفريقي موحد تتبناه الجزائر لتدعيم موقعها التفاوضي عالميا سنة 2012 . وقد شاركت الجزائر في العديد من الندوات الإفريقية التي عقدت برعاية من الأمم المتحدة (CNUCC، الصفحات 199-200).

المحاضرة الثالثة عشر: الأساليب البيئية المتبعة في التخطيط للتنمية المستدامة

تمهيد:

نإ تحقيق أهداف التنمية في ظل الاعتناء بحماية البيئة يعني الوصول إلى الهدف الأسمى وهو الاستدامة في استغلال الموارد الطبيعية وبالتالي "تلبية حاجيات وطموحات الأجيال الحاضرة من الموارد البيئية من دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتها منها"، ومن المسلم به نأ التخطيط هو الصورة الأولى للتنمية المستقبلية بالنظر إلى عدّة عوامل وباعتباره يلم بجميع الاحتياجات الحالية و يعتبر تحقيقها هدفه الأساسي، هذه العملية تأخذ البعد البيئي كأساس في مناقشتها و أي تخطيط عكس هذا فيعتبر بالضرورة تخطيط سلبي وبغير معنى إن لم نقل فاشلا، و من هذا المنطلق أصبح موضوع التخطيط البيئي واحدا من المواضيع التي سطعت على الساحة العالمية في العصر الحديث خاصة في مجالات التنمية المستدامة.

في نهاية هذه المحاضرة يكون الطالب قادرا على معرفة مايلي:

* التعرف على مفهوم" التخطيط " و " التخطيط البيئي" بطريقة علمية دقيقة.
* أن تلم بأهمية معالجة موضوع التخطيط.
* أن تفكك تعريف التخطيط البيئي بطرقة تحليلية.
* إدراك أهمية التخطيط البيئي في سياق التنمية المستدامة.
* أن تفهم أهم العوامل التّي يجب توافرها ليكون التخطيط و التخطيط البيئي مستداما.

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

أحدثت التغييرات البيئية تحولا في سياسة الدول البيئية على نحو يتفق و متطلبات التنمية المستدامة إدراكا منها بخطورة الواقع البيئي المتدهور بفعل التطور الحاصل الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الحلول البيئية للتخفيف من حدة الوضع. ومن هذا المنطلق ظهر ما يسمى بالتخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة.

1- تعريف التخطيط :

أ/ لغة:

مصدره خطط الخط الطريق و التخطيط و التسطير وقال في التهذيب التخطيط كالتسطير (ايمان قدارم، 2017، صفحة 158).

و التخطيط planification مصدره من مخطط -plan- مصطلح أصله يوناني planusويقصد به في بداية القرن السادس عشر المساحة المسطحة التي لا تتخللها نتؤات، ولم تستمد كلمةplanification معناها من الفعل planifier إلا في القرن السابع عشر ويقصد بها مجموع المشاريع التي تعد في شكل عمليات متتابعة ومتناسقة قصد الوصول إلى أهداف محددة مسبقا (سامي بوطالبي، 2017/2016، صفحة 11)

ب/ اصطلاحا:

يقصد به في المفهوم الواسع" التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق أهداف محددة" (سليمان الطماوي، 2000، صفحة 187).

كمأنّ المهندس "**هنري فايول** " الذي يعد من رواد علم الإدارة قد استخدم مصطلح prevoyance للدلالة على التخطيط أو "التنبؤ "باعتباره توقع لما سيكون عليه المستقبل بمعنى الاستعداد له، بتعبيره عنه بقوله:" إذا لم يكن التنبؤ هو كل الإدارة فهو على الأقل جزء أساسي منها" (سامي بوطالبي، 2017/2016، الصفحات 11-12)

التخطيط هو تعبئة الموارد المادية والبشرية المتاحة بغرض إحداث معدل معين من النمو خلال فترة قادمة، وبعبارة أخرى فالتخطيط عبارة عن أهداف محددة يسعى الفرد أو المجتمع إلى تحقيقها في فترة قادمة باستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال، كما يعرف التخطيط على أنه:" أسلوب عمل يدعو المجتمع لإتباع منهج علمي لرسم المستقبل وحل مشاكله سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية (حسونة عبد الغني، 2013، صفحة 137).

2- تعريف التخطيط البيئي:

يركز التخطيط البيئي على التأثيرات والبعد البيئي للمشروعات المقترحة، ويتمثل هدفه الأساسي في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة (ياسين مريخي، 2010)

حيث يعرف التخطيط البيئي على أنه: أسلوب علمي يهدف إلى تحقيق أهداف بيئية خالصة أو مصاحبة لخطط وبرامج تنموية معينة، وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من التخطيط في ستينيات القرن الماضي (فلاح جمال العزاوي، 2016، صفحة 104).

يعرف أنصار حماية البيئة التخطيط البيئي بأنّه:" وضع برنامج يتضمن قواعد وتنظيمات محددة لحماية البيئة، من خلال التوقع والتنبؤ بالمخاطر والمشكلات البيئية التي يملكن أن تظهر مستقبلا، وأخذ الحيطة والحذر بشأنها عن طريق وضع الخطط اللازمة لوقايتها وكذلك للتقليل من الخسائر المترتبة عليها" (اسماعيل نجم الدين زنكة، 2012، صفحة 355)

فيما عرفه مفكرو التنمية أيضا على أنه:" مفهوم ومنهج جديد يقوم على خطط التنمية من منظور بيئي " أو بمعنى آخر" التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور و الغير المنظور، فهو التخطيط الكي يهتم بالقدرات والحمولة البيئية ، وهو الحد الذي يجب

أن تتوقف عنده ولا تتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قاد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية" (سامي بوطالبي، 2017/2016، صفحة 31)

وهو منهج حديث و أسلوب وقائي، يرمي إلى تأطير وتصور الأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها مستقبلا في المجال البيئي بشكل شمولي أو قطاعي، وذلك وفقا لما تمليه توجهات السياسة الوطنية المعتمدة في هذا المجال (دعموش فاطيمة الزهراء، 2010، صفحة 42)

3- أهداف ومقومات التخطيط البيئي:

يؤدي التخطيط البيئي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وحماية البيئة من سوء استغلال للموارد وفي ذلك تحقيق لمنافع اقتصادية كبيرة .

وقد أضحى التخطيط البيئي أداة رائدة لحماية و تحقيق التنمية المستدامة كونه يرمي إلى الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية و حمايتها من الاستغلال اللاعقلاني خاصة في ظل التصنيع الحالي الذي يعتمد في مجمله على الموارد الطبيعية.

الأمر الذي ساهم في تأزم الوضع البيئي، مما جعل التخطيط البيئي وسيلة لحماية البيئة معتمدة من قبل معظم الدول لمعالجة أي مشكل بيئي قائم أو محتملالوقو ع (بسام سمير الرميدي، 2018، صفحة 162)

وقد أصبح تحقيق التنمية المستدامة مرتبطا بالتخطيط البيئي حيث يعد هذا النوع من التخطيط آلية فعالة لاستخدام الموارد البيئية بكفاءة، وبأسلوب لا يضر بالبيئة و يحقق في نفس الوقت التنمية المطلوبة، وقد تزايد الاهتمام بالتخطيط البيئي نظرا لأهميته في تحقيق التوازن بين تحقيق أهداف التنمية و الحفاظ على البيئة (قادري ايمان، 2017، صفحة 257).

أ/ أهداف التخطيط البيئي:

ازداد الاهتمام بالبعد البيئي في عمليات التخطيط من أجل الحفاظ على الموارد البيئية و مواجهة مختلف المشكلات البيئية، وتقليل الآثار السلبية للتنمية على البيئة وذلك من خلال ما يسمى بالتخطيط البيئي.

فالتخطيط البيئي يسعى إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق مصلحة الأجيال الحاضرة و القادمة، والسعي للقضاء على الفقر وضمان رفاهية سكان المدن و الأرياف معا، من خلال العمل على تحقيق تنمية اقتصادية.
- حماية البيئة و الحفاظ على سلامتها و توازنها و صيانة أنظمتها الطبيعية، والعمل على تنمية الموارد الطبيعية الحية واستغلالها استغلالا رشيدا.
- مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار و أثار سلبية مباشرة أو غير مباشرة آجلة أ و عاجلة (بسام سمير الرميدي، 2018، صفحة 263).
- توفير مساحات كبيرة من الأراضي الخضراء لاستخدامها في أغراض ترفيهية و الاهتمام بتجانس التركيب العمراني مع توفير بيئة عصرية صحية.
- تشجيع الاستثمار وزيادة عوائده وتعزيز روح المواطنة لدى المجتمع.
- إعادة تدوير المخلفات وإعادة استخدامها مع استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة (حميدي تهاني، دت، صفحة 17).

ب/ مقومات التخطيط البيئي:

تسعى الطريقة التخطيطية في المجال البيئي إلى تجنب الأخطاء قبل حدوثها وتدارك الأخطاء قبل وقوعها، فالتخطيط البيئي كتوجه ومنهج في الإدارة البيئية تتأثر فعاليته بمصداقية الحلول ووضوح المقاييس المعتمدة وكفاءتها في إحداث التوازن البيئي بما يضمن رخاء ورفاه المواطن في الحاضر و المستقبل (دعموش فاطيمة الزهراء، 2010، صفحة 42).

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

حيث يرتكز التخطيط البيئي على جملة من المقومات و الدعائم التي يجب توفرها لضمان فعالية و نجاح التخطيط في مهمة حماية البيئة وضمان تحقيق التنمية المستدامة و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ **توافر معلومات بيئية شاملة و شفافة:**

يعتمد التخطيط البيئي بالدرجة الأولى على توفر جملة من المعلومات الشاملة و التفصيلية حول الحلة البيئية للمنطقة أو الإقليم المراد التخطيط له وقدراتها الاستيعابية، كما يتطلب الأمر توافر بيانات حول الموارد الطبيعية المتاحة والتعداد السكاني للمنطقة من أجل التخطيط لوضع الآليات الكفيلة للتسيير المستدام لهذه الموارد و سد الاحتياجات المتنوعة الآنية و المستقبلية للسكان دون الإضرار بنوعية البيئة (محرز نورالدين، دت، صفحة 185).

❖ **المخطط البيئي:**

يقصد بالمخطط البيئي بأنه الشخص الذي تتوافر لديه الخبرة و المعرفة الكافية في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها و يعتمد على خبرته و معرفته عند قيامه بالتخطيط للمشروعات المختلفة. ويتميز المخطط البيئي بالسمات و الخصائص التالية:

- ينظر للموارد الطبيعية بأنها محدودة، وقد تنتهي اثر استنزافها أو استخدامها بطريقة سيئة.

- لديه خلفية وخبرة ومعرفة علمية واسعة، حيث يسعى دائما ليعرف كل ما هو جديد في المجال البيئي.

- الوعي البيئي العالي، وسعيه المستمر للحفاظ على البيئة والحد من النفايات والملوثات (بسام سمير الرميدي، 2018، صفحة 267).

❖ **الرقابة البيئية:**

لضمان التزام كافة الأطراف المعنية بحماية البيئة بالشروط المدرجة في المخطط، كما أنها توفر آلية تصحيحية للتغذية العكسية والتي يمكن من خلالها تعديل المخطط و تكييفه مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية (محرز نورالدين، دت، صفحة 186).

❖التوعية البيئية:

تمثل الرقابة والمتابعة المستمرة أحد مصادر نجاح التخطيط البيئي حيث تساهم في التأكد من تطبيق كافة الإجراءات و الالتزامات البيئية الموجودة في الخطة وعدم تجاهلها، كما تساهم الرقابة البيئية في التعرف على الانحرافات و التجاوزات في تنفيذ الخطة، ومن ثم هناك إمكانية لاتخاذ إجراءات تصحيحية تعيد الوضع إلى مساره الطبيعي وبما يحقق الأهداف المستهدفة في النهاية (بسام سمير الرميدي، 2018، صفحة 268).

❖ المشاركة الشعبية:

وهي عبارة عن ميثاق يقر مشاركة الجماهير والحوار ووضع السياسات و تنفيذها، وبمشاركة جميع الأهالي و الهيئات الرسميةوا إتباع أسلوب اللامركزية وذلك لدور الحكومات و المجالس البلدية والقروية في المحافظة على البيئة (محرز نورالدين، دت، صفحة 186).

ويقترن نجاح التخطيط البيئي بمشاركة المجتمع المحلي في إعداد وتطبيق هذه الخطة، فهناك ضرورة لشراك المواطنين المحليين في عملية التخطيط البيئي، لأنهم الأكثر وعيا بمجتمعاتهم و مشاكلهاوا إمكانياتها، ومن ثم يمتلكون مصدرا هاما للمعلومات و البيانات التي تحتاج إليها عملية التخطيط، كما أن مشاركة المواطنين في عملية التخطيط البيئي تجعلهم أكثر قبولا ودعما لهذه المشروعات (بسام سمير الرميدي، 2018، صفحة 268) .

4- العلاقة بين التخطيط البيئي و التنمية المستدامة:

مع تزايد المشكلات و المخاطر و الآثار السلبية للمشروعات على البيئة ازدادت ضرورة إدراج البعد البيئي في عملية التخطيط بشكل أساسي وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتخطيط البيئي " **البعد البيئي** " وقد توصلت الدراسات إلى أهداف المحور البيئي تتفق بشكل كبير و شبه كامل مع الفوائد التي يحققها التخطيط البيئي وكذلك تتوافق مع أهداف التخطيط البيئي و بالتالي فالتخطيط سيساهم في نجاح تحقيق هذه الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة (بسام سمير الرميدي، 2018، صفحة 258).

وفي هذا السياق تتجه الإدارة الحديثة إلى انتهاج التخطيط البيئي كأداة لتسيير و حماية البيئة باعتبار الأسلوب الأمثل في تحقيق الأهداف و تحديد التوجهات الوطنية في هذا الإطار، والذي يقوم على التشاور و التنسيق بين مختلف المتعاملين في المجال البيئي، قصد البحث عن أفضل و أحسن خيار لحماية البيئة بشكل عقلاني و فعال (بن منصور عبد الكريم، صفحة 490) .

بعد الإلمام بالمعضلة البيئية بجميع أبعادها، خلصنا إلى نتيجة مهمة، مفادها أننا نحتاج إلى منظومة متكاملة من العوامل كي ننجح في إيجاد التأثير البيئي المستهدف الذي نحقق به التنمية المستدامة و نتجاوز به بواعث و مظاهر التنمية الجائرة بيئيا، تحاول الدول في القرن الواحد والعشرين بوضع إستراتيجيات تنموية باستخدام الأساليب البيئية وذلك بالتركيز على ما يلي:

- المشروعات المعنية بحل مشاكل مخلفات المناطق الحضرية.
- المشروعات المعنية بتدوير مخلفات النشاط الزراعي.
- المشروعات المعنية بتدوير مخلفات النشاط الصناعي وغير الخطيرة.
- المشروعات المعنية بتدوير مخلفات النشاط الصناعي الخطيرة.
- المشروعات المعنية بدعم الإدارة التكاملية للمخلفات الصلبة.

كل هذه الأمور تتطلب دراسة مستقبلية(تخطيطية) لعدة جوانب وهي:

قسم الاجتماع فلسفة

Scanné avec CamScanner

• احتياجات التنمية وطرق تنفيذها التي تكفل الشمول والاستمرار سواء للمشاريع التنموية الصناعية أو الزراعية أو السياحية، مع ضرورة إشراك كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية.

• تقويم الأثر البيئي للمشاريع والبرامج والأنشطة التنموية المستقبلية، وذلك بدراسة جدواها البيئية.

• تبني الثقافة البيئية وتبني جماعات العمل غير الرسمية لمفهوم التدريب البيئي، وتبني مستويات الإدارة المختلفة لهذا المفهوم، بالشكل الذي يعكس حتمية الاهتمام والحفاظ على البيئة من خلال التطوير المستمر للإدارة البيئية وتطبيق معايير الجودة البيئية.

• تضمين البعد البيئي في كافة الإستراتيجيات والتخطيط والبرامج وتأهيل المؤسسات أفقيا بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية بشؤون البيئة للوصول إلى نظم الإدارة البيئية المتكاملة، من خلال الوقوف على قانون للبيئة.

• ضرورة إمساك واحتفاظ الشركات والمؤسسات بالسجل البيئي الذي يعتبر بمثابة قانون للبيئة، لتكون عملية التنمية الاقتصادية، عملية متكاملة مع البيئة السليمة والصحية (رمزي زكي، 2000، الصفحات 40-41).

المحاضرة الرابعة عشر: تجارب إقليمية و دولية في قياس التنمية المستدامة

تمهيد:

إن التنمية المستدامة لا يختص بها العلماء والباحثون فقط وا إنما الحكومات والهيئات الحكومية، حيث تمثل هذه الظاهرة توسع خيارات الناس وقد اهتم بها من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحاجات الأجيال اللاحقة، واختيار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم، ومنع حدوث أضرار سلبية من شأنها أن تنعكس على البيئة العالمية.

و تستهدف هذه المحاضرة بشكل جوهري:

* تعميق استيعابنا للركائز و المقومات و الأساليب و المداخل الأساسية لتعليم الاستدامة.

* تحسين جودة العملية التعليمية و مخرجاتها بما في ذلك الإفادة من بعض التجارب المميزة في مجال التنمية.

* ضرورة تبادل الخبرات و نشر المعلومات و الاستفادة منها.

تختلف الدول فيما بينها فيما يتعلق بتطبيق الإدارة البيئية و ذلك بحسب مستويات القناعة بها و بحسب جودة الخطط و كمال التشريعات و كفاية الموارد البشرية، الفنية، التقنية، المعلوماتية و أساليب صناعة القرار البيئي، و هنالك تجارب دولية عديدة تحقق فيها قدر من التميز في بعض أبعاد الإدارة البيئية، حيث تحولت بعض الدول إلى ورشات عمل جدية من أجل تحقيق طموحاتها في التوصل إلى أن تكون دولا مستدامة، و يمكننا الإشارة إلى بعض تلك التجارب:

1- التجربة الإماراتية:

تعد تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنمية المستدامة، والاعتماد على ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، والحفاظ على الموارد الطبيعية، تجربة بدأت منذ عدة سنوات من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة، والتي كانت تأخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية لأي مشروع في الاعتبار، الأمر الذي مكن من تحقيق درجة هامة من التنمية، ورسخت هذه الممارسات لتصبح نموذجا يقتذي به، ليس في المنطقة فحسب بل في كل العالم.

التجربة الإماراتية تقوم على أهمية تطوير الاقتصاد المحلي، بحيث تكون التنمية فيه معتمدة على المعرفة والابتكار، لتوفير فرص العمل المميزة، مع المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، مع تعزيز الطابع التنافسي للدولة، في الأسواق العالمية، هذه السياسة التنموية للإمارات تشتمل على سبع أولويات هي:

افتقاد معرفي تنافسي، بيئة مستدامة، بيئة تحتية متكاملة، نظام ورعاية صحية بمعايير عالية، مجتمع آمن، قضاء عادل، مكانة عالمية متميزة، نظام تعليمي رفيع المستوى ومجتمع متكامل محافظ على هويته.

ففي الجانب الاقتصادي، تعمل دولة الإمارات على إقامة نموذج اقتصادي عالمي ناجح تحقق خاصية الاستدامة من خلال إقامة الاقتصاد الأقصر الذي يعزز من تنافسيتها ونموها ويحافظ على بيئتها للأجيال القادمة، على أن تكون البيئة كذلك مدعما للاقتصاد، وذلك من

خلال: الطاقة الخضراء، الاستثمار الأخضر، المدن الخضراء، التغير المناخي، الحياة الخضراء والتكنولوجيا الخضراء.

ولعل أهم ما تقوم عليه السياسة التنموية الإماراتية لتحقيق مناخ بيئي جيد:

* التعاون على المستوى الدولي: في مجال تبادل الخبرات والاستفادة منها لتحقيق تنمية مستدامة، وخاصة تلك التي تعتمد على الطاقات المتجددة والمحافظة على البيئة، انطلاقا من مختلف المعارف المشهود لها عالميا.

* الاعتماد على الطاقة النظيفة كعنصر فعال في مختلف الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مختلف مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز، بمعنى الطاقات المتجددة، وذلك بتشجيع الاستثمارات في هذا المجال (سعد الدين إبراهيم، 2005، الصفحات 35-37).

2- التجربة اليابانية:

تعد التجربة اليابانية تجربة رائدة في مجال التقدم التكنولوجي والصناعي، ومفيدة للعديد من المجتمعات، وخاصة المتخلفة منها، حيث أثبتت التجربة أن النهضة التي حصلت في اليابان وبعض الدول الأوروبية إنما كانت بفضل التعليم، فاليابان لا تتمتع بحجم كبير في الموارد البشرية كما هو الحال في الصين أو الهند، ومع ذلك عملت على أن تكون هناك نهضة كبيرة وتنمية شاملة، حيث كان العالم شاهدا على النقلة النوعية في الاقتصاد الياباني والتي فسرها الباحثون بأنها جاءت بفضل محو الأمية، التعليم و التعليم العالي فرغم تقدم اليابان استمرت في إرسال البعثات للدول المتقدمة، للاستفادة من انجازاتها، فأصبحت تصنف الثانية عالميا من حيث التطور الاقتصادي، والأولى في العديد من المنجزات التكنولوجية المتطورة، وصناعة الروبوت أو الإنسان الآلي، حيث نجحت بعد الحرب العالمية الثانية في أن تختار لنفسها منهجا خاصا في التنمية، يحقق لها الاستقرار السياسي والاجتماعي، وذلك بزيادة الاهتمام بتنمية قطاع الصناعة وتخصيص الأموال

الضـرورية للأبحـاث، مـا يـنعكس بالإيجـاب علـى تنميـة الصـناعات المصـغرة باعتبارهـا الأكثـر توافقـا مـع البيئـة الجيـدة والملائمـة للحيـاة، هـذه الصـناعات المصـغرة لا تـزال إلى يومنا هذا تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي الذي حققته اليابان.

هذا النجاح كان بفضل ست قواعد أساسية:

أ/ وجود فلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة:

تعد اليابان الأولى للاقتصاد الياباني كان هناك قاعدة بضرورة وجود فكر وفلسفة متجانسين بين القادة السياسيين والاقتصاديين بتشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة اليابانية لتحقيق معدلات إنتاجية عالية وزيادة في المداخيل، وبناء على ذلك، فإن الفلسفة الاقتصادية السائدة اعتبرت أن كل فرد يمثل جانبين: أحدهما جانب الإنتاج وذلك من خلال عمله، والآخر جانب الاستهلاك والادخار، وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه، وبذلك تمكنت اليابان من تحقيق زيادة الإنتاج وضمان تجديده.

ب/ وضع التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المشاريع:

ومن أهم هذه القوانين، ذلك القانون الذي صيغت في ظله السياسات التي أعطت الأولوية لحل المشكلات المالية وتخفيف القيود الإنتاجية.

جـ/ وضع سياسات خاصة بتحديد وتطوير الصناعات الصغيرة:

حيث تم اتخاذ تدابير لمساعدة الصناعات الصغيرة على تحديث وتحسين هياكلها، من خلال برامج تحدد في ظلها هذه القطاعات، فالسياسات الخاصة بالتحديث والتطوير تقترن بتحديث الآلات والتشجيع على استخدام التكنولوجيا المتطورة، وتسهيل الإجراءات الإدارية والقوانين المنظمة للعمل الصناعي، والاهتمام بالرقابة لتحقيق الجودة، وتنشيط الطلب على الإنتاج.

د/ توفر البنيان المؤسس بأشكاله التنظيمية المختلفة:

قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات من الصناعات المصغرة، مثل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة، والهادفة لتحسين هياكل الاقتصاد وتحديث النظام الضريبي وتصحيح الأوضاع السلبية إن وجدت.

هـ/ البرامج والمساعدات:

والتي تضمن تحديد المؤسسات ووضع نظام تمويل جيد، وتحفيزات ضريبية هامة.

و/ برنامج التعاقد من الداخل:

اهتمت اليابان بالتعاقد من الداخل بسبب منع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج، فعملت الصناعات الصغيرة على توفير ما منع تصديره، كما عملت الحكومة على تشجيع نظام التعاقد الداخلي من خلال حث المصانع الكبرى على بعض مهام الإنتاج للمصانع الصغيرة.

وعموما فالتجربة اليابانية من التجارب التنموية الرائدة والفضل في ذلك يرجع إلى ما يلي:

- جعل العملية التنموية عملية داخلية ذاتية.
- وضع أنظمة اقتصادية محفزة، كالنظام التمويلي والنظام الضريبي.
- اهتمام الجهات الرسمية بعملية التعليم والتدريب المستمرة.
- نشر الوعي بين الشباب وخريجي الجامعات على ولوج عالم الصناعات الصغيرة.
- تشجيع شركات القطاع العام على الاعتماد على منتجات الصناعات الصغيرة، بدلا من استيرادها.
- إنشاء قاعدة للمعلومات لتستفيد منها كل المؤسسات والهيئات.
- ضرورة العودة للقرى وخلق صناعات فيها كبديل عن النمو الحضري المتزايد بكل آثاره السلبية (مسعود ضاهر، 2001، صفحة 32).

3- التجربة الهندية:

تعتبر التجربة الهندية في مجال التنمية المستدامة من التجارب الرائدة، ويرجع ذلك لعدة عوامل:

- توافر الهياكل التنظيمية الضرورية للعملية التنموية.
- إنشاء هيئات كفيلة بضمان النجاح واستمراريته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع أنظمة تحفيزية للمساعدة على تنمية مستويات الإنتاج.

← جعل العملية التنموية، عملية ذاتية ومحلية بفضل تشجيع عملية التبادل الداخلي بين القطاعات، المؤسسات والهيئات (فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، 2005، الصفحات 155-156).

4- التجربة الماليزية:

إن أهم ما تقوم عليه التجارب الآسيوية الناجحة في المجال التنموي هو الاعتماد على الموارد البشرية ذات المستوى التعليمي والتدريبي العالي، فضلا على توفر المجتمعات في هذه المنطقة على قيم سوسيو ثقافية عالية وعادات العمل المثابرة، والنظرة المستقبلية، وعدم الإسراف، والابتعاد عن الاستهلاك المظهري، والتوزيع المتقارب للمداخيل، وهي عوامل هامة جدا بمعيار التنمية البشرية، والتي مكنتها من تحقيق معدلات عالية في النمو، رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية والطاقوية وغيرها.

فقد تمكنت ماليزيا من تحقيق هذا النجاح، أين استطاعت مضاعفة متوسط دخل الفرد فيها بعشر مرات خلال عشرين سنة.

وما يميزها أنها تبنت نموذجا تنمويا متوازنا في إطار إستراتيجية تنموية بأهداف بعيدة المدى، وهذا النموذج يقوم على:

← تكوين المهارات التدريبية وتنميتها بإيجاد البيئة الثقافية السليمة التي تؤسس لقيم العمل والأخلاق المهنية.

← تدريب متخصص لكل الوظائف بما يضمن زيادة القيمة المضافة، وتحقيق الإبداع والتجديد.

← التطوير المستمر لمناهج التعليم بصورة تتفاعل مع التجديد، وتؤهل الموارد البشرية، وتعلم اللغات الأجنبية للتواصل مع المستثمرين.

← حسن انتقاء المسؤولين بالرجوع إلى الكفاءات والقدرات الخلاقة.

← إتباع أسلوب التخطيط الإستراتيجي كمنهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

←اهتمت بتنمية الموارد البشر ية كأساس جوهري للعملية التنموية، فقفزت ماليزيا بذلك من خانة التخلف إلى خانة الريادة، فاحتلت المرتبة السابعة عشر عالميا من حيث التقدم

الصناعي، وأصبح الدخل الفردي فيها يضاهي الدخل الفردي في أكبر الدول تقدما، ما انعكس بالإيجاب على مستويات التنمية الاجتماعية عموما (سعد الدين إبراهيم، 2005، الصفحات 35-37).

Scanné avec CamScanner

المجلس العلمي

قائمة المراجع:

1- الكتب:

أ/ باللغة العربية:

1- أحمد النكلاوي(1968): التغير و البناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر.

2- إسماعيل قيرة وعلي غربي(2001): في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية

3- السيد الحسيني(1992): دراسات في التنمية الاجتماعية،دار الطباعة للنشر و التوزيع.

4 - الجرباوي علي(1985): العرب و الأزمة الحضارية، المستقبل العربي، العدد 74.

5- اسماعيل نجم الدين زنكنه(2012): القانون الإداري البيئي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت لبنا ن.

6- إيف سياما، ترجمة زينب منعم(2015): التغير المناخي، إصدارات المجلة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية .

7- أحمد شفيق الخطيب، سليمان خير الله يوسف(2002): الوقود الأحفورية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

8- إسماعيل نجم الدين زنكة(2012):القانون الإداري البيئي، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، لبنان.

9- أسامة المجذوب(2000): العولمة و الإقليمية ، دار المصرية اللبنانية، الطبعة 02 ،القاهرة.

10- أندرو ويبستر(1995): ترجمة عبد الهادي محمد والي والسيد عبد الحليم الزيات: مدخل إلى علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، مصر.

Scanné avec CamScanner

11- إبراهيم عثمان(2007): مقدمة في علم الاجتماع، دار النشر و التوزيع، ط4، عمان، الأردن .

12- أحمد رأفت عبد الجواد (1983): مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

13- إسماعيل قيرة وعلي غربي(2001): في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية.

14- بيتر وورسلي(دت): العوالم الثلاثة، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

15- باتر محمد علي(2003): العالم ليس للبيع –مخاطر العولمة على التنمية المستدامة-، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن.

16- جميل حمداوي(2015): نظريات علم الاجتماع، د نا.

17- حسن كريم حمزة(دت): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

18- خالد محمد القاسمي، وجيه جميل البعيني(1999): حماية البيئة الخليجية، التلوث الصناعي و أثره على البيئة العربية و العالمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

19- خالد مصطفى قاسم(2007): إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.

20- دلال ملحس استيتية(2010): التغير الاجتماعي و الثقافي، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة.

21- دوجلاس موشيت(2000): مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستشارات الشفافية، الطبعة الأولى، القاهرة.

22- رواء زكي يونس الطويل(2010): التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1.

23- رواء زكي يونس الطويل(2010): التنمية المستدامة و الأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية و حقوق الإنسان، دار زهران للنشر و التوزيع، ط 1 ،عمان.

24- رمزي زكي(2000): المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني،البصيرة، الجزائر.

25- رضا محمد الداعوق(2005):العولمة تداعياتها و أثارها و سبل مواجهتها، دار الكتب العلمية، بيروت.

26- رشاد أحمد عبد اللطيف(2002): أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية الإسكندرية.

27- سعد الدين إبراهيم(دت): نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، دراسات غربية، العددان 8و9.

28- سعد الدين إبراهيم(2005): نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، دراسات عربية، العددان 8، 9.

29- سليمان الطماوي(2000): الوجيز في الإدارة العامة، د ط ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

30- سناء جبور(2011):الإعلام البيئي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن .

31- سعيد سالم جويلي(2001): حق الإنسان في البيئة، القاهرة، دار النهضة العربية.

32- سلطان الرفاعي(2009): التلوث البيئي(أسباب، أخطار، حلول) دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن.

33- سهيل حسين الفتلاوي(2007): حقوق الإنسان، موسوعة القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتونيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

34- شيخة أحمد العليوي(2017): حق الإنسان في بيئة سليمة في النظام الدستوري البحريني، سلسلة دراسات، كتاب دوري، معهد البحريين للتنمية المستدامة، أم الحصم.

35- صايغ يوسف(1992): التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

36- عبد الرحمن أحمد يسرى (2003): تطور الفكر الاقتصادي، الإسكندرية، الدار الجامعية.

37- علي سالم الشواورة(2012): **المدخل إلى علم البيئة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان ، الأردن.

38- عبد الخالق عبد الله(1986): التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص35-36.

39- عبد الفضيل محمود(1985): الفكر الاقتصادي العربي و قضايا التحرر و التنمية و الوحدة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

40- عبد القادر تومي(2009): العولمة فلسفتها، مظاهرها تأثيراتها، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر.

41-عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2000): اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

42-عبد الباسط محمد حسن(2015): التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

43- عياد محمد سمير(دت): التنمية المستدامة و البيئة، مقاربة لفهم العلاقة، الحوار المتوسطي العدد1 .

44- عبد الله، بن جمعان الغامدي(2007): التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود للملكة العربية السعودية.

45- عبد الباسط عبد المعطي(1981): اتجاهات نظرية في علم الإجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

46- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط(2008): إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد01، جانفي 2008.

47- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط(2010): التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان.

48- عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2003): اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

49- عبد المجيد قدي(2010): الإقتصاد البري، دار الخلدونية ،ط1، الجزائر.

50- عبد القادر الشيخلي(2009): حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون و الإدارة و التربية و الإعلام، منشورات الحلبي، الحقوقية، ط1، بيروت.

51- عامر محمود(2002): طرف ارهاب التلوث و النظام العالمي، مجد لمؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، بيروت.

52- غنيم، عثمان، محمد و أوزنط ماجدة(2010): التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، ط1، دار الصفاء، عمان.

53- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد(2005): الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، جامعة عمر المختار، الإسكندرية.

54- فلاح جمال العزاوي(2016): التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، دار دجلة، عمان الأردن.

55- فوزية غربي(2010): الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي في حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

56- فارس محمد عمران(2005): السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر و قطر و دور الأمم المتحدة في حمايتها، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

57- فرحات غول(2007): أثر الاهتمام بالبيئة و العمل بالمواصفات العالمية للبيئة((ISO14000 على تنافسية المؤسسات، جديد الاقتصاد، 02 ديسمبر 2007.

58(قرم جورج(1985): التنمية المفقودة، دراسة في الأزمة الحضارية و التنموية العربية، ط2، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان.

59- قاسم خالد مصطفى (2012): إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية.

60- محمد علي الليثي (2005): التنمية الاقتصادية(مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الإسكندرية، الدار الجامعية.

61- محمد عبد المولى(1990): العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، ط2.

قسم علم الاجتماع والفلسفة

Scanné avec CamScanner

62- محمد احمد الزعبي(دت): التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي.

63- مسعود ضاهر(2001): النهضة اليابانية المعاصرة –الدروس المستفادة- دار قباء.

64- مهى سهيل المقدم(1998): مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها، تطبيق على الريف اللبناني، معهد الانماء العربي ،لبنان، ط1.

65- مريم أحمد مصطفى عبد المجيد(1987): التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

66- محمد جبران ولحسن التايقي(2014): التأقلم مع التغير المناخي من المقاربة إلى الممارسة مشروع سيرش بالمغرب، مركز البحر المتوسط للتعاون للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، اسبانيا.

67- ممدوح محمود منصور(2002): العولمة دراسة المفهوم و الأبعاد و الظاهرة، المكتب الجامعي الحديث جامعة الإسكندرية، مصر .

68- مصطفى رجب(2009): العولمة ذلك الخطر القادم، الوراق للنشر و التوزيع، ط1 ،عمان الأردن .

69- محمد علي محمد(دت): القيم الثقافية والتنمية- دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر.

70-محمد عاطف غيث(دت): علم الاجتماع –دراسات تطبيقية-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

71- محمد السويدي(دت): مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري-تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية.

72- موسى أبو حوسة(1981): التغير الاجتماعي في الريف الأردني، جامعة الإسكندرية، مصر.

73- مصطفى يوسف كافي(2014): اقتصاديات البيئة، دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، سوريا.

74- محمود عودة(دت): أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية لنشر، بيروت، لبنان.

75- كريمة صافر(2017): مقدمة في علم الإجتماع، النشر الجامعي الجديد، تلمسان.

76- كوثر أبو عين(2006): النظام البيئي و صحة المجتمع، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ، عمان، الأردن.

77- نيقولا تيماشيف(1982): نظرية علم الاجتماع طبيعتها تطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

78- نقلا عن بوبوف نقد علم الاجتماع البورجوازي المعاصر(1974): ترجمة نزار عيون السود دار دمشق للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية.

79- نعيم إبراهيم الظاهر(2010): **إدارة العولمة و أنواعها**، عالم الكتب الحديث، الأردن.

80- نضال محمد الموسوي(1997): علم الاجتماع وقضايا اجتماعية، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

81- هشام مريزيق(2007): المدخل إلى علم الاجتماع، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.

82- هس، بيت، ماركسون، اليزبيتن ستين، بيتر(1979): علم الاجتماع، ترجمة محمد مصطفى الشعبيني، الرياض، دار المريخ، ط1.

83- يوسف حسين يوسف(2010):العولمة و الاقتصاد الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، الإسكندرية، مصر.

84- يحي اليحياوي(1999): العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق بلد النشر غير موجود، الطبعة الأولى.

85- يوسف حسين يوسف(2010): العولمة و الاقتصاد الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية،الإسكندرية .

ب/ باللغة الأجنبية:

86- Ménouer BOUGHEDAOUI(2013) : Rapport de l'état de réponse aux changements climatiques en Algérie, document du travail obtenue du l'agence national des changements climatiques, Alger.

87- le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques à la CNUCC.

88- Allen.H(1960) : Technology of social change, Applention century, New York.

89- Eduard, Pestel (Abstract), The Limits to Growth: A Report to The Club of Rome (1972) by Donella H. Meadows, Dennis l. Meadows, Jorgen Randers, William W. Behrens III

90-Max Weber(1995) : **Economie et société**. Poquet.

91-Melinda Kimble, ''Climate Change: Emerging Insecurities'', in: Felix Dodds & Tim Pippard.

2- رسائل و مذكرات جامعية:

أ/ رسائل دكتوراه:

1- العايب عبد الرحمن(2010): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف.

2- بوكساني رشيد(2006/2005): الأسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .

Scanné avec CamScanner

3- حسونة عبد الغني(2013): الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال، جامعة بسكرة.

4- زيد المال صافية(2013): حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

ب/ مذكرات ماجستير:

1- حداد محمد(2004/2003): العولمة و انعكاساتها على الدول العربية دراسة حالة الجزائر و مصر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر .

2- دعموش فاطمة الزهراء (2010): سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزيوزو،الجزائر.

3- سامي بوطالبي(2017/2016): النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر و دوره في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص قانون البيئة، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف.

4- علال عبد اللطيف(2010): تأثر الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

5-عبد القادر عوينان(2008): تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة.

Scanné avec CamScanner

6- محمد زميت(2006/2005): النظام المصرفي الجزائري في مواجه تحديات العولمة المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

7- ياسين مريخي(2001): التوزان البيئي والتنمية السياحية المستدامة لولاية عنابة، رسالة ماجستير، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

ج/ مذكرات ماستر:

1- حميدي تهاني(دت): عناصر الاستدامة في ظل التخطيط و التصميم البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

2- عبد السلام فراعي نقلا عن رضوان آيت اعزى بحث لنيل شهادة الماستر "جمعيات المجتمع المدني و رهانات التنمية البشرية :فاس نموذجا ".بظهر المهراز .

3- مقالات علمية:

1- إيمان قدارم(2017): التخطيط البيئي في الجزائر كأداة لإرساء الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون العام الجزائري و المعالج، العدد 05.

2- بسام سمير الرميدي(2018):التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE العدد السابع .

3- بن منصور عبد الكريم(دت): دور التخطيط في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر القانوني و السياسي-العدد الثالث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، الجزائر.

4- بوشنقير إيمان، رقامي محمد(2013): دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة" ، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد2 ، ديسمبر 2013 .

5- حسين جبر وسمي مطلك الشمري(2004): التغير المناخي وأثره في درجة حرارة العراق، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل،أيلول.

6- حصة عبد العزيز المبارك وزكية راضي الحاجي(2019): تحليل أثر ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الإحساء" دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، العدد الثاني، أبريل 2019 م.

7- راحلة عبد الكريم، أقاري سالم (2019): تأثير الاحتباس الحراري على التنمية المستدامة، مجلة مدارات سياسية، جامعة تمنراست، الجزائر، العدد03.

8- سلمان عدنان(1999): الفكر التنموي نقد فلسفته و دعم تداعياته، مجلة الفكر العربي.

9- سليمان مختار النحوي و عبد المالك لزهاري (2019): إشكالات الحماية الجنائية للبيئة في التشريعات الجزائرية و الحلول- المقترحة لمجابعتها، مجلة جامعة الشارقة ، دورية علمية محكمة للعقلو القانونية ، المجلد 16 العدد 01 يونيو 2019

10- شيلي الهام(2021): واقع نشر مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، دراسة ميدانية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 15، العدد1.

11- طواهرية منى(2018): نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي و التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد11، جويلية2018.

12- عمر مرزوقي، شهيناز كشرود(2019): الأمن البيئي والتنمية المستديمة، التكامل الاستراتيجي، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، المجلد8 ، العدد 15 .

13- عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، اسراء عبد الرحمان خضير(2015): التنمية المستدامة المفهوم العناصر الأبعاد، مجلة ديالي، العدد 67.

14- فضيل دليو(2002): التحديات المعاصرة، العولمة الإنترنت، الفقر، اللغة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

15- قادري ايمان (2017): التخطيط البيئي في الجزائر كأداة لإرساء الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة, مجلة القانون العام الجزائري والمقارن العدد 05.

16- محرز نور الدين (دت): التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر.

17- ميسون طه محمود السعدي(2015): التغيرات المناخية العالمية، أسبابها، دلائلها، توقعاتها المستقبلية، مجلة كلية التربية الأساسية،المجلد 21 ، العدد 89.

18- مجلة البيئة و التنمية(العالم 2003) مجاد خاص العدادان 52-53.

19- ندى عاشور عبد الظاهر(2014): التغيرات المناخية و آثارها على مصر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 41 ، يناير 2014 .

20- علي سعيدان(2015): أسس و مبادئ قانون البيئة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، موفم للنشر، العددان 63-64.

4- ملتقيات و طنية:

1- تسعديت بوسبعين(دت): آثار التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول البيئة و التنمية المستدامة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة/الجزائر.

5- مواقع الكترونية:

- رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مقال منشور في جامعة الشلف على الرابط:
www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-3-N3.pdf

6- قوانين و مراسيم و اتفاقيات دولية:

قسم علم الاجتماع

Scanné avec CamScanner

1- قانون حماية البيئة رقم 83-03 المؤرخ في 05 أفريل 1983 ، الجريدة الرسمية العدد 06الملغى بموجب القانون 03-10 المؤرخ في 20 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

3- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هيئة الأمم المتحدة،1992

4- إعلان الحق في التنمية المعتمد تحت رقم 41/128 بتاريخ04 ديسمبر1986.

5- جون هـ .نوكس(2014): تقرير الخبير المستقل المعني بمسألةاِلتزامات حقوق الإنسان المتعلّقة ببيئة آمنة ونظيفةوصحّية ومستدامة"، الأمم المتحدة، تحت رقم : A/HRC/22/43الصادر في :24 ديسمبر2014.